جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللّغة العربيّة

رسالة ماجستير بعنوان:

جهود الشّريف الزّيدي(٥٣٩هـ) النحوية في شرح اللّمع لابن جنّي

Al-Sharif Al Zaidi Grammatical Efforts in Explaining Al- Luma'a to Ibn Jenni

بإشراف:

الأستاذ الدكتور علي البواب

إعداد الطالبة:

أمل محمد جضعان الهليبان

٢٠٠٩

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان:

جهود الشّريف الزّيدي النحوية في شرح اللّمع لابن جنّي

Al-Sharif Al Zaidi Grammatical Efforts in Explaining Al- Luma'a to Ibn Jenni

إعداد الطالبة : أمل محمد جضعان الهليبان

الرقم الجامعي **٠٥٢٠٣٠١٠٠٩**

إشراف: الأستاذ الدكتور علي البواب

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
١. أ. د علي البواب	رئيساً ومشرفاً	.....
٢. أ. د عبد الكريم مجاهد	عضواً	.....
٣. د. إبراهيم السيد	عضواً	.....
٤. د. زيد القراله	عضواً	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللّغة العربيّة في كليــة الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ.....

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۙ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ٧٨ ﴾ النحل: ٧٨

الإهداء

إلى أستاذي الفاضل علي البواب الذي علمني الصّبر، والمثابرة، وحب العمل.

وإلى زوجي الذي بذل كل ما بوسعه من دعم مادي ومعنوي لإنجاز هذه الرسالة.

وإلى أولادي (ماجدة، وناصر، وسامية، والمثنى ،والحارث) الذين تحمّلوا بُعدي عنهم.

وإلى والديّ الكريمين اللذين لم يبخلا بالدعاء لي بالتوفيق والنجاح.

وإلى كل من أعانني على إتمام هذا العمل، أهدي هذا الجهد المتواضع.

أمل محمد الهليبان

الشكر والتقدير

يطيب لي أن أتقدّم بعظيم الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور علي البواب على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه لي ،والذي لم يغلق بابه يوماً في وجه أحد من طلابه, بالرغم من ضيق وقته . فله مني جزيل الشكر على مساعدته لي في إنجاز هذه الرسالة.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم قراءة هذه الرسالة وتقييمها فلهم مني وافر الشكر والتقدير.وهم:

الأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد، والدكتور إبراهيم السيد، والدكتور زيد القراله.

ويسعدني أن أشكر أساتذتي الأجلاء جميعاً في قسم اللّغة العربيّة, لما زوّدونا به من معرفة خلال تدريسهم لنا.

أمل محمد الهليبان

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

الإهداء ..... د

الشكر والتقدير..... هـ

المحتويات ..... و

الملخص باللّغة العربيّة..... ط

المقدمة ١

١- الفصل الأول: التعريف بكتابي ابن جنّي والشريف الزيديّ

١-١ المبحث الأول: كتاب اللمع لابن جني

١-١-١ المؤلف:ابن جنّي..... ٦

١-١-٢ مادة كتاب اللّمع وأهميته ٨

١-١-٣ شروح اللّمع..... ٩

١-٢ المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللمع

١-٢-١ المؤلف: الشريف الزيديّ..... ١٣

١-٢-٢ منهجه في الكتاب..... ٢٠

١-٢-٣ مصادر شرح اللمع للشريف الزيديّ..... ٢٨

٢- الفصل الثاني: الأصول النحوية عند الشريف الزيديّ

تمهيد: أصول النحو..... ٤٤

٢-١ المبحث الأول: السماع ٤٥

٢-١-١ القرآن الكريم..... ٤٦

٢-١-٢ الحديث الشريف..... ٦٢

٢-١-٣ كلام العرب..... ٦٨

٢-٢ المبحث الثاني: القياس..... ٩١

٢-٣ المبحث الثالث: التعليل..... ١٠٣

٣- الفصل الثالث: موقف الشريف الزيديّ من النحويين

تمهيد: المذهبان البصري والكوفي..... ١٢١

٣-١ المبحث الأول: موقفه من البصريين ١٢٣

٣-٢ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين ١٣٧

٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني ١٤٢

٤- الفصل الرابع: موازنة بين شرح الشريف وشرحي ابن برهان (ت ٤٥٦هـ) وابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) من حيث:

٤-١ المبحث الأول: المنهج..... ١٤٨

٤-٢ المبحث الثاني: الشواهد..... ١٦١

٤-٣ **المبحث الثالث:** التأثر والتأثير ١٧٦

٥- الفصل الخامس: تقويم الكتاب

٥-١ **المبحث الأول:** مذهب الشريف النحويّ..... ١٨٠

٥-٢ **المبحث الثاني:** اختيارات الشريف الزيديّ..... ١٨٤

٥-٣ **المبحث الثالث:** مصطلحات الشريف الزيديّ..... ١٩١

٥-٤ **المبحث الرابع:** خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف..... ١٩٦

الخاتمة ٢٠٩

المصادر والمراجع ٢١١

الملخص باللّغة الإنجليزية..... ٢٢٣

الملخّص

باللّغة العربيّة

جهود الشّريف الزّيدي النحوية في شرح اللّمع لابن جنّي

أمل محمد جضعان الهليبان

جامعة آل البيت

٢٠٠٩/٢٠٠٨

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن جهود الشّريف الزّيدي النحوية في شرح اللّمع لابن جنّي،وبيان المنهج الذي اتبعه الشّريف في كتابه الموسوم بـ" البيان في شرح اللّمع" . والكشف عن القضايا النحوية التي ناقشها، مع بيان موقفه من تلك القضايا.

وتقسم هذه الدّراسة إلى خمسة فصول:

الفصل الأول:ويقسّم إلى جزأين:ضمّن الجزء الأول الحديث عن كتاب"اللّمع في العربيّة" من حيث التعريف بمؤلفه ابن جنّي,وبيان مادة الكتاب وأهميته،وذكر شارحيه.وضمّن الجزء الثاني الحديث عن كتاب "البيان في شرح اللّمع" من حيث التعريف بالشّريف الزّيدي,وبيان طريقة تناول الشّريف للكتاب،والحديث عن مصادر كتاب "البيان" التي استقى منها آراءه النحوية.

الفصل الثاني: يتطرّق إلى الأصول النحوية عند الشّريف الزّيدي في شرحه، من حيث التعريف بالسّماع،وبيان مصادره المتمثلة بالقرآن الكريم وقراءاته,والحديث النبوي الشّريف،وكلام العرب.ويعرض القياس النحوي عند الشّريف، من حيث التعريف بالقياس،مع بيان أركانه وشروطه.ويعّرف التعليل ، ويعرض لأقسام العلل النحوية وأشكالها بما يسفر عن اهتمامه بالتعليل.

الفصل الثالث: يسلّط الضوء على موقف الشريف الزّيدي من النحويين،وبيان موقفه من البصريين والكوفيين، ومن ابن جنّي، وذلك من خلال عرض الآراء دون ردّها,أو عرضها وردّها،أو عرضها وترجيحها.

الفصل الرابع: يقوم على عقد موازنة بين شرح الشريف الزيديّ،وشرحي ابن برهان وابن الخباز من حيث المنهج ،والشواهد،والتاثر والتأثير.

الفصل الخامس: يأتي تقويما لكتاب "البيان"، فيعرض مذهب الشريف الزيديّ النحويّ،وبيان اختياراته،وذكر خصائص كتابه،والمآخذ عليه.

المقدمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل خلقه وأكمل عباده، وبعد:

فقد ترك أسلافنا من أهل العربيّة تراثاً ضخماً، وكنزاً ثميناً من العلم الذي يفخر به كل باحث يقف أمام هذا الإرث العظيم الجدير بالإجلال. وينتج هذا الكنز حقلاً واسعاً من البحث والدراسة، تعاقبت الأجيال على دراسته، فقدموا لنا إنتاجاً خصباً وغنياً وكتبا قيمة.

ومن المؤلفات النحوية كتاب ابن جنّي (اللّمع في العربيّة) ، الذي اهتمّ العلماء بشرحه، وأثروا العربية بفكرهم وثقافتهم وتعدد نظراتهم للكتاب. ومن هذه الشروح التي قدمت لمتعلمي اللّغة العربيّة ودارسيها: كتاب البيان في شرح اللّمع للشّريف أبي البركات عمربن إبراهيم الزّيدي المتوفى سنة تسع وثلاثين وخمسمائة. وهو كتاب عظيم، أعدّ ليكون كتاباً تعليمياً واضحاً لمن يطلبه.

وقد وفّر فيه جهد عالم جليل يمتاز بحرية فكره واستقلالية رأيه، بالرغم من أخذه عن سيبويه الكثير وعن عامة البصريين، وقد يختار من آراء الكوفيين مع احتفاظه برأيه في بعض المسائل.

وقد بيّن الشّريف سبب شرحه وإخراجه لطلاب العلم ، فقال في مقدمة الكتاب: "فإنّ الذي دعاني إلى شرح هذا المختصر أنّني أمليت على جماعة من طلاب الأدب شيئاً من شرحه على ما سنح للخاطر في الوقت، فكلّ من حصّل منه فصلاً ضنّ به على طالبه، ولم يسمح بإخراجه

عن يده، وسألني من أوجبت مسألته بقضاء حقه أن أشرحه وتكون النّسخة واحدة غير متغـايرة، فمن أراد ذلك نسَخَهُ وانتفع به، فأجبتهم إلى ذلك طلباً لنفعهم، وراجياً ثواب الله تعالى به"(١).

وقد قسّم الشّريف شرحه إلى أبواب، وقام بتوضيحها وتفسيرها، وعقد مسائل فـي نهايـة بعض أبوابه ليزيد من فهم القارئ، وكان يشير بالإحالة إلى المسائل التي درست أو التي سـوف تدرس في أماكنها، لئلا يبعث الملل والسآمة إلى نفس قارئها. وهو مولع بتقـديم الاعتراضـات حول المسائل وبعض آراء العلماء لينير بها عقول الدّارسين، ويثري فكرهم بالمعلومات المفيدة.

وغالباً ما كان يشير إلى المصادر التي أخذ منها، أو يذكر اسم العالم. وهذا دلالـة علـى أمانته وتوثيقه لهذه المعلومات التي يقدّمها، وكان جهده واضحاً في شواهده النحوية، فتجد عـدداً جماً من الآيات القرآنية الكريمة، وقراءاتها، وكلام العرب بـشقيه الـشعري والنثـري. وأمـا الأحاديث النبوية الشريفة فقد أقلّ من الاستشهاد بها.

ولأن هذا الكتاب لم يحظ بدراسة تقرّبه من قارئيه، ومؤلفه لم يلق الاهتمام والعناية بـه – كغيره من بعض العلماء العظماء– أردت ان أوضّح قيمة هذا الشرح. وأبيّن جهـد هـذا العـالم الجليل في هذا الكتاب، وقد جعلت هذا البحث في مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة.

وقسمت الفصل الأول إلى قسمين وكان القسم الأول عن كتاب "اللمع في العربيـة" لابـن جني، فترجمت لابن جني النحوي، وبينت مادة كتاب "اللمع" وأهميته عند النحاة السابقين الـذين جعلوه مادة يدرسونها لطلابهم، واللاحقين الذي قدموا شروحاً متعددة له. وقمت بـذكر شـارحيه من النحويين.

---

(١) الشريف الزيدي، عمر بن إبراهيم، كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق علاء الدين حمويـة، ط١، ٢٠٠٢، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ص٢.

وأما القسم الثاني من الفصل الأول فتطرّقت فيه إلى الحديث عن الشّريف الزّيدي عمر بن إبراهيم في حياته العامة، فتحدثت عن نسبه، ومولده، ونشأته، ورحلاته، وتحدثت عن أهم شيوخه وتلاميذه، ثم ذكرت مصنفاته، وحددت سنة وفاته –رحمه الله– وكان هذا في المبحث الأول. وأما المبحث الثاني فتناولت طريقة تناول الشّريف للكتاب إذ إنه اتّبع ابن جنّي في طريقة عرضه لأبواب شرحه، وانتهج طريقته في شرحه للكتاب، وكان المبحث الثالث عن مصادر الكتاب التي استقى منها آراءه النحوية.

وأما الفصل الثاني فقد أعدّ للأصول النحوية عند الشريف الزيدي في شرحه من سماع وقياس وتعليل، فتطرّقت في المبحث الأول للحديث عن السماع. فقد دعّم قضاياه النحوية بشواهد من القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية وكلام العرب، فقمت باختيار مجموعة من هذه الشواهد النحوية، وعرضتها، ثم درستها وقارنتها مع آراء غيره مع العلماء, وبينت أنه احتج بشواهد القرآن الكريم كثيراً، مما أدى إلى تقدمه واحتلاله المركز الأول عن غيره من الشواهد. وتناول المبحث الثاني الحديث عن القياس والذي أثبت ذكاء الشريف فيه وبراعته. وأما التعليل فكان حديث المبحث الثالث الذي أسفر عن اهتمام الشريف فيه، فلا تخلو صفحة من صفحات كتابه من تعليلاته التي تعددت أشكالها مثل: الخفة، والثقل،والأولى، وغيرها.

وأما الفصل الثالث فسلطت فيه الضوء على موقف الشريف الزيدي من النحويين، ففي المبحث الأول بيّنّت موقفه من البصريين،إذ نراه يعرض الآراء دون أن يرد عليها أو يعرضها ويرجحها، وهذا كثير في كتابه، أو يعرضها ويرد عليها وهذا قليل في كتابه، ثم انتقلت إلى المبحث الثاني لأتحدث عن موقفه من الكوفيين، وكان يرد أقوالهم، أو يكتفي بعرضها دون أي رد عليها, وخصصت المبحث الثالث عن ابن جني، فقد اتخذ منه موقف المعارض له في بعض مسائله إلا أن وقفات الشريف من ابن جني لم تكن كثيرة بالرغم من أنه يشرح كتابه "اللمع في العربية".

ووازنت في الفصل الرابع بين شرح اللمع للشريف عمر وشرحي ابن برهان وابن الخباز، فبينت أسلوب كل واحد من هؤلاء الشرّاح في تناول كتاب اللمع ومنهجه العام، وما تميز به شرحه، وتوضيح الشواهد النحوية عندهم، ومدى تأثرهم بغيرهم وتأثيرهم.

وجاء الفصل الخامس تقويماً لهذا الكتاب، فأوضحت فيه مذهبه النحوي، وأهم اختياراته، ومصطلحاته، وتطرقت – أيضاً – للحديث عن خصائص كتابه، ثم ذكرت ما يؤخذ عليه في نهاية هذا الفصل. وفي الخاتمة سجلت النتائج التي توصلت إليها.

وأما منهج الدراسة فيعتمد على عرض أقوال الشريف عمر والنحاة في القضايا النحوية والمسائل الخلافية بعد إحصائها، ثم مناقشتها، وتحليلها، وموازنتها، وإبداء الرأي كلما توفّر ذلك وأمكن، واعتمدت في دراستي على مجموعة من كتب النحو ، وأصوله، وإعراب القرآن الكريم، وغيرها من الكتب.

وأشكر الأستاذ الدكتور علي البوّاب على إشرافه وتوجيهاته لإخراج البحث بهذه الصورة، وأشكر – أيضاً – الأساتذة المناقشين على ما سيقدمون إليّ من توجيهات وإرشاد.

وفي النهاية أقول كما قال ابن الخباز في خاتمة كتابه "توجيه اللمع": "ومن عثر لي في هذا البحث على عَثَرة فليكن العاثر عاذراً، غافراً لزللها، وسادّاً لخللها، فإنّ السعيد من عدّت سقطاته"، وما أحسن ما أنشد أبو إسحاق الزجاج في كتاب المعاني:

أردْتُ لِكَيمَا لا تَرَى لِيَ عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمَال فَيَكْمُلُ[1]

ونسأل الله أن يرزقنا السداد في القول والإخلاص في العمل.

---

(١) ابن الخباز، أحمد بن الحسين، توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي، ط١ (٢٠٠٢)، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص٦١٥.

الفصل الأول

التعريف بكتابي ابن جني والشريف الزيديّ

١-١ المبحث الأول: كتاب اللّمع في العربية

١-١-١ المؤلف: ابن جنّي

١-١-٢ مادة كتاب اللّمع وأهميته

١-١-٣ شروح اللّمع

١-٢ المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللّمع

١-٢-١ المؤلف: الشريف الزيدي

١-٢-٢ منهجه في الكتاب

١-٢-٣ مصادر شرح اللمع للشريف الزيدي

المبحث الأول: كتاب اللمع في العربية

١-١-١ مؤلف الكتاب:

ابن جنّي[١]

هو أبو الفتح عثمان بن جنّي، كان أبوه مملوكا روميّاً لسليمان بن فهد الأزدي، لذلك ينسب ابن جني أزدياً بالولاء وهو القائل[٢]:

فَإِنْ أَصْبَحْ بِلا نَسَبٍ ... فَعِلْمِي فِي الوَرَى نَسَبي

علَى أَنِّي أَؤولُ إلى ... قُروم سادةٍ نَجْب

قَياصِرَةٍ إذا نَطَقوا ... أَرَمَّ الدَّهْرُ في الخَطْبِ

ألاك دَعَا النَّبيّ لَهُم ... كَفَى شَرَفاً دُعَاءُ نَبي

ولد ابن جني ونشأ بالموصل، وتلقى مبادئ التعليم فيها، وقد أخذ النحو عن أحمد بن محمد الموصلي الشافعي المعروف بالأخفش، و قد صحب ابن جنّي أبا عليّ الفارسي أربعين سنة، وكان السبب في صحبته له أن أبا عليّ اجتاز بالموصل، فمرّ بالجامع، وأبو الفتح في حلقته يقرئ النحو وهو شاب، فسأله أبو عليّ عن مسألة في التصريف فقصّر فيها، فقال أبو عليّ: زبّبت قبل أن تحصرم، فسأل عنه، فقيل له: هذا أبو عليّ الفارسيّ، فلزمه من يومئذ، واعتنى

---

(١) انظر ترجمته في: ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٣٣٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تحقيق إحسان عباس، ج٤، ط١، ١٩٩٣م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص ١٥٨٥-ص ١٦٠١.و القفطي، علي بن يوسف، إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج١، ط١، ١٣٦٩هـ، مطبعة دار الكتب المصرية،ص٣٣٥. والسيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢، ط١، ١٣٨٤هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص١٣٢.

(٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص ١٥٨٦.

بالتصريف فما أحد أعلم منه به، ولا أقوم بأصوله وفروعه، ولا أحسن أحد إحسانه في تصنيفه، فلما مات أبو عليّ تصدر أبو الفتح في مجلسه ببغداد، فأخذ عنه الثمانيني، وأبو الحسن السمسمي"[١].

وكان نحوياً حاذقاً مجوداً، واسع الرواية والدراية في اللغة، ولا يشق له غبار في علل النحو العربي، وبيان الحكمة في تصاريفها.

وذكره صاحب دمية القصر، فقال: "ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له، ولا سيما في علم الإعراب، فقد وقع منها على ثمرة الغراب"[٢].

وكان ابن جنّي يحضر عند المتنبي، ويناظره في شيء من النحو من غير أن يقرأ عليه شيئاً من شعره إكباراً لنفسه، وكان المتنبي يقول فيه: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس"[٣].

ومن أهم مؤلفاته: كتاب الخصائص، وكتاب المنصف في شرح تصريف المازني، وسر صناعة الإعراب , والمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، وكتاب اللمع في العربية وهو الكتاب الذي شرحه صاحبنا الشريف الزيدي.

وتوفي ابن جني سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة للهجرة[٤].

---

(١)الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص ١٥٨٩.

(٢) انظر: الباخرزي، علي بن الحسن، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي – القاهرة، د.ت، ص ٢٩٧.

(٣) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٤، ص ١٥٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ج٤، ص ١٦٠٠.

١-١-٢ مادة كتاب اللمع وأهميته :

إن مادة كتاب "اللمع في العربية" مختصرة ولطيفة، وأعدت لتكون متناً يدرسه الطلاب على شيوخهم، ويشكل النحو ثلثي الكتاب، والصرف الثلث الأخير، وكان البدء بـ"الكلام وأقسامه" وانتهى بـ"الإمالة". وهذا نهج سار عليه النحاة القدماء في عرضهم لأبواب النحو، وإن كان هناك يسير من الخلاف.

وذكر محقق شرح ابن برهان أن الخطأ الذي وقع به صاحب "كشف الظنون" في أن كتاب "اللمع في العربية" لابن جني كان جمعاً من كلام شيخه الفارسي، هو ما ذكره السيوطي في بغية الوعاة "اللمع في النحو ذا القد جمعه من كلام شيخه الفارسي"[(١)]، فذكر "ذا القد" بعد "اللمع" مباشرة فظنّ أن "ذا القد" نعت لكتاب "اللمع"[(٢)]. وعندما رجعت إلى نصّ السيوطي في بغية الوعاة قال:"...اللمع في النحو، ذا القد جمعه من كلام شيخه الفارسي". وجدت أنه قد فصل بين الكتابين"اللمع في العربية" ،و "ذا القد" بفاصلة ،ولم يذكر "ذا القد" بعد "اللمع" مباشرة دون فاصلة حتى يظن أن "ذا القد" نعت لكتاب "اللمع". أي أن كتاب "ذا القد" هو الذّي جمع من كلام الفارسي ,وليس كتاب "اللمع في العربية".

وكتاب "اللمع" لا يعد جمعاً لكلام الفارسي –أيضاً– لأن الكتاب أصغرفي الحجم من أن يحتاج إلى جمع، وإن وقع فيه بعض عبارات المتقدمين.

---

(١) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ١٣٢. وحاجي خليفة، كشف الظنون،ج٢،ص١٥٦٢.

(٢) ابن برهان، عبد الواحد بن علي الأسدي، شرح اللّمع، تحقيق فائز فارس، ج١، السلسلة التراثية (١١)، د.ت، ص ٤٥.

اهتم النحاة "باللمع" اهتماماً واضحاً، فقد كانوا يحفظونه، فقال البغدادي: "وأول ما ابتدأت حفظت "اللمع" في ثمانية أشهر، أسمع كل يوم شرح أكثرها مما يقرؤه غيري، وأنقلب إلى بيتي فأطالع شرح الثمانيني، وشرح الشريف عمر بن حمزة، وشرح ابن برهان، وكل ما أجد من شروحها، وأشرحها لتلاميذ يختصون بي"(١).

وتتّضح أهمية "اللمع" من عناية النحاة به، فاعتنى النحاة السابقون بالكتاب، وأخذوا يدرّسون مادته النحوية لتلاميذهم الذين يتلقون عنهم، ومنهم ابن خلكان، فقد درسه على ابن يعيش، ودرّسه الإمام النووي لتلاميذه(٢)، وسلك النحاة اللاحقون طريق من سبقهم باهتمامهم باللمع، فأخذوا يشرحونه، وهذا ما سنراه لاحقاً في مبحث (شروح اللمع) من الرسالة.

١-١-٣ شروح اللمع :

يشكل كتاب اللمع لابن جني ثروة ثمينة، لما يحويه من قيمة علمية في المجالين النحويّ والصرفيّ، مما أدى إلى اهتمام كثير من علماء العربيّة به، فعكفوا على دراسته. ووصل عدد الشرّاح إلى أكثرمن عشرين شارحا،اعتني بالحديث عنهم وعن كتبهم،ومن أشهر هؤلاء:

١- شرح أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني النحوي[ت ٤٢٢هـ](٣).

٢- شرح أبي القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان [ت٤٥٦هـ] (٤).

---

(١) البغدادي، تاريخ بغداد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، والمكتبة العربية ببغداد (١٩٣١م)، ص ٢٠١.
(٢) انظر: مقدمة رياض الصالحين (من كلام سيد المرسلين) للإمام النووي، رمز (ر).
(٣) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص ١١٧.
(٤)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، ج٢، ص ١٢٠-١٢١.

٣- شرح أبي نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ النحويّ الضرير [ت٤٦٩هـ] [١].

٤- شرح أبي نصر حسن بن أسد الفارقي[ت ٤٨٧هـ][٢].

٥- شرح أبي بكر الحسن بن عليّ بن محمد بن محمد بن عبد العزيز الطائي [ت ٤٩٨هـ] [٣].

٦- شرح أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير [ت ٥٠٠هـ] [٤].

٧- شرح أبي زكريا يحيى بن عليّ بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى بن بسطام الشيباني، بن الخطيب التبريزي[ت٥٠٢هـ][٥].

٨- شرح أبي القاسم ناصر بن أحمد بن بكر الخويِّي الشيرازي النحوي [ت ٥٠٧هـ] [٦].

٩- شرح أبي البركات عمر بن إبراهيم الكوفي [ت٥٣٩هـ]. وهو الذي بين أيدينا.

١٠- شرح أبي السعادات هبة الله بن علي العلوي المعروف بابن الشجري [ت٥٤٢هـ] [٧].

---

(١) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج١٨، ص ٥. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ٢٦٢.

(٢) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج٨، ص ٥٤-٥٧. والقفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ج١، ص ٢٩٤-٢٩٨. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص٥٠٠.

(٣) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج١، ص٣١٧. وانظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص ٥١٥.

(٤) انظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، ج١، ص ٣٢٠. حاجي خليفة، مصطفى بن عبدالله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج٢، دار المعارف، ١٩٤١م، ص١٥٦٣.

(٥) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات النحاة، ص ٣٧٢، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ٢٣٨.

(٦) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ٣١٠-٣١١.

(٧) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٤٠٤-٤٠٥، حاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص ١٥٦٣.

١١- شرح أبي الحسن علي بن الحسين بن علي الضرير النحوي الأصفهاني المعروف بالجامع [٥٤٣هـ] [١].

١٢- شرح أبي عبد الله محمد بن عليّ بن أحمد الحِلي النحويّ المعروف بابن حميدة [ت٥٥٠هـ] [٢].

١٣- شرح أبي محمد عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب النحوي

[ت٥٦٧هـ] [٣].

١٤- شرح أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله بن سعيد بن محمد بن نصر بن عاصم المعروف بابن الدهان[ت٥٦٩هـ] [٤].

١٥- شرح أبي منصور أسعد بن نصر بن الأسعد العبرتي [ت٥٨٩هـ] [٥].

١٦- شرح أبي الحسن علي بن الحسن بن عنتر بن ثابت المعروف بشميم الحلي[ت٦٠١هـ][٦].

١٧- شرح أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين، الإمام محي الدين العكبري، البغدادي الضرير النحوي الحنبلي[ت٦١٦هـ] [٧].

---

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٢، ص ٢٤٧-٢٤٨، الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب في معرفة الأديب)، ج٣، ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ١٧٣.

(٣) القفطي، إنباه الرواة على طبقات النحاة، ج٢، ص ٩٩-١٠٣، وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص١٥٦٣.

(٤) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق محمد محي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨م، ج١، ص ٢٦١.

(٥) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحاة، ج١، ص ٤٤١-٤٤٢.

(٦) المصدر نفسه، ج٢، ص ١٥٦-١٥٧.

(٧)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحاة ، ج٢، ص ٣٨-ص٣٩.

١٨- شرح أبي محمد القاسم بن القاسم بن عمر بن منصور الواسطي النحوي[ت٦٢٦هـ][١].

١٩- شرح أبي العباس شمس الدين أحمد بن الحسين بن الجناز الأربليّ الموصلي النحوي الضرير[ت ٦٣٧هـ] [٢].

٢٠- شرح أبي بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي، المعروف بالخفّاف[ت٦٥٧هـ] [٣].

٢١- نسخة غير منسوبة من شرح اللمع بمكتبة بايزيد باستانبول في تركيا تحت رقم (١٩٩٢)[٤].

ويوجد لمحمود بن حمزة بن نصر الكرماني [ت٥٠٠هـ] كتاب "النظامي في النحو" اختصره من اللمع [٥].وشرح جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري[ت٦٧١هـ] شواهد اللمع في كتاب سماه(الروضة الأدبية في شواهد علوم العربيّة)[٦].

---

(١) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٣، ص ٣١-٣٣، والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ٢٦٠-٢٦١. وحاجي خليفة، كشف الظنون، ج٢، ص ١٥٦٣.

(٢) الذهبي، العبر في خبر من غبر، حققها وضبطها على مخطوطتين: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، ج٥، ط١، ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ١٥٩. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص٣٠٤.

(٣) السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج١، ص ٤٧٣.

(٤) بروكلمان، كارول، تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ج٢، ط٣، دار المعارف، مصر، د.ت، ص٢٤٧.

(٥) السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، ج٢، ص ٢٧٧.

(٦)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة ، ج٢، ص ٦٨-ص ٦٩.

المبحث الثاني: كتاب البيان في شرح اللمع

١-٢-١ المؤلف:

هو أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد[١].ولد بالكوفة سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة للهجرة[٢] .أشار صاحب تاريخ دمشق إلى ذلك بقوله: "سألت أبا بركات الزيدي عن مولده

---

(١)انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص ٢، ٣١٩.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى اليماني، ج٦، ط٣، نشر محمد أمين دبج، بيروت، ص ٣٤١.

وابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله الشافعي، تاريخ مدينة دمشق، مجلد ١٢، دار البشير للنشر والتوزيع، (د.ت)، ص ٦٩٤-٦٩٥.

وابن الأنباري، عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩.

وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، ج١٨، ط١ (١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٤١-ص٤٢.

وابن الأثير، عز الدين المبارك بن محمد الجزري، اللباب في تهذيب الأنساب، ج٢، تصوير مكتبة دار المثنى، بغداد (د.ت)، ص ٨٦.

والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص ٢٠٦٢-٢٠٦٤.

وابن منظور، محمد بن مكرم، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روحية النحاس، ج١٨، ط١ (١٩٨٩م)، دار الفكر، دمشق، ص ٢٥١-٢٥٢.

والذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب أرنؤوط، ج٢٠، ط١ (١٤٠١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١٤٥.

وابن قاضي، شهبة الأسدي، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، ج٢، مطبعة النعمان، النجف (١٩٧٤م)، ص ١٩٤.

والسيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة، ج٢، ص ٢١٥.

والبغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، ج١، طبعة استانبول، مكتبة المثنى، بغداد (١٩٥١م)، ص ٧٨٣.

وبروكلمان، كارول، تاريخ الأدب العربي، ج١، ص ٥٧٧.

والزركلي، خير الدين، الأعلام، ج٥، ط١٠ (١٩٩٢م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ص ٣٨-٣٩.

وكحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ج٧، طبعة الترقي، دمشق، (١٩٦٠)، ص ٢٧١.

(٢)القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٢، ص٣٢٤.=

فقال: في سنة اثنتين وأربعين وأربعمائة بالكوفة"[١].وقيل إنّه سكن في محلة سميت بالسّبيع[٢]، وعمل فيها إماماً لمسجد أبي إسحاق السبيعي.

ونشأ الشريف عمر في بيت علم، لا سيما أن أباه إبراهيم بن محمد كان ذا معرفة حسنة بالنحو، واللغة والأدب، وقول الشعر[٣]، وتلقى العلم والمعرفة على يدي والده في بداية أمره، ثم على أيدي العلماء، وكان والده يسافر به طلباً للعلم، وقد أجازه أبو عبد الله بن محمد بن علي عبد الرحمن العلوي، وظل يطلب العلم والمعرفة، وصار عالماً بالنحو واللغة، وعارفاً بالحديث والفقه، والتفسير، حتى عدّ مسند الكوفة في عصره[٤]، وكبر حتى لم يبق فيها من يروي الحديث غيره، وكان يقول: دخل أبو عبد الله الصوري الكوفة، وكتب عن أربعمائه شيخ، وقدم علينا هبة الله بن المبارك السقطي، فأفدته عن سبعين شيخاً من الكوفيين، وما في الكوفة اليوم أحد يروي الحديث غيري، ثم أنشد:

= الذهبي، ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ج٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٨٢هـ)، ص ١٨١. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، دراسة وتحقيق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد وعبد الفتاح أبو سنيه، ج٤، ط١ (١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٣٢٤.
وابن قطلوبغا، قاسم السوداني، تاج التراجم، حققه وقدم له محمد خير رمضان يوسف، ط١ (١٩٩٢)، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، ص ٢٢١.
والسيوطي، طبقات الحفاظ، طبع ليدن (١٨٣٩هـ)، ص ٢٧.
والداودي، محمد بن عليّ، طبقات المفسرين، تحقيق محمد عمر، ج٢، ط١ (١٣٩٢هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ١.
والأمين، محمد، أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ج٨، ط١ (١٩٧٧هـ)، مطبعة الإنصاف – بيروت، ص ٣٧٥.

(١) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، مجلد ١٢، ص ٦٩٥.
(٢) السّبيع: سميت بهذا الاسم لنزول سبيع فيها، وهو بطن من حمدان السمعاني، الأنساب، ج٧، ص ٣٥.
(٣) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج١، ص ١١.
(٤) الذهبي، العبر في خبر من غبر ، ج٢، ص ٤٥٧. وابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، مجلد ٦، ط١ (١٩٩١م)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص ٢٠٠.

لمّـــــــا دخلـــــــتُ اليَمَنـــــــا لـــــــم أَرَ فيـــــــه حَـــــــسَنا
قلـــــــت: حـــــــرامٌ بلـــــــدةٌ أعلـــــــمُ مـــــــن فيهـــــــا أنـــــــا[١]

وعاش الشريف عمر فقيراً راضياً بالقليل، ونقل ياقوت عن السمعاني، قال: "وكان خشن العيش صابراً على الفقر قانعاً باليسير"[٢]، ومع ذلك كان كريماً، صاحب فضل، فذكر السمعاني في الأنساب "وكان كثير الفضل وافر العقل"[٣].

ويتصف بحسن الاستماع، وجمال الخط، فهو يكتب خطاً مليحاً وسريعاً أثناء الكتابة بالرغم من كبر سنه[٤]، وكان واسع الرواية كثير السمع والكتابة[٥]. ويتصف بحفظ اللسان، والتفاؤل بالغد، وسرعة البديهة، ومما يدل على ذلك القصة التي ذكرها ياقوت في معجمه عن الشريف عمر، وقال: "وحكي أن أعرابيين مرّا بالشريف عمر وهو يغرس فسيلاً، فقال أحدهما للآخر: أيطمع هذا الشيخ مع كبره أن يأكل من جني هذا الفسيل؟ فقال الشريف: يا بنيّ كم من كبش في المرعى وخروف في التنور، ففهم أحدهما ولم يفهم الآخر، فقال الذي لم يفهم لصاحبه: أيش قال؟ قال إنه يقول: كم من ناب يسقى من جلد حوار، فعاش حتى أكل من ثمر ذلك الفسيل"[٦].

---

(١) ابن الجوزي،المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج١٨، ص ٤١. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص٢٠٦٣. والقفطي، إنباه الرواه على أنباء النحاة، ج٢، ص ٣٢٤.
(٢) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٥، ص ٢٠٦٢.
(٣) انظر: السمعاني، الأنساب، ج٦، ص ٣٤١.
(٤) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٥، ص ٢٠٦٢.
(٥) ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، ج١٢، دار الحديث، القاهرة (١٩٩٤)، ص ٢٣٧.
(٦) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٥، ص ٢٠٦٣.

وأثنى عليه ابن عساكر، فقال: "وهو أروع علوي لقيته"[١]، وقال الذهبي عنه: "... خير دين على بدعته"[٢].

ومدحه تلميذه أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد المقرئ النحوي بأبيات يظهر فيها شوقه إلى الكوفة، وإلى شيخه الشريف عمر، فقال:

يا كوفة البلد المُسْدي إليّ يداً ... والجالب الخيرَ إذا عزّت مطالِبُه
تراك تجمعنا الأيام في زمنٍ ... يا منزل العلم لا بسّت ملاعبُه
بذاك الصدر صدر الناس كلّهم ... والباسق الغرّ لا غابت كواكبُه
حتى أروّح قلباً بات مرتقباً ... طوالع الفجر أو تبدو غواربه
أحْيا بكوفان عِلماً كان مندرساً ... وقام بالحق فيها وهو خاطبه
فما له في الورى شكل يماثله ... وما له في التقى عدل يناسبه
نجل النبي رسول الله متصل ... بآله الغرر لا مالت جوانبه
بِر عطوف رؤوف ماجد ورعٌ ... غيث على الأرض قد عمّت سحائبه
فاسمع مديح امرئٍ قد ظل ممتزجاً ... بلُحمة المدح أصلاً لا يجانبه[٣]

ورحل الشريف عمر إلى الشام مع أبيه سنة خمس وخمسين وأربعمائه[٤]، وسكنا دمشق مدة من الزمن، ثم رحلا إلى حلب[٥]، وفيها لقي الشريف عمر شيخه أبا القاسم زيد بن علي الفارسي الذي قرأ عليه كتاب الإيضاح لأبي عليّ الفارسي، وذلك في السنة ذاتها، وهذا ما أكده ابن عساكر بقوله : إن الشريف عمر "قدم دمشق وسكنها مدة، وسمع بها أبا عبد الرحمن بن

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م ١٢، ص ١٦٤.
(٢) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص ١٨١.
(٣) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩. والقفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٢، ص ٣٢٤، والذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص ٥١٥.
(٤) القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٢، ص ٣٢٥.
(٥) الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص ٢٠٦٢.

أحمد النيسابوري، وقرأ بها النحو على أبي القاسم زيد بن عليّ النحوي"[١]، ويظهر أن الشريف عمر تنقل مع أبيه بين دمشق وحلب مرات عدة، ودليل ذلك حديثه للسمعاني عن مرض والده، فقال: "مرض أبي إما بدمشق أو بحلب"[٢].

ويبدو أنه خرج للحج من الشام، بدليل ما ذكره ياقوت في معجمه "حكى أبو طالب الهراس الدمشقي، وكان حج مع أبي البركات"، ثم عاد إلى العراق بعد زيارة طرابلس الشام التي لقي فيها الشريف أبا البركات بن عبيد الله العلوي الحسيني[٣].

وقد صرّح الشريف عمر أنّه زيديّ المذهب تديّناً، ولكنه يفتي ظاهراً بمذهب أبي حنيفة – رحمه الله تعالى، فقال صاحب الأنساب: "سمعته يقول: أنا زيديٌّ المذهب، لكني أفتي على مذهب السلطان, يعني أبا حنيفة"[٤].

وقال السمعاني – أيضاً – في كتابه الأنساب: "وكنت ألازمه طول مقامي بالكوفة في الكرات الخمس[٥]، ما سمعت منه في طول ملازمتي له شيئاً في الاعتقاد أنكرته عليه غير أني كنت يوماً قاعداً في باب داره، وأخرج فيها جزءاً مترجماً بتصحيح الأذان بـ: حيَّ على خير العمل، فأخذته لأطالعه فأخذه من يدي، وقال: هذا لا يصلح لك، له طالب غيرك، ثم قال: ينبغي للعالم أن يكون عنده كل شيء فإن لكل نوع طالباً[٦]، وقال ابن عساكر: "ولم ألمح منه في مذهبه

---

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م١٢، ص ١٦٢.
(٢) انظر: الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص٢٠٦٢.
(٣) المصدر نفسه،ج٥،ص٢٠٦٢.
(٤) انظر: السمعاني، الأنساب، ج٦، ص ٣٢٤. ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م١٢، ص ٦٩٥. القفطي، إنباه الرواة على أبناء النحاة، ج٢، ص ٣٢٥. وابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م٦، ص ٢٠٠. العسقلاني، لسان الميزان، ج٤، ص ٣٢٤. والسيوطي، طبقات الحفاظ، ص ٢٧.
(٥) الكرات الخمس: كناية عن الصلوات الخمس.
(٦) انظر: السمعاني، الأنساب، ج٦، ص ٣٤٢. الحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص ٢٠٦٢ – ص ٢٠٦٣. والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص ٥١٦. والعسقلاني، لسان الميزان، ج٤، ص ٣٢٥.

شيئاً"[١]، وحكى ابن عساكر عن أبي وعن أبي طالب بن الهراس الدمشقي أن الشريف عمر صرّح له بالقول بالقدر وخلق القرآن، فاستعظم أبو طالب ذلك منه، وقال: إن الأئمة على غير ذلك! فقال له: إن أهل الحق يعرفون بالحق، ولا يُعْرَف الحقُّ بأهله[٢].

ونقل صاحب معجم الأدباء عن السمعاني أنه قال: "سمعت يوسف بن مَقلد يقول: كنت أقرأ على الشريف عمر جزءاً، فمر بي ذكر عائشة، فقلت: رضي الله عنها. فقال لي الشريف تدعو لعدوة علي؟! أو تترضى على عدوة علي؟! فقلت: حاشا وكلا ما كانت عدوة علي"[٣]،وقد ذكر عن أبي الغنائم النرسيّ أنه قال: "عمر بن إبراهيم الكوفي جارودي[٤] المذهب، فلا يرى الغسل من الجنابة"[٥].

وسمع القفطي أبا طالب السلفي يقول : "الشريف عمر هذا أديب نحوي، وفي المذهب زيدي، وكان يفتي بالكوفة على مذهبه، وسمع معنا على جماعة من شيوخنا الكوفيين، كان من

---

(١) انظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م١٢، ص ٦٩٥. ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، ج١٨، ص ٢٥٢.

(٢) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، م١٢، ص ٦٩٥. والذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص ١٨١. والعسقلاني، لسان الميزان، ج٤، ص ٣٢٤. والسيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج٢، ص ٢١٥. والداودي، طبقات المفسرين، ج٢، ص ١، والزركلي، الأعلام، ج٥، ص ٣٩.

(٣) انظر: ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج١٨، ص ٤٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ج٥، ص٢٠٦٣. والذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ص٥١٦. والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، اعتناء رمزي بعلبكي، ج٢٢، ط٢ (١٩٩١)، تصوير مطابع دار صادر، بيروت، ص ٤١٣.

(٤) الجارودية، فرقة متطرفة من الزيدية، نسبت إلى أبي الجارود، ويزعم أصحابها أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي كرم الله وجهه بالوصف دون التسمية، ثم بعده الحسن ثم الحسين، والإمامة بعد ذلك شورى في ولدهما، ويزعمون أن الناس قصّروا حين لم يتعرفوا الوصف، ولم يطلبوا الموصوف وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم، فكفروا بذلك، وأبو جارود سمّاه الإمام محمد الباقر لفسقه وضلاله سرحوباً أي: شيطان أعمى يسكن البحر. السمعاني، الأنساب، ج٣، ص ١٦٠. والذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون، بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه مع عرض شامل لأشهر المفسرين وتحليل كامل لأهم كتب التفسير من عصر النبي (ص) إلى عصرنا الحاضر، ج٣، (د.ت)، ص ٢١- ص ٢٣.

(٥) انظر: الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج٢، ص٤٥٧. والصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢٢ ص٤١٣. وابن العماد: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م٦، ص ٢٠١.

عقلاء الرجال، حسن الرأي في الصحابة مثنياً عليهم، متبرئاً ممن يتبرأ منهم، والزيديون في تشيعهم القديم يقولون بخلافة أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي، ويرون أن علياً أفضل، ويجوز تقديم المفضول على الفاضل"[١]، وذكر للشريف عمر تصانيف في النحو وغيره. إلا أن هذه التصانيف فقدت ولم يبق منها إلا (كتاب البيان في شرح اللمع). وقد ذكر اسم جزء من تصحيح الأذان بـ:"حي على خير العمل"، وهو جزء جمعه من مسموعاته –حسب قول السمعاني: "...وأخرج لي شدة من مسموعاته، وجعلت أفتقد فيها حديث الكوفيين، فوجدت فيها جزءاً مترجماً بتصحيح الأذان بـ: حي على خير العمل"[٢]، إلا أن هذا الجزء قد فقد كما فقدت تصانيفه في الحديث والنحو، وأخذ الشريف عمر النحو عن شيخه أبي القاسم زيد بن علي الفارسي، وتأثر به الشريف عمر، وكان هذا التأثير واضحاً في كتابه البيان[٣]. وأخذ النحو عن الشريف أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الشجري، وأبو محمد بن عبد الله بن علي المقرئ. وتوفي الشريف عمر –رحمه الله– بالكوفة، في النصف من شعبان[٤]، وذكر ابن الجوزي أن وفاته يوم الجمعة السابع من شعبان[٥]، سنة تسع وثلاثين وخمسمائة[٦]، وصلى عليه نحو الثلاثين ألفاً[٧]، ودفن يوم السبت في المقبرة المسبلة التي للعلويين[٨].

---

(١) انظر: القفطي، إنباه الرواة على أنباء النحاة، ج٢، ص ٣٢٥.
(٢) انظر: السمعاني، ألأنساب، ج٦، ص ٣٤٢.
(٣) انظر: الفصل الرابع من الرسالة، ص١٧٦ .
(٤) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ج١٢، ص ٦٩٥.
(٥) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج١٨، ص ٤٢.
(٦) السمعاني، الأنساب، ج٦، ص ٣٤١، وابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدبا، ص ٣٩٩. وابن كثير، البداية والنهاية، ج١٢، ص ٢٣٧. وابن تغري بردي، يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ج٥، طباعة دار الكتب المصرية، تصوير وزارة الثقافة، القاهرة (١٩٣٦)، ص ٢٧٦. وابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص ٢٢٢. وحاجي خليفة، كشف الظنون،ج٢،ص١٥٦٢.
(٧) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج١٨، ص ٤٢. والحموي، ياقوت، معجم الأدباء، ج٥، ص٢٠٦٤.
(٨) ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ٣٩٩. والقفطي، إنباه الرواة على أنباء الرواة، ج٢، ص ٣٢٤.

١-٢-٢ **منهجه في الكتاب :** اختلف النحاة في طرق تناولهم لمؤلفاتهم النحوية، فلكل واحد منهجٌ خاصٌ يتسم به، ويميزه عن غيره، وإن كان هناك بعض النقاط التي قد يلتقي بها النحاة إلا أن الآراء والترجيحات تختلف من نحوي لآخر، بالإضافة إلى جمال الأسلوب وصياغة العبارة.

والقارئ لمقدمة الشريف الزيدي في كتابه "البيان في شرح اللمع" يجد أنه أشار بالبنان إلى بعض سمات منهجه، حيث قال: "..واقتصرت في العلل على ذكر البعض فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل، ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان وذكر دليل وبرهان"[١].

ومن هذا المنطلق سأوضح منهجه في كتابه، وذلك على النحو الآتي:

- **ترتيب أبواب الكتاب:** ترسم الشريف الزيدي خطى ابن جني، وحذا حذوه في عرضه لأبواب شرحه، حيث رتب أبواب كتابه على نهج صاحب "اللمع في العربية". ولم يخالفه في تقديم أو تأخير، فبدأ بالمادة النحوية، ثم تلاها بالمادة الصرفية.

طريقة عرض الكتاب: تناول شرح كتابه بطريقة القول، فكان يبدأ بعرض فقرة من نص ابن جني بقوله: "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني –رحمه الله: الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم وفعل، وحرف جاء لمعنى"[٢]. ثم اختصرها بكلمة "قال أبو الفتح". ومثال ذلك قوله: "قال أبو

---

(١) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص٢ – ص٣.
(٢)المصدر نفسه، ص٣.

الفتح: فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، وكان عبارة عن شخصٍ، فحرف الجر نحو قولك: مِنْ زَيْدٍ، وإلى عَمْرٍ. وكونه عبارة عن شخص، نحو قولك: هذا رجلٌ، وهذه امرأةٌ"(١).

وغلب على شرحه قوله: "قال"، ومثاله ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "قال: الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ. والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته"(٢). وبعد الانتهاء من تدوين نص ابن جني يتناوله بالشرح والتفصيل مبتدئاً بقوله: "اعلم أنّ" واستخدام هذا الأسلوب في الشرح دليل قاطع على أن الكتاب أعدّ لتعليم التلاميذ، ومنهياً كلامه بقوله: "والله أعلم" أو "والله أعلم بالصواب"، وهذا أسلوب تربوي وتعليمي، ويبرز فيه صفة العالم المتواضع، التارك لدارسيه إبداء وجهات نظرهم، فقد يرجحون رأيه، وقد يخالفون، فهو بشر قد يخطئ، وقد يصيب.

- الاختصار:

وقد تجلى أسلوب الاختصار في منهجه, وما يؤكد أن شرحه مبني على الاختصار ما قاله في مقدمته: "..واقتصرت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل.." (٣). وقام باختصار نص "اللمع" في باب "النداء"، وباب "الترخيم"، وباب "الندبة". وقد أورد في نهاية شرحه لبعض الأبواب ما يدل على الاختصار، ومنها على سبيل المثال: قوله في باب "الجمع" عند حديثه عن الأسماء إذا كانت على وزن فَعال أو فَعيل كسرت في الكثرة على فُعْلان: "فأمّا ما استغني بالكثير عن

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص ٨.

(٢)المصدر نفسه ، ص ٢٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢.

القليل، فنحو غزالٍ، وغُزْلانٍ، ولم يقولوا: أغزلةٌ. وقالوا: ظَليمٌ وظُلْمانٌ، ولم يقولوا: أظلمه. وهذا الباب يكثر فقس ما يأتيك على ما أريتك"(١).

وقال –أيضاً– في باب الاسم الواحد: "اعلم أن للعرب في الوقف مذاهب يطول شرحها، ولكن أشير إلى بعضها ليتوصل به إلى بقيتها.." (٢). وذكر الشريف الزيدي ذلك عندما أوضح بعض المذاهب في الوقف على الاسم الظاهر السالم، التي منها حذف التنوين من الاسم المرفوع أو المجرور "هذا زيد" و"مررت بزيد"، ولها أوجه كثيرة كالإشمام والروم والتضعيف وإلحاق الواو والياء(٣). وإذا كان الاسم منصوباً منوناً، أبدلت من تنوينه ألفا "رأيت زيداً".

وأشار الشريف الزيدي في خاتمة كتابه إلى الاختصار بقوله: "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار، إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره، ولأن بها مقنعاً لمن اشتغل بها وقاس عليها"(٤).

ونرى أن الاختصار عند الشريف يكون بالتصريح (أي قوله:واختصرنا أو واقتصرت..),وأمّا بالتلميح (أي قوله: فقس عليه..).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ، ص ٥٦١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٣) الإشمام: هو نوع من أنواع الوقف ويكون بضم الشفتين بغير تصويت ، ولا يكون إلا في الرّفع والضّم.اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٣، ١٩٨٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص ١١٩. الروم: هو الإتيان بالحركة مع إضعاف صوتها، وكأنك تروم الحركة مختلساً لها ولا تتمها. المصدر نفسه، ص ٩٦.

التضعيف: وهو تشديد الحرف الموقوف عليه، وعلامته شين فوق الحرف. المرجع نفسه، ص ٥٤.

النقل: وهو تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، فيسكن الآخر وعلامته عدم العلامة. المرجع نفسه، ص ٢٢٣.

وهناك وجه خامس من وجوه الوقف وهو الإسكان، وعلامته فاء فوق الحرف.المرجع نفسه، ص ١٤.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص ٧١٠.

وعلى الرغم من هذا الاختصار إلا أنه غير مخلّ بالشرح، فكان يعطي كل ذي حق حقه، وهذا ما أكده في مقدمته، حيث قال: "ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان، وذكر دليل وبرهان"(١).

- إيراد التساؤلات :

يستخدم الشريف الزيدي في شرحه أسلوب "الفنقلة" أي: فإن قلت. فيضع صاحبنا في ذهنه مجموعة من الأسئلة التي يتوقع الاستفهام عنها، ويجيب عليها، فيسهل الأمر على الدارس لكتابه، ويوفر الوقت والجهد له من عناء البحث عن المعلومة. ومثال ذلك قوله في باب "لا" في النفي: "فإن قال قائل: فما الذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو متمكن معناه في نفسه؟ قيل له: لما كان هذا الاسم الواقع بعد (لا) ملازماً لـ(لا) ولم يقع غيره موقعه قل تمكنه فصار بقلة التمكن مشابهاً للحروف فبني"(٢).

وقال –أيضاً– في باب "التصغير": "فإن قال قائل: فَلِمَ ضموا أول الاسم المصغر؟ قيل له: الفتحة اختص بها جمع التكسير، نحو قولنا: مصحف ومصاحف فبقي معنا الضم والكسر، فلو كسر أوله لاجتمعت الكسرة مع الياء الزائدة للتصغير، وقد يقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف، نحو: عقيربٍ، وكان يؤدي إلى اجتماع كسرتين وياء في الكلمة، وذلك ثقيل فعدلوا إلى الضم ليكون الضم بإزاء الياء والكسرة"(٣).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢ – ص ٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

إن استخدام هذا الأسلوب يدل على أن كتاب البيان كتاب تعليمي، ويدل على معرفته وسعة علمه .

- أسلوب الإحالة:

نجد أن الشريف الزيدي قد اتبع أسلوب الإحالة في العديد من أبواب كتابه حتى يبعد القارئ عن الملل، ويضع بين يديه المفيد. ومن الأمثلة الواردة في كتابه على ذلك: ورد في باب (الإعراب والبناء) قوله: "فأما (منذ) فيكون حرفاً ويكون اسماً، فإذا جررت ما بعدها كانت حرفاً، وإذا رفعته فهي اسم، ولها باب يستوفى الكلام فيه"(١).

علق الشريف على أن (منذ) قد تأتي حرفاً أو اسماً حسب ما بعدها، فإذا كان ما بعدها مجروراً فهي حرف، وإذ كان ما بعدها مرفوعاً فهي اسم، ثم بين أنه سوف يكمل الحديث عنها في بابها، حتى لا يحدث تكراراً يملّ القارئ، ويرجع الأمور إلى مواقعها الصحيحة.

وتحدث في نفس الباب عن أفعال الأمر، فقال: "وأما أفعال الأمر، نحو: (خذ) و(كل) و(اضرب)، وأشباه ذلك، فجميعها مبنية على الوقف.... وعند الكوفيين إنها معربة على تقدير محذوف، فتكون مجزومة، ويكون التقدير، لتأخذ، لتأكل، لتضرب. وهذايستقصى في باب إعراب الأفعال وبنائها إذا صرنا إليه إن شاء الله"(٢).

وبين الشريف أن أفعال الأمر عند البصريين مبنية على الوقف (السكون)، وهي مبنية لأنها أفعال لم تشابه الأسماء؛ لأنه ليس في أوائلها حروف المضارعة، وأما بناؤها على الوقف،

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٥.

(٢)المصدر نفسه، ص ٤٠-٤١.

فيعود إلى أن الوقف هو الأصل في البناء، وعند الكوفيين هي معربة، وأحال الشريف المسألة إلى بابها ليتحدث بشكل موسع عنها، ويمنع التكرار الممل بذلك.

وهكذا، نلاحظ أن الإحالات الموجودة في كتابه تدل على حرصه على إبعاد الملل الذي قد يعتري القارئ من كثرة التكرار، وتدل على حرصه على إيصال ما هو مفيد للقارئ، والعمل على تركيز الطلاب في الموضوع المطروح دون تشتيت لأفكارهم بتداخل المواضيع بعضها ببعض.

- التعريفات:

أراد الشريف الزيدي غرس المعرفة اللغوية الصحيحة لدى المتلقي، حيث مال إلى التعريف في معظم أبواب كتابه ، وإن في هذا لحقيقة تتجلى في المنفعة لمن يريد فهم اللغة وخاصة النحويين. والمتتبع أسلوبه يجد أنه يوجد مناخاً تعليمياً مناسباً . ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك:

ما قاله في باب جمع التذكير، حيث أوضح أن لهذا الجمع مسميات أخرى منها: جمع التصحيح، وجمع السلامة، وجمع على هجائين، فقال: "وهذا الجمع يقال له: جمع التصحيح، وجمع السلامة، لأنه صح فيه نضد الواحد وبناؤه، وسلم فيه.. ويقال له أيضاً: جمع على هجائين؛ لأنه مرة يكون بالواو ومرة يكون بالياء"(١).

وممّا قاله ،أيضاً، في باب الفاعل : "اعلم أن الفاعل عند أهل العربية هو كل اسم ذكرته بعد فعل، وحدثت بالفعل عنه، وبينته له، وأسندته إليه، فبهذه الصفات يصير فاعلاً، لا

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٨٢.

لإحداث شيء في الحقيقة. والفاعل عند المتكلمين: هو المحدث للفعل والمخرج له من العدم إلى الوجود، سواء تقدم على فعله أو تأخر عنه"[١].

وممّا قاله في باب الترخيم: "الترخيم في اللغة: هو التليين والتسهيل، ومنه قولهم: كلام رخيم إذا كان ليناً"[٢]. فالكلام الرخيم أي الرقيق والترخيم التليين، وقيل الحذف، ومنه ترخيم الاسم في النداء وهو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر.

وممّا قاله في باب التصغير: "اعلم أن التصغير إنما هو تحقير ما يجوز أن يتوهمّ عظيماً, وتقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً، وتقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً.." [٣].

نلاحظ أن الشريف، قد استخدم هذه التعريفات في مقدمات بعض أبوابه، وهذا يدل على معرفته اللغوية.

ويقودنا هذا الحديث إلى أن الشريف الزيدي يبتعد عن استخدام الألفاظ الغريبة، وإن ورد بعض منها نراه يعقد فصلاً يسميه "تفسير الغريب"، يوضح فيه معاني هذه الألفاظ الغريبة. ومن الأمثلة على ذلك: ما ذكر في باب (الجمع): تفسير الغريب: البُرْثُن، برثن السّبع والطائر وهو ظفره، الزِّبْرِجُ: زينة الدنيا، وقيل: هو الذهب، وقيل: هو السّحاب الأحمر الذي تُسْفِرُهُ الرّيح. والسِّبَطْرُ: الممتد، وهو مثل السَّبطِ من الشَّعْر/يقال: شعر سَبِطٌ. والجَدْوَلُ: النَّهرُ الصَّغير. وَالعَثْيرُ: الغُبارُ. وَالأَرْطى: نبت. والجَيْفَسُ: القصير السَّمِيْنُ. والجُخدَبُ: بجيم وخاء معجمتين:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١٩.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ص ٦٣٤.

دابّة نحو الحَرباءِ وجمعه: جُخادِبُ، ورجل جُخْدَبٌ: وهو القصير السّمين. والحِذْرِيَةُ: الأرض الخَشنَةُ. العُنْصُوَةُ: قَزْعَةٌ من الشَّعْرِ والجمع: عَناصٍ"[١].

نلاحظ أن الشريف الزيدي يريد إيصال المعلومة لذهن المتلقي بعبارات وألفاظ سهلة وميسرة، ويقلّ به عن الألفاظ الغريبة التي قد ترهقه، ولا تصل به إلى الغرض المطلوب.

– عقد مسائل نحوية:

عقد الشريف الزيدي مسائل نحوية في نهاية معظم أبواب كتابه"البيان" ، ومن ذلك

قوله في "باب النداء": "مسألة: فإن وصفت الاسم العلم بـ(ابن) كان لك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع الاسم؛ لأنه مقصود بالنداء، وتنصب (ابناً)؛ لأنه مضاف، فتقول: يا زَيْد بْنَ عَمْرو، كقولك: يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرو. والثاني: أن تجعل (ابناً) و(زيداً) كشيء واحد فتنصبهما، فتقول: يا زَيْدَ بنَ عَمْرو، كما قالوا: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ) قال الشاعر:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ –لا أبا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوءَةٍ عُمَرُ[٢]

فتفتح دال (زَيْدٍ) اتباعاً لفتحة النون من (ابنِ)".

وكذلك من مسائله ما قاله في باب (معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف): "مسألة: إن سأل سائل فقال: قد زعمتم أن الاسم المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط انصرف نحو: (هِنْد، وجُمْلٍ) فما قولكم في (حِمْص، وجُوْر، ومَاهَ) [٣]، هل يجوز صرفها أم لا؟

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٥٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٠.

(٣) حِمص: مدينة بالشام. جور: مدينة بفارس، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٢،مطبعة دار صادر،بيروت(١٩٥٥م)، ص ١٨١.

قيل له: لا يجوز صرفها؛ لأنها أسماء أعجمية فزادتها العجمة ثقلاً فلم تنصرف، وإنما صرفت تلك الأسماء وإن كان فيها تعريف وتأنيث؛ لأن الخفّة عادلت أحد الثقلين، وها هنا حدث ثقل ثالث فلم ينصرف"(١).

ونلاحظ أن عقد مثل هذه المسائل في ثنايا شرحه، لدليل على غزارة علمه, وسعة اطلاعه, وعلى حرصه على إيصال معلومات كثيرة ومفيدة ومتنوعة للقارئ بأسلوب سهل وواضح.

ونخلص من ذلك كله أن الشريف الزيدي جعل كتابه كتاباً تعليمياً، يقدم المعلومة بيسر وسهولة إلى ذهن دارسها.

١-٢-٣ مصادر شرح اللمع للشريف الزيدي:

الناظر في كتاب "البيان في شرح اللمع" للشريف الزيدي، يرى المصادر التي استفاد منها الشريف الزيدي بوضوح في كتابه، فكان يشير إلى من روى عنهم، أو نقل من كتبهم، أو استعان بآرائهم المبثوثة في كتب غيره. ومن أهم مصادره التي رتبتها تاريخيا ما يأتي:

- كتاب سيبويه:

يعد سيبويه شيخ المدرسة البصرية، وكتابه أهم كتب النحو البصري وأبرزها التي تعدّ مورداً ينهل منه النحاة. فلا يخلو كتاب في النحو من العودة إلى هذا الأثر الكبير. ونرى أن الشريف-كغيره من العلماء- ورد هذا النبع المعطاء، وغرف منه بصورة واضحة في كتابه، وكان يشير إلى كتاب سيبويه إما مصرحاً به أو غير مصرح. وفي تصريحه يتبع ما يلي:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٥٣٧-٥٣٨.

أ- الأخذ بالمعنى:

ما قاله في باب "الكلام" عند حديثه عن استعمال النحويين للفظة "كلم": "وسيبويه استعمل الكلم فيما كان دالاً على معنى لا يكون مفيداً إذا لم يكن مركباً"(١).

وقال ،أيضاً، في باب (التعجب) أثناء حديثه عن (ما): "اعلم أن (ما) من قولنا: ما أحسن زيداً. اسم تام لا يحتاج إلى صلة وموضعه رفع بالابتداء، هذا مذهب سيبويه"(٢).

وفي الباب نفسه بين أن "أصبح، وأمسى" لا يزادان في فعل التعجب، فقال: "وسيبويه لا يجيز ذلك؛ لأن (أصبح، وأمسى) لا يقعان زوائد، وكان تجيء زائدة"(٣).

وفي باب (الاستفهام) لما عرض أوجه رفع (أيُّهُمْ)، قال: "والثاني: ما قاله سيبويه: إنها مبنية على الضم؛ لأنها في موضع المبني"(٤).

وذكر أن (ما) إذا دخلت على الحروف (إن، كأن، ليت..) تبطل عملها، فقال: "اعلم أن جمهور النحويين كـ(سيبويه) وأصحابه، إذا ادخلوا (ما) على هذه الحروف ابطلوا عملها، فصارت عندهم بمنزلة (هل)، فتقع بعدها الجمل من المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل.." (٥).

---

(١) انظر: سيبويه،عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون ،ج١، ط٢، ١٩٨٢م، عالم الكتب، ص ٢.والشريف الزيدي، البيان، ص ٤.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥٧.

(٣)سيبويه، الكتاب،ج١، ص ٤٦٨.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٩٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٧٣.

(٥)الشريف الزيدي، البيان ، ص ٦٨٣-٦٨٤.

ب–نقل نص كلام سيبويه:

عند تعريفه الفعل في باب (أقسام الكلام)، قال: "فأما سيبويه فقال: الفعل: أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع"(١).

وقال في باب "إن وأخواتها" عند الحديث عن معنى لعل: "قال سيبويه: لعل وعسى طمع وإشفاق"(٢).

ولما تطرق لمعاني الباء في باب (حروف الجر)، قال: "قال سيبويه: وهي للإلزاق والاختلاط"(٣).

وبين أن الفعل ينتصب بعد الفاء بـ(أن) مضمرة في باب (الحروف التي تنصب الفعل، قال: "فعند سيبويه أن الناصب للفعل أن مضمرة فيها.. واحتّج سيبويه بأن الفاء لو كانت هي الناصبة لجاز دخول حرف العطف عليها، فكنت تقول: (وَفَأُحَدِّثَكَ). وفي الكتاب قال :"...ولو كانت الفاء والواو وأو ينصبن لأدخلت عليهن الفاء والواو للعطف"(٤). فلما لم يجز علم أنها حرف عطف، والناصب للفعل هو (أن).

وقد ينقل الشريف الزيدي عن سيبويه بشيء من التصرف، مثل قوله عن معنى الواو في باب (العطف)": "ومعناها الجمع بين الشيئين، وإدخال الثاني فيما دخل فيه الأول من غير تقديم الأول ولا تأخير الثاني، ولهذا قال سيبويه: إن قولهم: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعمْرٍو، إن ذلك يقتضي

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٤.
(٢) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣١١. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٥٩.
(٣) سيبويه، الكتاب، ج٢، ص ٣٠٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٥٣.
(٤) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص ٤١. الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٣٢.

مرورين؛ لأنه يحتمل أنه مر بزيدٍ، وانقطع ثم مر بعمرٍو بعد ذلك. وقوله في الكتاب" مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وعمْرٍو ...والمرور هنا مروران". [١]

وينقل الشريف –أيضاً– كلام سيبويه من شرح السيرافي، كقوله في باب (النداء، عند حديثه على أن (يا) حرف ناب عن جملة فعل وفاعل "قال: وقد عبر سيبويه عن هذا المعنى بأنه فعل لا يستعمل إظهاره.[٢]

ومن نقله عنه من غير تصريح ما قاله في باب (ظرف المكان): "وحكي عن بعضهم أنه أجاز: ذهبت الشام واليمن، شبهه بالمبهم إذ كان مكاناً، وكان يقع عليه المذهب والمكان، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام، دخلت البيت"[٣].

وفي الكتاب قال سيبويه: "وقد قال بعضهم: ذهبت الشام، يشبهه بالمبهم، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في (ذهب) دليل على الشام، وفيه دليل المذهب والمكان، ومثل "ذهبت الشام": دخلت البيت"[٤].

- معاني القرآن للفراء:

الفراء من علماء الكوفة البارزين، وقد استفاد الشريف الزيدي في شرحه من هذا الكتاب. ومن الأمثلة عليها:

---

(١) سيبوية، الكتاب، ج١، ص٢١٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٩٥– ص٢٩٦.
(٢) السيرافي، شرح الكتاب، ج٣، ص ٣٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٣.
(٣)الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٠٩.
(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٥.

- الأخذ بالمعنى:

وقال في باب (إن وأخواتها): "وأجاز الفراء العطف على اسم إن قبل الخبر إذا كان اسمها مما لا يظهر فيه الإعراب، نحو قولك: إني وزيدٌ، وإن هذا وزيدٌ وإن الذي عندك وزيدٌ قائمان فأجاز الرفع"(١).

- نقل كلام الفراء:

وقال في باب (حتى): "وقال الفراء :هي نائبة عن إلى؛ لأنها من عوامل الأفعال تعمل في الفعل النصب، ولكن تختص بالفعل، فلهذا أجاز أن تنوب عن (إلى)" (٢).

ونقل الشريف الزيدي عن الفراء دون تصريح قوله في باب "إعراب الأفعال وبنائها" عند كلامه عن الفعل المضارع: "وقال قوم: إنما ارتفع هذا الفعل؛ لأنه خلا من حروف النصب والجزم"(٣). وهذا ما ذهب إليه الفراء في كتابه "معاني القرآن": رفعت "تعبدون" في قوله تعالى:﴿وإذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله﴾ ؛ لأن دخول "أن" يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت"(٤).

- المقتضب للمبرد:

إن كتاب "المقتضب" للمبرد من المصادر التي استقى منها الشريف في شرحه. وقد اتبع فيه طريقة:

---

(١)انظر: الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ج٢، ط١، ١٩٥٥م، عالم الكتب، بيروت، ص٣١٠ – ص٣١١، والشريف الزيدي، البيان، ص ١٧١.

(٢) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ١٣٦–١٣٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٦٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤١٦.

(٤)انظر: الفراء، معاني القرآن، ج١، ص ٥٣.

- الأخذ بالمعنى:

وفي باب (لا) في النفي، قال: "والذي أملاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي: أن الأسماء الشائعة التي ينفى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد"(١).

وعند عرض (أيا) في باب (الحكاية)، قال: "ومنهم من يقول إن (أياً) في حال الرفع هي مرفوعة بالخبر لا على سبيل الحكاية، قال: لأنك لو أظهرت الخبر لم تكن إلا مرفوعة فكذلك إذا حذفته. وهذا قول المبرد"(٢).

نقل كلام المبرد، ومن ذلك: حديثه عن حد الاسم في باب (أقسام الكلام): "وقال أبو العباس: الاسم ما دل على مسمى تحته"(٣).

وفي معرض قوله عن معاني (مِنْ) في باب حروف الجر، قال: "وقال أبو العباس المبرد: وليس هو عندي كما قال سيبويه (أي بمعنى التبعيض)؛ لأن قوله: أَخَذْتُ مِنْ مالِهِ، إنما جعل (مالَهُ) ابتداء غاية ما أخذ.. فتكون عند أبي العباس لابتداء الغاية، ودلالتها على التبعيض عنده من حيث ما هي انتهاء. هذا مذهبه فأعرفه"(٤).

ونقل عنه دون تصريح، فقال في باب (التمييز): "فإن قيل: فهل يجوز أن تقول: عندي عشرون دراهم أو عشرون عبيداً؟ قيل له: لا يجوز ذلك من حيث إنك إذا قلت: عشرون، فقد

---

(١)انظر: المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ج٤، ط٢ (١٣٩٩هـ)، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ص ٣٥٧. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣.

(٢) المبرد، المقتضب، ج٢، ص ٣٠٢. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٩٥.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

(٤) المبرد، المقتضب، ج١، ص٤٤. والشريف الزيدي، البيان، ص ٢٤٤-٢٤٥.

أتيت على العدد، فلم تحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس. وإذا قلت: هو أَفْرَهُ النّاسِ عبْداً، جاز أن تعني عبداً واحداً، فمن ثم جاز ذكر الجماعة"(١).

وهذا هو قول المبرد في المقتضب: "ويجوز أن تقول: –وهو حسن جداً– أنت أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً، ولا يجوز: عندي عشرون دراهم يا فتى، والفصل بينهما: أنك إذا قلت: عشرون، فقد أتيت على العدد، فلم يحتج إلا إلى ذكر ما يدل على الجنس، فإذا قلت: هو أفره الناس عبداً، جاز أن تعنى عبداً واحداً، فمن ثم حسن واختير –إذا أرادت الجماعة– أن تقول عبيداً"(٢).

٤– معاني القرآن وإعرابه للزجاج

تضمن شرح الشريف الزيدي آراء الزجاج التي استفاد منها في أثناء كتاباته. ومنها:

أ– الأخذ بالمعنى:

قال في باب (المعرفة والنكرة) عند حديثه عن الهاء في (رأيتُهُ): "وتقول للغائب (رَأيتُه)، فالهاء هي الضمير، وهي اسم، ولما اشبعوا، ضمها لحقها واو لا تثبت في خط ولا وقف؛ لأنها ليست من نفس الكلمة، هذا مذهب الزجاج"(٣).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٢٧–٢٢٨.
(٢) المبرد، المقتضب، ج٣، ص ٣٤.
(٣)المصدر نفسه،ج١، ص ٣٤٧.

ب- نقل كلام الزجاج:

قوله في باب (الأفعال) عند تكلمه عن أصل الأفعال وأقدمها رتبة: "وقال أبو إسحاق الزجاج: الأصل في الاستقبال، وذلك أن الفعل وضع للإخبار، والإخبار يكون عما يوجد وعما لا يوجد، وذلك يكون في الاستقبال"(١).

ولم يصرح به عند قوله في علة "أمس" أن "بعض الناس يقول: "أمس" تضمن لمعنى لام التعريف؛ لأن الأصل كان فيه "الأمس" فحذفت اللام وضمن معناها فبني، وبني على الكسر لأن من حقه أن يكون ساكناً لما بينّ أن أصل البناء، فاجتمعت السين الساكنة، والميم الساكنة، فحرك بالكسر لالتقاء الساكنين"(٢).

وهذا رأي الزجاج الذي قال: "لأن تعريفه "الأمس" كما أن تعريف "غد": الغد، فلما كان كذلك وكان ظرفاً، وضمن معنى الألف واللام وجب إسكانه ولكنه كسر لالتقاء الساكنين"(٣).

- الأصول لابن السراج:

كتاب ابن السراج من الكتب المهمة التي اعتمد عليها الشريف الزيدي في شرحه، ويتبع في أخذه عنها طريقتين:

أ- الأخذ بالمعنى:

ومن ذلك حديثه عن "بل" في باب (العطف)، فقال: "وأما (بَلْ): فهي للإضراب عن الأول والإثبات للثاني، وهذا المعنى هو المتداول بين النحويين، وذكره ابن السراج في باب حروف

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٦.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٣.
(٣) انظر:الزجاج، إبراهيم بن العمري، معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبدة شلبي، ج٢، ط١ (١٩٨٨م)، عالم الكتب، بيروت، ص ١٢٤.

العطف. وقوم ينكرون ذلك، ويقولون: إنها يعطف بها في كتاب الله تعالى، ولا يجوز أن يقال: إن الله تعالى أَضْرَبَ عن شيءٍ. وقالوا: الصحيح أن يقال: "هي لترك شيء من الكلام وأخْذٍ في غيره. وذكر هذه العبارة ابن السراج في آخر كتاب الأصول في باب حروف المعاني"(١).

ب- نقل كلام ابن السراج بتصرف:

فقد قال في باب (أقسام الكلام) حين تكلم عن حد الاسم "فأمّا محمد بن السري فإنه قال: "الاسم ما دل على معنى عار من الدلالة على الزمان"(٢).

وقال في باب (ما يدخل في الكلام فلا يغيره): وكان ابن السراج لا يفرق بين شيء منها، ويقول الإنسان مخيّر بين إعمال الجميع وإلغاء الجميع، ممن أعْمَلَ الكل جعل (ما) زائدة ملغاة دخولها كخروجها لا يغيّر إعراباً عنده، تقول: إنما زيداً منطلق، وكذلك سائر أخواتها. ومن أبطل عملها جعل (ما) كافة للعمل، وبنى (إنَّ) معها فيبطل شبهها للفعل فيقول: إنما زيد منطلق. قال في الأصول: و(إنّما) ها هنا بمنزلة فعل ملغى، مثل: أَشْهَدُ لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ"(٣).

ومن نقل الشريف دون تصريح به ما قاله في باب (إن وأخواتها) عن العطف على اسم (إن) بالرفع قبل الخبر: "والكسائي يجيز الرفع مع المكني والظاهر"(٤).

وهذا ما ذهب إليه ابن السراج في أصوله: "والكسائي يجيز الرفع في الاسم الثاني مع الظاهر والمكني"(٥).

---

(١)انظر: ابن السراج، محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج٣، مطبعة النعمان، النجف (١٩٧٣)، ص١٧٣.و الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٦.

(٢) ابن السراج، الأصول في النحو ، ج١، ص ٣٨. والشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

(٣) ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٢٨١. والشريف الزيدي، البيان، ص ٦٨٤.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص١٧٢.

(٥) ابن السراج، الأصول، ج١، ص ٢٥٧.

- شرح كتاب سيبويه للسيرافي:

يتبع الشريف الزيدي من شرح كتاب سيبويه للسيرافي طريقتين في الأخذ منه وهما كما يلي:

أ- الأخذ بالمعنى:

ومن ذلك حين تحدث عن ضمير المؤنثة الغائبة في باب (المعرفة والنكرة)، قال: "وأمّا(بها) فالهاء والألف جميعاً هي الاسم بلا خلاف، وحكاه (أبو سعيد في الشرح)"[١].

ب- نقل نصه وأحياناً بتصرف، منها:

عند عرضه لحرف العطف "الواو" في باب (العطف): "قال أبو سعيد في الشرح: أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو لا توجب تقديم ما قدم لفظه، ولا تأخير ما أخر لفظه"[٢].

وفي عرضه لخلافهم في الاسم الذي لا ينصرف إذا دخله الألف واللام والإضافة، قال: "وذكر أبو سعيد في الشرح أن حقيقة منع الصرف إذهاب التنوين دون منع الجر قال: والدليل على صحة ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجر فيه، وإنّما يذهب التنوين منه فقط"[٣].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٥١.

(٢)السيرافي، شرح الكتاب،ج١،ص٥٤٧.و الشريف الزيدي، البيان ، ص ٢٩٦.

(٣)الشريف الزيدي، البيان ، ص ٥٣٦.

ونقل الشريف الزيدي من هذا المصدر دون تصريح به، فقال: "فإن قال: لم فتحوا ما قبل ياء التثنية وكسروا ما قبل ياء الجمع، وهلا كسروا ما قبل ياء التثنية وفتحوا ما قبل ياء الجمع؟ قيل له: لمّا أضيف حرف التثنية إلى الواحد أشبه تاء التأنيث المضافة إلى الواحد، والتاء فتح ما قبلها، فكذلك الياء، وجوب آخر: أن الألف لما اختصت بالتثنية وكان ما قبلها مفتوحاً فتحاً لازماً فتحوا ما قبل الياء لئلا يختلف الباب"(١).

وهذا ذكره السيرافي في شرحه: "وإنما وجب أن يكون ما قبل هذه الحروف في التثنية مفتوحاً وفي الجمع على غير ذلك من قبل أن حرف التثنية لما أضيف إلى الواحد لعلامة التثنية أشبه الهاء التي تضاف إلى الواحد لعلامة التأنيث وهي تفتح ما قبلها، ففتح ما قبل حرف التثنية لهذه المشابهة.

ووجه آخر وهو: أن بعض علامات التثنية ألف لازمة لها مستعملة فيها، والألف لا يكون إلا مفتوحاً ففتحوا ما قبل غيرها من الحروف لئلا تختلف، إذ ليس علة تضطر إلى المخالفة"(٢).

- معاني القرآن للأخفش:

يعد معاني القرآن للأخفش مصدراً هاماً، نهل منه الشريف الزيدي في شرحه، وكان يتبع في الأخذ منه طريقتين:

أ- الأخذ بالمعنى:

قال في باب (البدل) عند حديثه عن العامل في التابع: "وعند الأخفش أن العامل في التابع كونه وصفاً، أو توكيداً، أو بدلاً لمرفوع أو منصوب أو مجرور، فيكون العامل معنوياً لا

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص ٧٣.

(٢) السيرافي، شرح سيبويه، ج١، ص ٢١٥.

لفظياً،وعنده أن البدل والمبدل جملتان؛لأن العامل في هذه الجملة غير العامل في هذه الجملة..."[١].

ب- نقل كلام الأخفش:

ومنها حين تحدث عن (ما) في باب (التعجب): "وكان الأخفش يقول: إن (ما) اسم موصول، وما بعده صلته، وخبره محذوف"[٢].

- الإيضاح لأبي علي الفارسي:

روى الشريف كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي عن شيخه أبي القاسم زيد بن علي، وقد نقل كلامه بتصرف، ومثال ذلك:

حديثه عن حد الاسم، قال "وذكر أبو علي الفارسي في كتابه المعروف بـ (الإيضاح): الاسم ما جاز الإخبار عنه، قال: ومن صفات الاسم جواز دخول الألف واللام عليه، ولحاق التنوين له كقولنا: الفَرَسُ، الغُلامُ، وفَرَسٌ، وغُلامٌ"[٣].

وحين تكلم عن أي الأفعال أقدم في الرتبة، قال: "وقال أبو علي الفارسي: والذي عندي أن العناية تقع بالشيء الموجود، ثم بما يعرض له، وفيه الحاضر الموجود، والمستقبل والماضي

---

(١)الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس،ج١، ط١، ١٩٧٩م،ص١٤٧.و الشريف الزيدي،البيان، ص ٢٨٩.

(٢)الأخفش، معاني القرآن ،ج١،ص١٣٩.و الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٥٨.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٠.

غير الموجودين، إلا أن المستقبل سيحضر، فهو يتوقع كونه، والماضي منقضٍ كونه، فالمستقبل والحاضر في المرتبة على حال سواء"[١].

ويتفل الشريف رأي أبي عليّ معتمداً على ما أملاه عليهم شيخهم أبو القاسم زيد بن علي ومن ذلك في معرض حديثه عن الإعراب بالحركات في باب (الإعراب والبناء)، فقال: "قال شيخنا أبو القاسم – فيما أملاه علينا من شرح الإيضاح لأبي علي: الرفع والنصب والجر ليست بحركة في الحقيقة وإنما الحركة الضم والفتح والكسر، فهذه هي الحركات، وإنما الرفع والنصب والجر أسماء للإعراب الذي هو الحركات"[٢].

وينقل عنه دون تصريح به حين تحدث عن علة بناء الأسماء والأعلام في باب (النداء): "وذكر غيره أنها وقعت موقع التاء من "أنت، فأشبهت الحرف فبنيت"[٣].

وهذا قول(أبو علي) في الإيضاح: "... وأسماء الخطاب يغلب عليها معاني الحروف بدلالة أن كل موضع تقع فيه أسماء يكون فيه دلالات على الخطاب، وقد تكون للخطاب مجردة من معاني الأسماء وذلك مثل الكاف في ذلك وأولئك وهنالك، والتاء في (أنت)[٤].

– شرح الإيضاح لأبي القاسم زيد بن علي:

إن أبا القاسم زيد بن علي شيخ الشريف الزيدي، لذا لا نغفل أبداً في اعتماده على ما أملاه شيخه عليه في شرحه، فهذا يبدو واضحاً في ثنايا صفحات كتابه وأخذ من كتاب شيخه بطريقتين هما:

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص ٩٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣)المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

(٤) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١ (١٣٨٩هـ)، مطبعة دار التأليف – القاهرة، ص ٢٢٩.

أ- الأخذ بالمعنى :

ففي معرض حديثه عن (ليس) في باب (كان وأخواتها)، قال: "فأما (لَيْسَ" فعند صاحب اللّمع أنها فعل؛ لأنها مخففة من (لَيسَ) مبنية على حالة واحدة، غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل، والذي كان يعتمده شيخنا – رحمه الله – وهو مذهب أبي علي الفارسي – أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال كما تثبت بـ (كان) ما مضى"[١].

وقال حين تكلم عن حد الفعل في باب (أقسام الكلام): "والذي يعتمده شيخنا في حد الفعل: ما دَلَّ على حدث وزمان ماضٍ، أو مستقبل أما يكون عامّاً في حاضرٍ ومستقبل"[٢].

ب- نقل نص كلام شيخه:

قال في باب الإعراب والبناء: "وكان شيخنا يقول: البناء: وقف، وفتح، وكسر، وضم، ويقول: بدأت بالوقف؛ لأنه الأصل في المبنيات، كما بدأنا بالرفع في المعرب؛ لأنه الأصل في المعربات".

وقال في اشتقاق الاسم: "قال شيخنا – رحمه الله – واشتقاق الاسم من السمو في المعنى غير ظاهر عند من لم ينعم النظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السمو هو الارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى، إذ ليس في حده ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النظر، وأنصفت

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٣.

(٢)المصدر نفسه، ص ١٦.

نفسك: تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يـــذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السمو"[١].

وصفوة القول إن صاحبنا الشريف الزيدي اعتمد على أهم المصادر النحوية في شـــرحه، بالإضافة إلى ما أملاه عليه شيخه أبو القاسم زيد بن علي الفارسي وكان يعود إلى المصادر التي يريد الاستفادة منها مباشرة، فلم يكن يعتمد اعتماداً كلياً على ما يمليه شيخه.

وأما المصادر التي لم يصرح بها أو بأصحابها، فلم يقصد بذلك نسبها إليه، وإنما يبـــدو أن القصد من وراء ذلك هو غياب اسم الكتاب أو اسم صاحبه عن ذهنه أثناء إملاء شرحه، والدليل

على صحة ذلك أنه يورد عبارات مثل (قال قوم)، أو (قال بعضهم) ،أو (ومن الناس مـــن يقول) وغيرها من عبارات تشير إلى ذلك [٢]

(١) الشريف الزيدي، البيان ص ٧.

(٢)انظر: الشريف الزيدي،البيان،ص٣٤ ،ص١٠٢، ص٤٤٢، ص٤١٨.

الفصل الثاني

الأصول النحوية عند الشريف الزيدي

٢-١ المبحث الأول: السماع

٢-١-١ القرآن الكريم

٢-١-٢ الحديث الشريف

٢-١-٣ كلام العرب

٢-٢ المبحث الثاني: القياس

٢-٣ المبحث الثالث: التعليل

تمهيد : أصول النحو

عرف ابن الأنباري أصول النحو بقوله: "أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل"(١).

وأما السيوطي فعرّف أصول النحو بقوله:"أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل"(٢).

واعتمد النحاة على أصول النحو في كتبهم، حتى أنك لا تجد كتاباً يخلو من الحديث عنها، فهذه الأصول لا تغيب عن فكر النحاة منذ مرحلة التأسيس، فتوجد في كتاب سيبويه شواهد كثيرة عليها، وأخذت مجدها على يدي ابن جنّي، وابن الأنباري، ثم السيوطي فأصبحت علماً له منهجه وحدوده.

---

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٨م، ص٢٧.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص١٣.

٢-١ المبحث الأول: السماع

يعدّ السماع الأصل الأول من أصول النحو العربي، وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة ورصد حقائقها .ويعرّفه ابن الأنباري بقوله: "اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة"(١)، فمن خلال هذا التعريف بيّن ابن الأنباري شروطاً للسماع وهي: أن يكون النص المنقول كلاماً عربياً فصيحاً، وأن يكون النص المنقول خارجاً عن حد القلة إلى حدّ الكثرة وهو بذلك يقسمه إلى قسمين: المتواتر والآحاد(٢).

ويحدد السيوطي معنى السماع بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه- صلى الله عليه وسلم-، وكلام العرب قبل بعثة الرسول - عليه السلام- وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فيها من الثبوت(٣).

ومصادر السماع تعد أدلة قطعية من أدلة النحو العربي، وهي القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً كان أو نثراً.

---

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن، لمع الأدلة، ص٢٨. (حد الكثرة عند ابن الأنباري ثلاثمائة وثلاثة عشر).

(٢) المتواتر: لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وشرط التواتر: أن يبلغ عدد ناقليه عدداً لا يجوز على مثلهم الاتفاق على الكذب. وأما الأحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به، والأكثرون على أنه يفيد الظن. وشرط الآحاد: أن يكون ناقله عدلاً رجلاً كان أو امرأة، حراً كان أو عبداً، انظر: السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٥٣-ص٥٤. والخطيب، محمد عجاج، في أصول الحديث علومه ومصطلحه، ط٤، ١٩٨١م، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان-بيروت، ص٣٠١-ص٣٠٢.

(٣) السيوطي، عبد الرحمن، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٤.

٢-١-١ القرآن الكريم:

يعدّ القرآن الكريم مصدرا من المصادر التي اعتمدها النحاة في وضع قواعدهم واستخراج الأدلة منه، وذلك لأنه أفصح الكلام وأبلغه، وتعدّ نصوصه أوثق النصوص، وأكثرها صحة وسلامة.

ولذلك نجد أن شواهد القرآن الكريم قد ظهرت في كتب النحو منذ سيبويه، فالنحاة كانوا يوردون شواهد القرآن الكريم في كتبهم، مقرونة في الأغلب بما ورد عن العرب من شعر أو نثر، والنحاة لم يقتصروا في الاستشهاد على النصوص القرآنية ، بل ضموا إليها قراءاتها.

وليس هناك خلاف في جواز الاحتجاج بنصوص القرآن الكريم في تقرير الأحكام النحوية، ولكن النحاة المتأخرين اختلفوا في مدى الاستفادة من قراءاته، كما ذكر السيوطي في الاقتراح بجواز الاحتجاج بهذه القراءات فيقول: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه"(١).

وبين السيوطي في كتابه الاقتراح خطأ من ينسبون بعض القراءات إلى اللحن، ذلك أن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، والثبوت دليل على جوازها في العربية(٢).

---

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٢٤.

(٢) انظر: المصدر نفسه، ص٢٥.

وبما أن القرآن الكريم من مصادر النحو العربي، وشواهده موجودة في كتب النحاة، نرى الشريف عمر قد استخدم شواهد القرآن في كتابه البيان، واحتج بوجوه من القراءات القرآنية في كتابه، وبلغ عدد الآيات التي استشهد بها ثلاثمائة وتسعاً وعشرين آية، واستخدامه لهذا العدد الكبير من شواهد القرآن الكريم إنما هو دليل على اهتمام الشريف بهذا الدليل وتقديمه على غيره.

وأما القراءات القرآنية فقد كانت عنايته بها قليلة، إذ إنه لم يسم في كثير من القراءات من قرأها، فعدد القراء الذين سماهم قليل و منهم: نافع(١)، وحمزة(٢)، وعاصم(٣)، وأبو عمرو(٤).

وسنتناول بعض الأمثلة على استشهاد الشريف عمر بالقرآن الكريم:

قال تعالى: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾(سورة ص: ٦).

يذكر الشريف في هذه الآية أَنّ (أَنْ) المفتوحة الهمزة بمعنى "أي"(٥).

---

(١) نافع: هو أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني، أحد القراء السبعة، أصله من أصبهان. وتوفي بالمدينة سنة (١٦٩هـ). انظر: الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج.برجستراسر، ج٢، ط١، ١٩٣٣م، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ص٣٣٠.

(٢) حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل، التميمي الزيات، ويكنى أبا عماره، أحد القراء السبعة، وتوفي بحلوان في خلافة أبي جعفر المنصور سنة (١٥٦هـ). انظر: المرجع نفسه، ج١، ص٢٦١.

(٣) عاصم: هو عاصم بن أبي النجود، ويقال له ابن بهدلة، الكوفي الأسدي بالولاء، أحد القراء السبعة، كان ثقة في القراءات، صدوق في الحديث، قيل اسم أبيه عبيد وبهدلة اسم أمه، وهو من التابعين. وتوفي بالكوفة سنة (١٢٨هـ). انظر: المرجع نفسه،ج١، ص٣٤٦.

(٤) أبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار المازني البصري، أحد القراء السبعة، وقيل اسمه يحيى وتوفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ). انظر: المرجع نفسه، ج١،ص٢٨٨.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص١٦٧.

بيّن الأخفش أنها تكون بمعنى "أي"[١]، وأشار ابن خالويه إلى ذلك بقوله: "زعم الخليل أنه بمنزلة "أي"؛ لأنك إذا قلت انطلق بنو فلان أن امشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي"[٢].

وكذلك قال صاحب الكشاف: "وأن" بمعنى "أي" لأن المنطلقين عن مجلس التقاول لا بد لهم من أن يتكلموا ويتفاوضوا فيما جرى لهم، فكان انطلاقهم مضمناً معنى القول، ويجوز أن يراد بالانطلاق: الاندفاع في القول وأنهم قالوا: امشوا، أي أكثروا واجتمعوا وقرئ:(وانطلق الملأ منهم امشوا) بغير "أن" على إضمار القول، وعن ابن مسعود: وانطلق الملأ منهم يمشون أن اصبروا"[٣].

وذكر ابن هشام أنه ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء[٤].

إن "أن" المفتوحة الهمزة الواقعة على الفعل "امشوا" لا تعمل فيه، وهي بمعنى "أي" وبهذا لا يخالف الشريف عمر آراء العلماء في هذه المسألة.

وقال تعالى: ﴿فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ﴾(سورة يونس: ٧١) وفي هذه الآية يذكر الشريف أن "الواو" بمعنى "مع" فنقول: " اجمعوا أمركم مع شركائكم"[٥].

---

(١) الأخفش ، معاني القرآن، ج١، ط١، ص١١٤.

(٢) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ج١، ط١، ١٩٩٢م، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص٨٤.

(٣) انظر: الزمخشري، محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٢، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، د.ت، ص٧٣.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٧٩.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٥.

وذهب الأخفش أن نصب "شُرَكَاءَكُمْ" أحسن من رفع "شُرَكَاؤُكُمْ"؛ لأنك لا تجري الظاهر المرفوع على المضمر المرفوع، إلا أنه قد حسن في هذا الفصل الذي بينهما، ويعني "أمركم" كما قال: ﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ﴾(النمل: ٦٧) فحسن؛ لأنه فصل بينهما بقوله "تراباً"(١).

وذهب صاحب الكشاف إلى أن الواو بمعنى (مع) يعني: "فاجمعوا أمركم مع شركائكم"(٢)، وأما ابن هشام فقال: "في قراءة السبعة "فأجمعوا" بقطع الهمزة "وشركاءكم" بالنصب، فتحتمل الواو فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفرد على مفرد بتقدير مضاف؛ أي "وأمر شركائكم"، أو جملة على جملة بتقدير فعل، أي "واجمعوا شركاءكم" بوصل الهمزة، وموجب التقدير في الوجهين: أن "أجمع" لا يتعلق بالذوات، بل بالمعاني؛ كقولك: "أجمعوا على قول كذا"، بخلاف "جمع" فإنه مشترك بدليل "فجمع كيده"، وتقرأ "فاجمعوا" بالوصل فلا إشكال، ويقرأ برفع الشركاء عطفاً على الواو للفعل بالمفعول"(٣).

وأشار السيوطي في همع الهوامع أنه لا يجوز أن يجعل "وشركاءكم" معطوفاً؛ لأن "أجمع" لا ينصب إلا "الأمر" فأما أن يجعل مفعولاً معه أو مفعولاً بـ "اجمعوا" مقدراً، فهو يجيز النصب على المعية، وعلى إضمار الفعل الصالح(٤).

---

(١) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٣٤٦.

(٢) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج٢، ص٩٤.

(٣) ابن هشام، مغني البيب عن كتب الأعاريب، ص٥٠١.

(٤) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم، ج٣، مؤسسة الرسالة ١٩٩٢، ص٢٤٤.

وذهب البغدادي أن المعنى "مع شركائكم" لأنك تقول (جمعت قولي وأجمعت أمري)، ويجوز أن يكون لما أدخل الشركاء مع الأمر حمله على مثل لفظه؛ لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد(١).

ولم يخرج الشريف عمر عما ذهب إليه النحاة في أن التقدير (اجمعوا أمركم مع شركائكم) فنصب على المعية.

والملاحظ أنه لم يجز عطف "شركاءكم" على "أمركم"، لأنه يقال: "أجمع أمره"، ولا يقال "أجمع الشركاء"، بل يقال: "اجمعهم" فالنصب يكون على المعية، ويجوز أن تكون الواو عاطفة و "شركاءكم" مفعول به لفعل محذوف تقديره "اجمعوا".

وقال تعالى: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ ﴾(الطلاق: ٥).

الشاهد على حذف الخبر ﴿ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ ﴾وهو خبر جملة مع جواز إظهاره فحذف الخبر الثاني لدلالة الأولى عليه(٢)، ذهب ابن برهان والأصبهاني إلى جواز حذف المبتدأ أو الخبر، إذا دلّ عليه الكلام الذي قبله(٣)، ويرى ابن هشام ضعف قول إنّ الأصل واللائي لم يحضن فعدّتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك(٤).

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٢، ص١٤٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص١١٨.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، ج١، السلسلة التراثية (١١)، د.ت ، ص٥١. والأصبهاني، علي بن الحسين الباقولي، كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني. تحقيق: محمد خليل الحربي، ط١، ٢٠٠٧، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص١٤٨.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مجلد الأول، ص٤٨.

ويلاحظ أن الشريف عمر لم يخرج عما ذهب إليه ابن برهان والأصبهاني في جواز الحذف، إذا دل عليه دليل.

وقال تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾(البقرة: ١٢٤)

والشاهد تقديم المفعول به "إبراهيم" على الفاعل "رَبُّهُ"(١).

الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، ثم يأتي بعده المفعول، إلا أنه تقدم المفعول على الفاعل وجوباً، إذ اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول وهذا ما ذهب إليه الأخفش والأصبهاني(٢)، ووافق الشريف عمر ما ذهبا إليه.

وقال تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ ﴾(الشورى: ١١)

والشاهد أن "الكاف" زائدة(٣).

تجيء "الكاف" زائدة، وهي تفيد التوكيد، أي: "ليس مثله شيء"، وهذا ما أكده ابن برهان إذ قال: "والكاف في قوله تعالى: "ليس كمثله شيء" زائدة(٤)، وأشار الأصبهاني أن "الكاف" زائدة، لأن المعنى "ليس مثله شيء"، ولو كان غير زائدة لكان المعنى "ليس مثل مثله شيء" وهذا كفر(٥).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٩٢.
(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص١٤٦. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص١٣١.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٢.
(٤) انظر: ابن برهان، شرح اللمع، ص٢٢٣.
(٥) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص١٣٢.

فقال ابن كثير في معنى الآية: "أي ليس كخالق الأزواج كلها شيء لأنه الفرد الصمد الذي لا نظير له"(١).

وذهب صاحب الإنصاف أنّ زيادة الكاف كثيره(٢).

والملاحظ أن الشريف عمر لم يختلف مع النحاة في عرض هذه المسألة، فأشار إلى أن "الكاف" تكون زائدة.

وقال تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾(يوسف: ٢٩)

والشاهد جواز حذف أداة النداء "يا" التي هي أصل حروف النداء(٣).

اتفق النحاة على جواز حذف أداة النداء "يا"، فقال ابن برهان في شرح اللمع، "يجوز حذف حرف النداء مع الاسم العلم؛ لأن البيان الذي فيه يكون به علماً مع الإقبال عليه قد يستغني به عن حرف النداء(٤)، وذهب صاحب الكشاف إلى أن "يوسف" حذف منه حرف النداء لأنه منادى قريب مفاطن للحديث وفيه تقريب له، وتلطيف لمحله"(٥).

---

(١) انظر: ابن كثير، عماد الدين أبو الفداء اسماعيل، مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، م٣، ط٧، ١٩٨١م، دار القرآن الكريم، بيروت، ص٢٧١.

(٢) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن، ت٥٧٧هـ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق: جودة مبروك، ط١، ٢٠٠٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص٢٥٧.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٦٩.

(٤) انظر: ابن برهان، شرح اللمع، ص٢٧٤.

(٥) الزمخشري، الكشاف، ص٤٦١.

وأما ابن الأنباري فقد بين أن حذف حرف النداء، يعود لكثرة الاستعمال، ولأن الكلام دليل عليه[١]. وأشار السيوطي في همع الهوامع إلى جواز حذف حرف النداء اختصاراً[٢]. وكذلك علق الشريف عمر أن "يا" أصل حروف النداء، والدليل على ذلك جواز حذفها من المنادى، والتقدير "يا يوسف".

وقرئ قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾[٣] (النساء:١). بنصب" والأرحام" وجرها. والشاهد عند الشريف أن العطف على الضمير المجرور لا يجوز إلا بإعادة حرف الجر.

ذهب الأخفش أن "وَالأَرْحامَ" منصوبة، أي: اتَّقُوا الأَرْحامَ، وهو الأحسن من "والأرحامِ" جر؛ لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور[٤]. بينما ذكر الزمخشري "والأرحام" بالحركات الثلاث، فقال: "فالنصب على وجهين: إما على "واتَّقُوا الله وَالأَرْحامَ"، أو أن يعطف على محل الجار والمجرور، كقولك: "مررت بزيد وعمراً". وينصره قراءة ابن مسعود "تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحامِ" والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد؛ لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥٨١.

(٢) السيوطي، همع الهوامع في شرح الجوامع، ج٣، ص٤٣.

(٣) قال ابن برهان: قرأ بجر الأرحام: ابن مسعود وابن عباس العم ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي، وطلحة الباقي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري وقتادة ومجاهد وحمزة الزيات وأبو إياس. ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٢٦٦.

(٤) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٢٢٤.

واحد... والرفع على أنه مبتدأ وخبره محذوف، كأنه قيل "والأرحام كذلك، على معنى: والأرحام مما يتقي، أو والأرحام مما يتساءل به"[١].

وبين ابن الأنباري في الإنصاف أن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير المخفوض، وحجتهم أنه جاء بالتنزيل و كلام العرب، فقال الشاعر:

فَاليَومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشتمنا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فالأيام: خفض بالعطف على الكاف في "بك" والتقدير بالأيام.

لكن البصريين لا يجيزون ذلك؛ لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور... فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار وعطف الاسم على الحرف لا يجوز، ومنهم من قال: إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين، ومنهم من تمسّك بان قال: أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور و لا يجوز أن يقال (مررت بزيد وكَ) فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ولا يقال: مررت بِكَ وَزَيْدٍ. لأن الأسماء مشتركة في العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً، فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليها[٢]. وقد قدم ابن الأنباري قراءة النصب عندما تناول المسألة في كتابه "البيان في غريب إعراب القرآن"، فقال: "والقراءة الأولى أَوْلَى"، أي: قراءة نصب (الأَرْحَام) [٣]. وذكر

---

(١) الزمخشري، محمد بن عمر، الكشاف،ج١، ص٤٦٢.

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٤٦٤-ص٤٦٦.

(٣) انظر: ابن الأنباري، عبد الرحمن، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، ج١، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٨٠م، ص٢٤١.

صـــاحب "حجة القراءات" أن من خفض عطف على الضمير المخفوض (به)، ومن نصب عطفه على لفظ الجلالة (الله)، وأراد: واتقوا الأرحام، أي لا تقطعوها[١]. وأيده في ذلك ابن خالوية[٢]، وبين المبرد أن البصريين لا يعطفون الظاهر على المـــضمر المخفـــوض، والـــذين أجازوه، فعلى قبح كالضرورة[٣]. وخالف الفراء رأي مدرسته في هـــذه المـــسألة، واعتبـــر أن الخفض على الضمير المخفوض فيه قبح، وإن هذا لا يجوز إلا في الشعر[٤].

وأشار الزجاج في كتابه (معاني القرآن) إلى ذلك[٥]، وأما أبو علي الفارسي فقد ضـــعف قراءة الخفض، فقال: "وأما من جر (الأرحام) فإنه عطفه على الضمير المجرور بالهـــاء، وهـــذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ بـــه أحـــسن"[٦]. ورجـــح صاحب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها"، قراءة النصب: "لأنه الأصل، وهو المستعمل وعليه الحجة وهو القياس"[٧].

قال تعالى: ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾(الكهف:٣٣).

---

(١) أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط١، ١٩٧٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١٨٨-ص١٩٠.

(٢) ابن خالويه، الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبـــد العـــال ســـالم مكـــرم، ط١، ١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص١١٨-١١٩.

(٣) المبرد، محمد بن يزيد، الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، ج٣، دار نهضة مصر، مصر، د.ت، ص٣٩.

(٤) الفراء، معاني القرآن،ج١، ص٢٥٢-ص٢٥٣.

(٥) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٢، ص٦.

(٦) انظر: الفارسي، أبو علي، الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهـــوجي، وبـــشر جويجـــاني، ج٣، ط١، ١٩٨٧م، دار المأمون، بيروت، ص٢١.

(٧) ابن أبي طالب، مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، ج١، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م، ص٣٧٥-٣٧٦.

والشاهد أن "كلتا" مفرد غير مثنى، فلو كانت مثنى لقال: "آتتا"، وإنما هي مفرد فقال "آتت"[١]. لم يختلف العلماء في هذه المسألة، فذهب الأخفش إلى جعل الفعل واحداً، ولم يقل "آتتا" لأنه جعل ذلك لقوله "كلتا" في اللفظ، ولو جعله على معنى قولك "كلتا" ، لقال: "آتتا"[٢]. وبين الزمخشري أن "آتت" حمل على اللفظ، لأن "كلتا" لفظه لفظ مفرد، ولو قيل: "آتتا" على المعنى لجاز[٣].

وقال ابن الأنباري: "آتت" بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى، لكان يقول "آتتا"، كما تقول: "الزيدان ذهبا". وهذا ما أشار إليه صاحب المغني[٤]، وأما البغدادي فذكر أن العرب قد تفرد إحدى كلى بالإمالة، وهم يذهبون بإفرادها إلى تثنيها[٥].

وهذا ما ذهب إليه البصريون، ومن سار على نهجهم، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مثنى اللفظ والمعنى وحجتهم على ذلك أن الشاعر قد استعمل مفردها، قال الراجز:

فِي كِلْتَ رِجْلَيها سُلامَى وَاحِدَه كِلْتاهما مَقْرونَةٌ بزَائِدَه[٦]

فإن كان للمؤنث مفرد فالمذكر كذلك، لأنه فرعه.

وبين العكبري أن "كلتا الجنتين: مبتدأ، و"آتت" خبره، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كلتا"[٧].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٨٥.
(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج٢، ص٣٩٦.
(٣) الزمخشري، الكشاف، ص٥٨.
(٤) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٥٦. وابن هشام، المغني، ص٣١٢.
(٥) البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص١٣٣.
(٦) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٥٥. والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٦٢.
(٧) العكبري، عبد الله بن الحسين، البيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البيجاوي، القسم الثاني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ص٨٤٧.

ونلاحظ أن الشريف عمر سار على منوالهم في هذه المسألة.

وقرئ قوله تعالى وهي قراءة شاذة: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[١] (النمل:٥٦)،(العنكبوت:٢٤)،برفع(جواب) ونصبه, والشاهد على أنه إذا كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة، فلك أن تجعل أيهما المبتدأ، والآخر الخبر إذا كانا سواء في العلمية. فمن رفع "الجواب" جعله اسم "كان"، و"إلا أن قالوا" الخبر ومن نصب "الجواب" جعله خبرها، و"إلا أن قالوا" الاسم"[٢].

وذهب سيبويه صاحب الكتاب إلى أن "أن" محمولة على كان، كأنه قال: "فما كان جواب قومه قول كذا وكذا، وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبة"[٣].

وقال أبو الفتح: "الأقوى "جواب قومه بالنصب ويجعل اسم كان قوله: (إلا أن قالوا) لشبه أن بالمضمر، من حيث كان لا توصف كما لا يوصف، والمضمر أعرف من هذا المظهر"[٤]. وذكر ابن هشام في المغني: "واعلم أنهم حكموا لـ(أن) و(أن) المقدرتين بمصدر معرف بحكم

---

(١) قرأ الحسن البصري والأعمش "جواب" بالرفع، والباقي قرأ بالنصب، القاضي. عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة في طريقي الشاطبية والدري، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط١، ١٩٨١م، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ص٢٥٩.

(٢) الشريف الزيدي، البيان لابن جني، ص١٠٦.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٥٥.

(٤) انظر: ابن جني، عثمان،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد القادر عطا، ج٢، ط١، ١٩٩٨م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص١٨٥–ص١٨٦. أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د.ت، ص٨٦. الدمياطي، أحمد بن محمد، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، رواء وصححه وعلق عليه علي محمد الصباغ، مطبعة عبد الحميد أحمد حنفي، د.ت، ص٣٣٨.

الضمير؛ لأنه لا يوصف، كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة "فما كان جواب قومه إلا أن قالوا". والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف مثال "زيد أنا"(١).

ونلاحظ أن الأفصح هو نصب "جواب" على أنها خبر "كان" و"إلا أن قالوا" خبرها، وأن قرئ بالرفع على أن "جواب" اسم "كان"، و"إلا أن قالوا" اسمها. وهذا ما أشار إليه الشريف عمر.

ومما سبق نلاحظ أن الشريف عمر في عرضه للقضايا النحوية، كان يكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم ويمثل هذا المصدر الاحتجاج المركز الأول عنده، وهذا يدل على مدى اهتمام الشريف.

ونلاحظ –أيضاً– أن الشريف عمر استخدم هذه الشواهد بطريقتين الأولى: ذكر الشاهد على المسألة النحوية دون أن يتعدى الاستشهاد بها ومن الأمثلة على ذلك:

ما جاء به ليستشهد على أن الفعل إذا تقدم على فاعله وحد، ولم تأت فيه بعلامة لتثنية ولا جمع، وهذه اللغة الفصيحة. قال تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمَا ﴾(المائدة:٢٣) (٢).

وما جاء على جواز إقامة الجار والمجرور موضع الفاعل. قوله تعالى: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيۡكُم مِّنۡ خَيۡرٖ مِّن رَّبِّكُمۡۚ ﴾(٣) (البقرة:١٠٥). وما استشهد به على أنك إذا أكدت الضمير كنت قد عطفت اسماً على اسم. قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾(الأعراف:١٩) (٤).

---

(١) انظر: ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٩٦.
(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص١٢١.
(٣) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٤) المصدر نفسه، ص١٧٠.

والطريقة الثانية يذكر الشاهد ويعلق عليه، ويبين وجه الاستشهاد به على المسألة النحوية وهذه الطريقة مثلنا عليها سابقاً.

ولاحظت أن الشريف عمر يورد أكثر من شاهد على الحكم النحوي، ومنها:

ما جاء بإعمال (ما)، قال الله تعالى: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾(يوسف:٣١)، وقال تعالى: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾(المجادلة:٢) [١]. ومنها تقديم المفعول على الفاعل. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ﴾(الأنفال:٥٠). وقال تعالى: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾[٢] (البقرة:١٢٤).

وكما وأنه يكرر بعض هذه الشواهد في أكثر من موضع في موضوع واحد، ومن ذلك: قول الشريف في (باب خبر المبتدأ)، فأما إذا كان معك معرفتان كنت مميزاً فيهما، نجعل أيهما شئت المبتدأ، والآخر الخبر إذا كانا سواء في العلمية، والإفادة تحصل من كل واحد منهما، كما تحصل من الآخر، وقرئ قوله تعالى: ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ ﴾ برفع (الجواب) ونصبه فمن رفع (الجواب) جعله اسم (كان) و(إلا أن قالوا) الخبر. ومن نصبه جعله خبرها، و(إلا أن قالوا الاسم) [٣]. وكرر قوله في (باب كان وأخواتها). فأما إذا كان المبتدأ معرفة والخبر معرفة، فارفع أحدهما وانصب الآخر، ولا عليك أيهما رفعت أو نصبت، كما تفعل في المبتدأ وخبره، وعليه قوله: "فما كان جواب قومه" برفع (الجواب) ونصبه، فإذا نصف كان خبر (كان)، وإذا رفع كان اسمها[٤].

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص١٥٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩٢.
(٣)المصدر نفسه ، ص١٠٥- ص١٠٦.
(٤) المصدر نفسه، ص١٤٦.

وكرر قوله تعالى: ﴿ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾(البقرة:٣٥) واستشهدبه على أنك إذا أكدت الضمير كنت قد عطفت اسماً على اسم[١]. وقال في الموضع الآخر في (باب التوكيد): "فإذا أريد توكيد الاسم أظهر ثم أكد كما يفعلون في العطف سواءً"[٢].

وقد يكرر الشاهد في مواضع مختلفة ومن ذلك استشهاده على الاستفهام التوبيخي، قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾(المائدة:١١٦)، واستشهد بالآية نفسها على أنه إذا أدخلت همزة الاستفهام على همزة قطع فلك أن تدخل بين المحققة الملينة ألفا، لأن الملينة في نية التحقيق. وكذلك استشهد بالآية: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾(يوسف:٧١) على إعمال "ما"، وعلى أن "ما" تأتي بمعنى الجحد. وأيضاً استشهد على أن تعجبوا مع التاء كقوله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾(يوسف:٨٥)، وجاءت على استشهاد حذف (لا) وهي المرادة (لا تفتأ).

ومما جاء –أيضاً– وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل، كقوله تعالى:﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾(الرعد:٤٣)،(الإسراء:٩٦) واستشهد بها –أيضاً– على أن الباء زائدة[٣]. كما واستشهد على أن التاء تدخل على اسم الله تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم ﴾(الأنبياء:٥٧). وبها استشهد على أنها من مواضع النون مع اللام الداخلة على الفعل لتلقي القسم[٤].

وأما القراءات، فكان الشريف عارفاً بها وبأنواعها من متواتر وآحاد وشاذ، فهو يعرض القراءات محاولاً الاستفادة منها، ويشركها في مسائله النحوية. وكان ينسب القراءات إلى

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص١٧٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٩.
(٣)المصدر نفسه، ص١٣٤– ص٢٥٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٧٧، ص٦١٠.

أصحابها في معظم الأحيان، ويصرح بأسمائهم مثل: نافع، وعاصم، وحمزة، فقال مثلاً عند حديثه عن العطف على الضمير المجرور: "فأما قراءة حمزة: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾(النساء:١) بعطف الأرحام على الضمير المجرور فقيل إنما جر (الأرحام) بعامل دل عليه الأول لا بالأول"(١).

وفي بعض القراءات لم يذكر اسم قرائها، وإنما كان يقول "قرئ"، فعلى سبيل المثال، قال: "وقرئ: ﴿ وَأَدْبَرَ ٱلسُّجُودِ ﴾(ق:٤٠) بالفتح والكسر(٢)، فمن فتح أراد جمع دبر، ومن كسر أراد المصدر"(٣).

وقد يورد القراءة ويذكر بعدها الوجه الإعرابي لكل منهما مثل، قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾(هود:٨١) قرئ (امرأتك) بالنصب والرفع(٤)، فمن نصب جعلها منصوبة على تمام الكلام، ومن رفع جعلها على البدل من (أحد). أي أن الاستثناء المنفي له وجهان: أن تنصب تشبيهاً بالواجب، فالفعل والفاعل تقدما على الاستثناء، فنصبته بهما كأنك أدخلت حرف النفي بعد استقرار الكلام، والوجه الآخر، أن ترفعه وتجعله بدلاً من الفاعل"(٥).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص٣١٧.

(٢) قرأ الكسائي وعاصم ويعقوب بفتح الهمزة، وقرأ بالكسر باقي العشرة. عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة، ص٣٠١.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٥٦.

(٤) قرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو، وقرأ الباقي بالنصب. القاضي،البدور الزاهرة، ص٢٥٤.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٣٥.

وقد يفسر القراءة مثل قوله تعالى:﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(الحجر:٢) [١]، وهنا تدخل "ما" على "رُبّ" فتكفها عن العمل. وقد جاءت "ما" هنا حرفاً كافاً[٢].

وقد يحملها على لهجات إحدى القبائل مثل قوله تعالى:﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾(طه:٦٣). وقد ذكرها على أن (إن) لا يجوز أن تكون بمعنى "نعم" فيكون الخبر مؤكداً دون الاسم، وهذا لا يجوز، ولكن نحمله على لغته من يجعل التثنية في الأحوال الثلاث بالألف، وهي لغة بلحارث بن كعب، فيكون ذلك أولى.

وهذا كله دليل على قوة الشريف عمر وبراعته في هذه القراءات التي يستخدمها في دراساته النحوية، ويستفيد منها في استخراج الأحكام النحوية.

٢-١-٢ الحديث الشريف

الحديث النبوي الشريف ما صدر عن النبي –صلى الله عليه وسلم– من قول أو فعل أو إقرار. وهو المصدر الثاني الذي يلي القرآن الكريم في التشريع الإسلامي. ومع ذلك فإن كثيراً من أئمة النحاة لم يعتدّوا بالحديث النبوي أصلاً من الأصول، تستنبط منه القواعد. حتى إنه إذا وجد في كتب بعضهم يكون تقوية لما يستشهد به من قرآن أو كلام للعرب، ولم يوجد ليكون مصدراً لاستنباط حكم نحوي.

---

(١) و(رُبَّما) قرأت بالتشديد وبالتخفيف، فقرأ بالتشديد ابن كثير وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ويعقوب. وقرأ بالتخفيف عاصم ونافع وأبو جعفر. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس، السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص٣٦٦.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٠.

ويعود السبب في ترك النحاة الاحتجاج بالحديث لوقوع الرواية بالمعنى فيه، كما قال السيوطي في الاقتراح: "فقد قال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: "تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه، وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي- صلى الله عليه وسلم- لأنه أفصح العرب"(١).

وانقسم النحاة في الاستشهاد بالحديث إلى ثلاثة أقسام:

- المجيزون للاحتجاج بالحديث مطلقاً وأهم هؤلاء ابن مالك، وكانت حججهم تدور حول أن إثبات اللغة يكتفي بغلبة الظن، فالكلام المنقول الذي يحتج به لا يبدل لأن الأصل عدم التبديل، وخاصة أن هذه الأحاديث تم تدوينها قبل فساد اللغة عندما كان كلامهم مما يحتج به، فالخلاف في جواز نقل المعنى إنما هو في الأحاديث التي لم تدون(٢).

- المنكرون للاحتجاج به مطلقاً ويمثلهم أبو حيان، وكانت حججهم تدور حول عدم وثوقهم بأن ذلك اللفظ هو لفظ الرسول الكريم، وإذ أنهم لو وثقوا بذلك لجرى الحديث مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية، وإصدار الأحكام، كما قال أبو حيان "إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"(٣).

---

(١) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٣٠.
(٢) البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١، ص٢٧.
(٣) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٣١.

– المتوسطون بين المذهبين ويمثلهم الشاطبي، وكانت حجتهم تدور حول أن الحديث قسمان: قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه، ولم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم اعتنى ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية[١].

فأكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين لم يستشهدوا بالحديث في كتبهم، وإن وقع الاستشهاد به كان داعماً لما يستشهد به من القرآن، أو كلام العرب. فلم يكن مصدراً لاستنباط الأحكام النحوية.

وأما الشريف عمر فقد اتبع طريقهم، فقد كان مقلا في الاستشهاد بالحديث الشريف، وذلك بسبب تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث دون التقيد باللفظ. وكان عدد الأحاديث التي استشهد بها الشريف عمر ثمانية، ذكر اثنين منها على أنهما عبارة نثرية، مثل: ما أورده في باب المفعول المطلق: "التحيات لله"[٢]، وقد مثل به على جواز جمع المصدر إن اختلفت أنواعه[٣].

---

(١) البغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص١٣.

(٢) "التحيات لله"، جزء من حديث التشهد "عن النبي صلى الله عليه وسلم: "التحيات لله والصلوات الطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله". أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، سنن أبي داود المسمى السنن، رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار تميم: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط١، ١٩٩٩م، ص٢٢٥. وصحيح مسلم بشرح النووي، في باب التشهد في الصلاة، ج٢، ص٢٩٩. والهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد منبع الفوائد، باب التشهد والجلوس والإشارة بالإصبع فيه، تحرير العراقي وابن حجر، ج٢، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٩٨٦م، ص١٤٥.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص١٨٧.

ومثل ما أورده الشريف في باب جمع التأنيث : "وجاء عن النبي- صلى الله عليه وسلم- : "لَيْس فِي الخَضْرَاوَات صَدَقَةٌ"(١).

فيقول الشريف: فأما إذا كانت الألف ممدودة قلبتها واواً، لأنك لو أبقيتها، لاجتمع ثلاث ألفات، وقلبوا إحداهن واواً تفصل بين الألفين، ولم تقلبها ياء؛ لأن المقصور قد قلبها ياء، فكان يشبه المقصور بالممدود" فقد ذكر الشريف هذا الحديث في قلب همزة "خضراء" عند الجمع واواً(٢).

وأمّا جمعهم "خضراء على خضراوات" فلأنهم أرادوا بخضراء الوصف بالخضرة وإنما أرادوا بها الخَضْر. وهي البقول والفاكهة فهي قد صارت اسماً لهذه البقول ولا يقال في مقابلها (أخضر)، فهي (فعلاء) ليس لها (أفعل)، وقد جرت مجرى (صحراء)، التي معناها الأرض الخلاء، فجمعها، كصحراء، بالألف والتاء، إنما هو باعتبار أنهما "اسمان لا صفتان".

قال الجليس النحوي: "والمؤنث الممدود قلبت همزته واواً في الجمع السالم فيقال: صحراوات في جمع صحراء، هذا إذا كان اسماً، وإن كان صفة، مثل صفراء لم يجز ذلك؛ لأن

---

(١) حدثنا عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، حدثنا يعقوب بن سفيان، حدثنا أحمد بن الحارث البصري، حدثنا الصقر بن حبيب، قال: سمعت أبا رجاء العطاردي، يحدث عن ابن عباس، عن علي بن أبي طالب: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس في الخضروات صدقة، ولا في القرايا صدقة، ولا في أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في الجبهة صدقة". أخرجه الدارقطني، الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر، ٣٨٥هـ، المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، م الثالث، ط١، ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، ص١١٨٣. والدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية (ت٤٩٠هـ)، ص٧٣، وأورد برواية "ليس في الخضروات زكاة" رقم الحديث (١٥٨٥٢) والهندي، علاء الدين المتقي بن حسام الدين، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكري، جمعه ووضع لها فهارسه الشيخ صفوة السقا، ج٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م، ص٣٢٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٩٠.

مذكره وهو أصفر، لا يجمع جمع السلامة، فأما قول الرسول –صلى الله عليه وسلم– : "ليس في الخضروات صدقة" فليس بصفة، بل جعلها اسماً للبقوليات"[١].

وقد أورد الشريف في باب العطف حديثاً آخر وهو: قول النبي– صلى الله عليه وسلم–: "لَقَدْ هَممت أَلا أَتهِبَ إِلا مِنْ قُرَشيّ أَوْ انصاري أو ثَقَفِي"[٢]. وعلق الشريف على ذلك بقوله: "والمفهوم من ذلك أن القرشي والثقفي فيه سواء". لقد أورد الشريف أن الحديث ورد "أو" وتفيد الإباحة فإنه لو اتّهبَ من القرشي والثقفي جميعاً لم يحنث[٣].

فـ"أو" إن وقعت بعد الطّلب فهي للإباحة، والإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين، فجاز لك الجمع بين الإتهاب من قرشي وثقفي، وجاز أن تتهب من واحد دون الآخر.

ونلاحظ مما سبق أن الشريف عمر سار على نهج بعض النحاة المتقدمين في إقلالهم في الاستشهاد بالحديث الشريف، ويعود السبب في ذلك إلى أن رواة الحديث ينقلونه بالمعنى لا باللفظ، فيتصرفون به، وقد يحرفونه؛ لأن معظمهم أعاجم.

ونلاحظ أن الأحاديث الشريفة التي أوردها الشريف عمر، كانت على مسائل نحوية وأخرى على مسائل لغوية يذكر فيها معاني هذه الأحكام ومثال ذلك ما قاله في باب (المعرب والمبني): "وقال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– لما سئل عن المرأة في عقد النكاح: "الثَّيِّبْ

---

(١) الدينوري، ثمار الصناعة، ص٧٣.

(٢) أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد السلام، بيروت، قال: حدثنا محمد ابن اسماعيل بن علية، قال: حدثنا يونس بن محمد قال: حدثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن أعرابياً وهب للنبي صلى الله عليه وسلم فأثابه عليها، فقال: رضيت، قال: لا، فزاده، وقال: رضيت، قال: نعم، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لقد هممت أن لا أتهب إلا من قرشي أو أنصاري أو ثقفي. وانظر: الفارسي، الأمير علاء الدين علي بن بلبان، الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان، قدم له وضبط نصه كما يوسف الحوت، المجلد الثالث، ط١، ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص١٠٠. وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، ج٤، ط٢، ١٩٤٨م، دار المعارف للنشر، مصر، ص٢٤٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٠٥.

تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها، والبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ وإِذْنُها صُماتُها"[١]. فقوله- صلى الله عليه وسلم- "الثَّيِّبْ تُعْرِبُ" أي تبين بنعم أو لا"[٢].

وكانت – أيضاً – تستخدم تقوية وداعماً للشواهد الأخرى كالقرآن أو كلام العرب، وما أورده في ذلك قوله في باب (العطف): "وحكى أصحاب (الشافعي) عن (الفراء) و(ثعلب) أنها (أي: الواو) للترتيب، وبه يقول (الشافعي) ويحتج به في قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ ۚ﴾ (المائدة:٦).

فيقول: إن الواو رتّبت الوجه على اليدين، واليدين على الرؤوس، والرؤوس على الأرجل.

وقال: والدليل على ذلك أنّ عبد بني الحسحاس أنشد عمر بن الخطاب:

عُمَيْرَةُ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيا[٣]

فقال له عمر: لو قدّمت الإسلام لأجزتك، قال: وهذا يدل على الاعتبار والترتيب، وقال ويدلّ عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الصفا والمروة، فقالوا: بأيِّهما نبدأ، فقال صلى الله عليه وسلم: ابْدَأوا بِمَا بَدَأَ الله بِهِ[٤]" [٥].

---

(١) أخرجه صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، (باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص١٠٣٧. وأخرجه الشافعي، محمد بن إدريس، المسند (باب خطبة الصغيرة إلى وليها والرشيدة إلى نفسها، دار الكتب العلمية، بيروت، ص١٧٢.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٠-ص٢١.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٣٠٧. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٢٥٣. وابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤٨٨.

(٤) انظر: صحيح مسلم، بشرح النووي، ج٨، ص١٧٧. وأخرجه الدار قطني، سنن الدار قطني، ج٢، ص٢٥٣.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٩٦-ص٢٩٧.

٢-١-٣ كلام العرب

هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب، قال السيوطي: "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم"(١).

والمقصود بكلام العرب ما أثر عن العرب من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن.

وعندما أراد العلماء أن يجمعوا المادة اللغوية من المرويات النثرية، لاستخراج القواعد والأحكام حددوا لها مكاناً وزماناً، فأما المكان فقد اعتمدوا كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، وردوا كلام القبائل التي على السواحل أو في جوار الأعاجم.

أي أن المقياس الذي اعتمد عليه النحاة في الاحتجاج بكلام القبائل هو قربها أو بعدها من الأمم المجاورة، فإذا كانت هذه القبائل قريبة من الأمم المجاورة لا يجوز الاحتجاج بكلامهم، وإذا كانت هذه القبائل بعيدة عن مخالطة هذه الأمم قبل الاحتجاج بكلامهم.

وأما الحد الزماني، فقد كان حتى منتصف القرن الثاني الهجري، حيث يؤخذ بكلام العرب الجاهلية وفصحاء الإسلام، وأما أهل البادية فاستمر العلماء يدونون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري.

فالمعيار في التصنيف الزماني والمكاني هو الوثوق من سلامة لغة المحتج به وعدم تطرق الفساد إليها.

---

(١) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٣٣.

أما الشريف عمر فقد احتج بكلام العرب بشقيه الشعر والنثر، ليثبت بها قواعده، وأحكامه النحوية، وكان الاستشهاد بالشعر يحتل المركز الثاني عنده بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبلغ عدد شواهده الشعرية مائتين وسبعين بيتاً نذكر منها قول طرفة بن العبد:

لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقَهُ قَدَمُهْ[١]

إن الشاهد فيه قوله "حَيْثُ" حيث جاءت للزمان، والأكثر مجيئها للمكان.

وفي هذا الموضوع ذهب الأخفش: أنّ "حَيْثُ" تأتي ظرفاً للزمان بمعنى "الحين"، وتكون الجملة التي بعدها في موضع الجر، وذلك لإضافة "حيث" إليها، بينما ذهب ابن مالك إلى أن المعنى على الظرفية المكانية، إذ المعنى "أين مشى، لا حين مشى" وهو بذلك يخالف الأخفش؛ لجواز إرادة المكان على ما هو أصله[٢]، ووافق الشريف عمر الأخفش في ذلك، إذ بيّن أن "حَيث" تدل على ظرف الزمان على الرغم من كثرة دلالتها على ظرف المكان.

والملاحظ أنهم قد حملوا "حيث" على أصلها كما هو ظاهر من كلامهم.

ومن الشواهد الشعرية – أيضاً – التي احتج بها الشريف.

قول الشاعر:

سُرَاةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسامى عَلَى-كَان- المُسَوَّمةِ العِرابِ[٣]

---

(١) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٧٥. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٧، ص١٩. وديوان طرفة بن العبد، جمع كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، ص٨٦. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٤. تهدي: تسير. الرازي ،مختار الصحاح، باب الهاء،أعدها للنشرمحمد محمد تامر،د.ت، ص٤٥٧.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج٧، ص١٩-ص٢٠.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٥٧. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع، ص١٤٨. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٤٢. وابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري، ج١، ط١،=

وقد ذهب ابن برهان والأصبهاني إلى أن "كان" تجيئ زائدة لا تعمل شيئاً[١]، وقسّم البغدادي زيادة كان إلى قسمين: زيادة حقيقية، لا تعمل، ولا تدل على معنى، وزيادة مجازية تدل على معنى ولا تعمل[٢].

فالنحاة لم يختلفوا في أنها لا عمل لها في اسم ولا خبر ولا هي لوقوع شيء، ولكن الاختلاف في معنى زيادة (كان)،فيرى ابن يعيش أن تكون زائدة دخولها كخروجها، ولا تفيد سوى التأكيد، بينما قال السيرافي: "لسنا نعني أن دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما نعني بذلك أنها ليس لها عمل، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالة على الزمان الماضي، وفاعلها مصدرها"، يكون تقدير الشاهد " على المسومة العراب كان ذلك الكون"، وهذا ما أشار إليه الشريف الزيدي.

واستشهد الشريف بقول جرير:

أَقِلّي اللّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَا وَقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا[٣]

=١٩٨٩، دار الجيل، بيروت، ص٢٢٦. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لسان العرب، ج٩، ط٢، ١٩٨٨م، ص٢٠٧. والشريف الزيدي، البيان، ص١٤٠. وابن منظور، لسان العرب، مادة (كون)، ج١٣، ص٣٧٠.

(١) وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٥١. والأصبهاني، شرح اللمع في النحو لابن جني، ص١٤٨.

(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٢٠٧.

(٣) ديوان جرير، شرح يوسف عبده، دار الجيل، بيروت، د.ت، ص٨٩. وانظر سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٠٨. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥٢٧. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٤٨٠. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص١٦. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج٢، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، ص٧٦٢. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١، ص٦٩. الشريف الزيدي، البيان، ص٧٨.

والشاهد فيه قوله: "العتابا"، و"أصابا"، حيث جيء بالألف لترك الترنم (وهو التغني ويحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت فيها)[١]، ويروى بـ"العتابن" و"أصابن" حيث أدخل تنوين الترنم على الفعل "أصاب"، والاسم "العتاب".

ويرى صاحب الكتاب أنّ حذف الألف من "العتاب"، حين لم يرد المنشد أن يترنم، فوقف في الشعر، على هذا المنصوب غير المنون بالسكون، كما يقف عليه في كلام العرب[٢].

وقال ابن الأنباري: "وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم، لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما في الألف والواو والياء"[٣]، وأما ابن هشام فقد ذكر أنّ النون جيء بها عوضاً عن الترنم بـ "و"، فإذا أنشدوا، ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها[٤]، وهذا ما ذهب إليه ابن عقيل، وصاحب الخزانة، فهما يريان مجيء التنوين بدلاً من الألف لترك الترنم، وهذا يلحق آخر الفعل "أصاب"، وآخر المعرّف باللام "العتاب"[٥]، وبين السيوطي ذلك في كتابه همع الهوامع بقوله: "والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنموا فإن لم يترنموا حذفوا المدة، ثم منهم من يقف بالسكون، ومنهم من يعوض المدة التنوين"[٦]، وذكر الشريف عمر أن الألف قد تلحق الاسم المعرّف باللام في أواخر القوافي، وجاء بعلة جديدة في هذه المسألة، فقال: "فلو حذفت النون التي مع الألف واللام لاشتبهت التثنية بالواحد، فلهذا أثبتت وقد جاء بشاهد آخر على أن الألف

---

(١) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص١١٠.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٠٨.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٥٢٧.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٤٨٠.

(٥) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج١، ص١٦. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١، ص٦٩-ص٧٠.

(٦) انظر: السيوطي، عبد الرحمن، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٥، عني بتصحيحه محمد بدر النعساني، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، د.ت، ص٣٤٢.

قد تلحق الاسم المعرّف باللام في أواخر الآي كقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ (الأحزاب:١٠).

ومنها قول ذي الرمة:

هَيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بَيْنَ جلاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقا آنتِ أَمْ أُمُّ سَالمِ[١]

والشاهد فيه قوله "هيا" حيث أن الأصل "أيا" والهاء بدل من الهمزة، إذ كان مخرجهما واحداً ،وحرف النداء "هيا" مثل حرفي النداء "يا" و"أيا" إذ ينادى بها البعيد والنائم والساهي، لما فيها من مد الصوت بالألف والطول، وينادى بها القريب توكيداً، وهذا ما أكده الشريف عمر[٢].

بينما أكثر النحاة[٣] أخذوا هذا البيت على أن الشاهد في قوله "آانت" حيث أدخل الألف بين الهمزتين لاجتماعهما، ولأن مذهب الشعراء يخرجون الكلام مخرج الشك وأن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه، ويسمى في صنعة الشعر "تجاهل العارف".

ومن الشواهد الشعرية التي ذكرها الشريف عمر قول الشاعر:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خيسَتِهِ بِالرَّقْمتين لَهُ أَجْرٍ وَأَعْراسُ[٤]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٥٥١. والأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٣٠، ص١٦٨. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٣٨٥. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣٢١. وديوان ذي الرمة: قدم له وشرحه أحمد حسن بسبح، ط١، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ص٢٧٣.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٧٠.

(٣) مثل سيبويه والأخفش.

(٤) ديوان الهذليين، ج٣، نشر الدار القومية، ١٩٦٥م، ص٤. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٧٩. وابن برّي، عبد الله، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، مراجعة محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م، ص٦٩. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٣.

والشاهد فيه قوله "أَجْرٍ" حيث أنه منقوص ياؤه منقلبة عن الواو بعد قلب الضمة قبلها كسرة.

ذهب ابن الخباز إلى أن جمع "جرْوٍ" "أَجْرٍ" وأصله "أَجْرُوٌ" فأبدلت من ضمة الراء كسرة، فانقلبت الواو بعد الراء ياء فصارت أَجْرِياً وهو منقوص(١).

وقال ابن بّرّى في شرح شواهد الإيضاح: "أَجْرٍ جمع (جَرَوٍ) وأصله "أجْرُوٌ" فأبدلت الواو ياء، لوقوعها طرفاً بعد ضمة، وليس ذلك في الأسماء، وكسروا ما قبلها لتصبح الياء، ولأنه قد يقع بعدها ياء الإضافة في نحو: أجْرُوى وأجْرَوى، لو قيل ذلك على الأصل، فالأفعال بخلاف ذلك، فلم يستثقل فيها نحو: (يدعو) قبل الياء جرت مجرى ياء قاض"(٢).

وأما الشريف الزيدي فلم يخرج عما ذهبا إليه في هذه المسألة.

ومنها: قول الفرزدق:

إِلَى مَلِكٍ مَا أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أَبُوهُ وَلا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ(٣)

إن الشاهد فيه قوله: "مَا أُمُّه مِنْ مُحارِبٍ" حيث تقدم الخبر على المبتدأ "أبوه" مع وجود ضمير في الخبر يعود على المبتدأ المتأخر.وذهب ابن هشام إلى أنه يتقدم الخبر الواقع جملة اسمية "مَا أُمُّه مِنْ مُحارِبٍ"، وفق تقدير "ما" المجازية أو التميمية على المبتدأ "أبوه"، وحكم هذا التقدم الجواز بقلة، والذي جوزه أمن اللبس في المعنى؛ لأنه بمنزلة قولك "أخوه ناجح أحمد"(٤).

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٧٩.

(٢) ابن بري، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص٦٩.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص١٩٢. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج١، ص٣٥٧. والشريف الزيدي، البيان، ص١١٦. وديوان الفرزدق، ص٧٠.

(٤) ابن هشام، المغني، ج١، ص١٩٢.

وهذا ما ذهب السيوطي إليه في جواز تقدّم الخبر على المبتدأ إذا كان جملة.

وأما الشريف عمر فيوافق ما ذهبا إليه، فالشاهد على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، لأن النية به التأخير، وقد علق الشريف عمر على هذا الشاهد بقوله: "تقديره: أبوه ما أمّه من محارب فـ "أبوه" مبتدأ، وقوله "مَا أُمُّه مِنْ مُحارِبٍ" خبر المبتدأ، وقد تقدّم عليه وهو جملة(١).

وكذلك قول ميسون:

لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ لُبْسِ الشّفُوفِ(٢)

والشاهد في قولها "وَتَقَرَّ" حيث نصب الفعل المضارع بـ "أَن" مضمرة بعد الواو التي بمعنى مع، فقال صاحب الكتاب: "نصب "تَقَرَّ" بإضمار "أن" بعد الواو ليعطف على اللبس، لأنه اسم و"تقر" فعل، فلم يكن عطفه عليه فحمل على إضمار "أن"، لأن "أن" وما بعدها اسم، فعطف اسم على اسم، وجعل الخبر عنهما واحداً وهو "أحبّ"(٣).

وقال البغدادي: أن "تقر" منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وأن تقر من تأويل مصدر معطوف على مصدر وهو "لُبْس"(٤).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١١٦.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤٥. والزجاجي، عبدالرحمن، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط٤، ١٩٨٨م، دار الأمل، إربد–الإردن، ص١٨٧. والأصبهاني، شرح اللمع، ص١٠٩. وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٣٨٨، ص٤١٠، ص٥٠٢، ج٢، ص١٢٧، ص٢٠٦. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٥٩. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج٢، ص٦٥٣. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٤، ص١٤١. وابن بري، شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ص٢٥٠. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٣٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٤٥.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ج٨، ص٥٠٣.

وأما الشريف الزيدي، فقد ذهب إلى جواز ظهورها فقال: "ولو أظهرت لجاز، لو قالت: "وأن تقرّ عيني"، لكان حسناً لولا وزن الشعر.

وقال الشاعر:

إِذا كَانَ الشّتَاءُ فَأَدْفِئوني فَإنَّ الشَّيْخَ يَهَدْمُهُ الشّتاءُ[١]

إن الشاهد فيه قوله "إذا كان الشتاء" حيث جاءت "كان" تامة بمعنى "وقع" و"تجدد"، قال الزجاجي في كتابه الجمل: "تكون "كان" تامة تكتفي باسم واحد لا خبر فيه، وتكون بمعنى الحدوث والوقوع"[٢]، وهذا ما ذكره ابن برهان عندما قال: "وكان في الأصل فعل تام لا يتعدى بمعنى حدث"[٣].

فعندما تكون "كان" دالة على الحدث، تستغني عن الخبر المنصوب، وهذا ما أشار إليه الأصبهاني والشريف عمر.

وقد ذكر الشريف الزيدي إلى جانب هذا الشاهد الآية الكريمة: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ (البقرة:٨)، ليبين أن (كان) دالة على الوقوع والحدوث[٤].

---

(١) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص٤٩. وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٤٨. والأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني، ص١٤٣. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٣٨. والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٨٢. والشريف الزيدي، البيان، ص١٤٧. وابن منظور، لسان العرب (مادة كون)، ج١٣، طبعة مصورة عن طبعة بولاق.معها تصويبات وفهارس متنوعة، المؤسسةالمصرية العامة للتأليف والنشر،الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ص٣٦٥.و"يهدمه" تروى"يُهْرمه" أو"يهزمه".

(٢) الزجاجي، كتاب الجمل في النحو، ص٤٩.

(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٤٨.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٧.

واستشهد الشريف بالرجز أيضاً على قضاياه النحوية، وإليك بعضاً منها:

قول الراجز رؤبة بن العجاج:

أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجوزٌ شَهْرَبَهْ[١]

والشاهد فيه قوله "لَعجوزٌ" حيث جاءت اللام زائدة في الخبر المؤخر، ويجوز أن تكون لام الابتداء، والمبتدأ محذوف مقدر بـ"هي".

فقد ذكر ابن خالويه أن من العرب من يدخل لام التأكيد في خبر المبتدأ، فيقول: "زيد لأخوك"، وهي لغة مستقيمة[٢].

وذهب ابن هشام إلى أن "اللام" زائدة، ويجوز أن تكون لام الابتداء، والمبتدأ محذوف والأصل "لَهِي عجوزٌ"[٣].

وقال صاحب الخزانة: "شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجرداً من إن، وقدر بعضهم: "لهي عجوز"، لتكون في التقدير داخلة على المبتدأ"[٤].

---

(١) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٤٠. وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٣٤٦، ص٣٤٩. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٩، ص٣٢٣. والشريف الزيدي، البيان، ص١٦٢. وابن منظور، لسان العرب: ج١، مادة (شهرب)، ص٥١٠.

(٢) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج٢، ص٤٠.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٣٤٦.

(٤) البغدادي، خزانة الأدب، ج٩، ص٣٢٣-ص٣٥٧.

وهي عند ابن جني غير زائدة، لكنها في البيت ضرورة، والضرورة التي تدخل لها اللام في غير خبر إن فمن ضرورات الشعر، ولا يقاس عليها. والوجه أن يقال: "لأم الحليس عجوز شهربه"[١]. وأما الشريف عمر فبين أن تأكيد الخبر من ضرورات الشعر.

فالنحاة قد حملوا هذا القول على الاضطرار، أي دخول اللام على الخبر "عجوز" ضرورة، فأصل الكلام: "أمّ الحليس لهي عجوز شهربه".

ومنها أيضاً قول الراجز[٢]:

لَواحقُ الأَقراب فِيهَا كَالمقق[٣]

والشاهد فيه قوله: "كالمقق" حيث جاءت الكاف زائدة.

بيّن ابن عقيل أن ورود "الكاف" في "كالمقق" زائدة فقد قال: "أي فيها المقق، أي: الطول وما حكاه الفراء أنه قيل لبعض العرب كيف تصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أي: هيناً"[٤].

---

(١)البغدادي، خزانة الأدب ، ج٩، ص٣٢٣.

(٢) رؤبة بن العجاج،الأصبهاني، شرح اللمع في النحو، ص٢٣٢. وابن الأنباري، الإنصاف ، ص٢٥٧.

(٣) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٢. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، ص٣٢٢، ص٤٠٩. والسيوطي، شرح شواهد المغني، ج٢، ص٧٦٤. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٢. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج١٠، ص٣٥١. اللواحق: جمع لاحقة: ضمر وهزل، الأقراب: الخاصرة، وقيل من الشاكلة إلى مران البطن، المقق: الطول. الجواهري، اسماعيل بن حمادو الصحاح في اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفو، دار الكتاب العربي، د.ت،ص٤٩٩.

(٤) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٣٢.

وذهب الأشموني إلى أن "الكاف" وردت زائدة، غير دالة على معنى من المعاني التي تستعمل فيها[١].

وأشار البغدادي أن "الكاف" فيه زائدة، والمقق: الطول، ولا يقال في الشيء كالطول، إنما يقال: فيه طول، فكأنه قال فيها مقق، أي طول[٢]. وسار الشريف عمر على نهج النحاة في هذه المسألة.

ونلاحظ أن النحاة لم يختلفوا في مجيء الكاف هنا زائدة، وموضع المجرور "كالمقق" الرفع على الابتداء، وخبره الظرف قبله (فيها)، والجملة حال من الأقراب.

– وبعد عرضنا لنماذج من شواهد الشريف الشعرية وما قال فيها، نجد أنه يذكر شواهده أحياناً منسوبة إلى قائليها، وأحياناً غير منسوبة، فمن الشعراء الذين صرح الشريف بنسبة بعض شواهده إليهم على سبيل المثال:

فقال الشريف الزيدي في باب (المفعول له): "وقال النابغة:

وَحَلَّتْ بُيوتي فِي يَفَاعٍ مُمَنَّعٍ يُخالُ بِهِ رَاعِي الحَمولَةِ طَائِرا
حِذاراً عَلَى أَنْ لا تُصابَ مَقَادَتي وَلا نِسْوَتي حَتّى يَمُتْنَ حَرائِرا[٣]

أي: للحذر عليهنّ".

---

(١) الأشموني، شرح الأشموني، ص٤٠٩.
(٢) البغدادي، خزانة الأدب، ج١٠، ص٣٢٢.
(٣) انظر: ديوان النابغة، جمع الشيخ محمد بن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، الجزائر، ١٩٧٦م، ص١١٦. وسيبويه: الكتاب، ج١، ص١٨٤. والشريف الزيدي، البيان، ص٢١٣.

وعند حديثه عن (حتى) ومعناها الابتداء، قال: وقال امرؤ القيس:

سَـــرَيْتَ بِهِـــمْ حَتّـــى تَكِـــلَّ سُـــراتُهُمْ وَحتّـــى الجِيَـــادُ مَـــا يُقَـــدنَ بأرْســـانِ[١]

واستشهد الشريف على جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير توكيد عند الكوفيين، فقال: "فأما الكوفيون فيجيزون العطف في هذا الباب بغير توكيد على كل حال ولا فصل عندهم بين الشّعر وغيره، بعلة أنه عطف اسم على اسم، سواء ظهر أو لم يظهر، وينشدون قول جرير:

وَرَجَـــا الأُخَيْطِـــلُ مِـــنْ سَـــفاهَةِ رَأيِـــهِ مَـــا لَـــمْ يَكُـــنْ وَأَبٌ لَـــهُ لينَـــالا[٢]

عطف (أَبٌ) على الضمير في (تَكُن)".

واستشهد بقوله على إبطال عمل (ما) عند دخوله على (لَعَلَّ)، فقال الشريف: "ومن الدليل على إبطال العمل قول ابن كراع:

تَحَلَّـــلْ وَعَـــالجْ ذاتَ نَفْـــسِكَ وَانْظُـــرَنْ أبـــا جُعَـــلٍ لَعَلَّمـــا أَنْـــتَ حـــالِمُ"[٣]

وعند حديثه أن لكل جمع مكسّر جمعا وجماعة، فمن أنث فعله حمله على الجماعة، ومن ذكّر فعله جملة على الجمع، وبيّن أن هذا يكون محمولاً على المعنى، فقال: "ومن ذلك قول الحطيئة:

---

(١) انظر: ديوان امرئ القيس، ص٩٢. سيبويه، الكتاب، ج٢، ص٢٠٢. والمبرد، المقتضب، ج٢، ص٣٨. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٥،تصوير مكتبة عالم الكتب،د.ت، ص٧٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٦٣.

(٢) انظر: ديوان جرير، ص٣٦١. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٤٧٦. والأشموني، شرح الأشموني، ج٣، ص١١٣. والشريف الزيدي، البيان، ص٣١٥.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٨٠. ابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٥٧. والشريف الزيدي، البيان، ص٦٨٤.

وَإِنِّـــي لَرَاجيـــه وَإِنْ كَـــانَ نَائِيـــاً رَجَـــاءَ الرّبيـــع أَنْبَـــتَ البَقْـــلُ وَابِلُـــه
لِزُغْـــبٍ كَـــأَوْلادِ القَطـــا رَاثَ خَلْفَهـــا عَلَى عَـاجِزَاتِ الـنَّهْضِ حُمْـرٍ حَواصِـلُه[١]

ولم يقل: (حواصلها)؛ لأنه أراد الجمع، والله أعلم".

وفي معرض حديثه عن اختلافهم في الجمع بالألف والتاء، قال: "وقد اختلف فـي الجمـع بالألف و التاء، فقال قوم: هو جمع القلة فإذا أرادو الكثرة كسروه. وقال قوم: هـو يـصلح لهـم جميعاً ويفرق بينهما بالدليل، واستشهدوا بقول حسان بن ثابت:

لَنَـــا الجَفَنَـــاتُ الغُـــرُّ يَلْمَعْـــنَ بالـــضُّحَى وَأَسْـــيَافُنا يَقْطُـــرْنَ مِـــنْ نَجْـــدَةٍ دَمَـــا[٢]

قالوا: والشاعر لا يفتخر بالقلة".

وعندما تطرق لمعاني (أو) استشهد ببيت ذي الرمة على أنها تكون بمعنى (بـل)، فقـال: "وقال قوم: إن (أو) تكون بمعنى (بل)، واحتجوا بقول الشاعر ذو الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشّمسِ فِـي رَوْنَـقِ الـضُّحَى وَصـــورَتِها أَوْ أَنْـــتِ فِـــي العَـــيْنِ أَمْلَـــحُ[٣]

– وقد استشهد الشريف الزيدي في كتابه بشواهد شعرية لم يعرف قائلها، وإليك بعض الأمثلة:

---

(١) انظر: ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: نعمـان طـه، ط١، ١٣٧٨هـ، طباعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ص٢٣٨. والشريف الزيدي، البيان، ص١٢٨.

(٢) انظر: ديوان حسان بن ثابت، ج١، ص٣٥. وسيبويه، الكتاب، ج٢، ص١٨٠. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٥، ص١١. والشريف الزيدي، البيان، ص٥٧٣.

(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخـلاف، ج٢، ص٤٧٨. والبغـدادي، خزانـة الأدب، ج٤، ص٤٢٢. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٠٣.

كقول الشاعر:

اسْـــتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبَـــاً لَـــسْتُ مُحْـــصِيَهُ رَبَّ العِبَـــادِ إِلَيْـــهِ الوَجْـــهُ والعَمَـــلُ[١]

وكذلك قول الآخر:

مِـــنْ أَجْلِـــكِ يـــا الَّتـــي تَيَّمَـــتْ قَلْبـــي وَأَنْـــتِ بَخِيْلَـــةٌ بِـــالودِّ عَنِّـــي[٢]

– ومن الملاحظ أن الشريف استشهد بشواهد سيبويه وغيره من النحويين، فقد بلغ عدد أبيات سيبويه التي استشهد بها مئة وتسعة أبيات. ونذكر منها:

ما جاء شاهداً على جواز تذّكير المؤنّث، وتأنيث المذكّر فقال: "وقال الشاعر في تذّكير المؤنّث:

فَـــلا مُزْنَـــةٌ وَدَقَـــتْ وَدْقَهَـــا وَلا أَرْضَ أَبْقَـــلَ إِبْقالَهَـــا[٣]

وأما استشهاده بشواهد المبرد، فنذكر منها في كتابه ما يلي:

وحين تحدث عن العامل في التمييز، قال: "إذا كان العامل فيه فعلاً، فيجوز تقدم المفعول على الفعل، وهذا قول الكوفيين، وأنشد من أجاز تقديم المنصوب:

أَتَهْجُـــرُ لَيْلَـــى لِلْفُـــرَاقِ حَبِيبَهـــا وَمَـــا كَـــانَ نَفْـــساً بِـــالفُراقِ تَطِيـــبُ[٤]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٧. والمبرد، المقتضب، ج٢، ص٣٢٠. وابن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد،ج٣، المكتبة التوفيقية،د.ت، ص٢٤٧. والشريف الزيدي، البيان، ص١٩٥.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٠٩. والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٣٥٧–ص٣٥٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٧٧.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٤٠. الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٥٤. وابن جني، الخصائص، ج٢، ص٤١١. وابن الشجري، الأمالي، تحقيق محمود محمد الطناجي، ج١، مكتبة الخانجي للطبع والنشر،القاهرة،د.ت، ص١٦٠. والشريف الزيدي، البيان، ص١٢٦.

(٤) المبرد، المقتضب، ج٣، ص٣٦، وابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٨٢. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٨٢٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٢٦.

فقدم (نفساً) هو تمييز".

ذكر الشريف أنك إذا عطفت على المستغاث به كسرت اللام فقال: "قال الشاعر:

يُبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدّارِ مُغْتَرِبٌ يا لَلْكُهولِ وَلِلشُبّانِ لِلْعَجَبِ[1]

فكسر اللام من الشبان؛ لأنه قد اكتفى بفتحة (لام) الكهول.

– وكان الشريف الزيدي عندما يتحدث عن بعض مسائله النحوية يستشهد بشواهده الشعرية مقرونة بشواهد أخرى ومن النماذج على ذلك:

وفي معرض حديثه عن معاني الباء قال: "فأما باء التعدي فإنها أيضاً للإلصاق، وكذلك في حال زيادتها تدل على الإلصاق أيضاً، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾(البقرة:١٩٥) تقديره –والله أعلم–: لا تُلْقوا أَيْديكُم، وقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾(العلق: ١)، حمل على زيادة الباء، تقديره: "اقْرَأ اسْمَ رَبِّكَ". بدليل قول الشاعر:

هُنَّ الحَرائِرُ لا ربّاتُ أَخْمِرَةٍ سودُ المُحاجِرِ لا يَقْرَأنَ بِالسُّوَرِ[2]

يريد (لا يقرأن) السور".

وتجيء (ما) للصلة، فقال: "وأمّا التي للصلة فنحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ (النساء:١٥٥)(المائدة:١٣)﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾(آل عمران:١٥٩)، ومنه قول عنترة:

---

(١) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٥٥. والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٢٩٥. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٨٥.

(٢) ديوان الراعي التميري، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتش شتانير، بيروت، ١٤٠١هـ، ص١٢٢. والبغدادي، خزانة الأدب، ج٣، ص٦٦٧. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٤.

يَـــا شَـــاةَ مَـــا قَـــنْصٍ لِمَـــنْ حَلَّـــتْ لَـــهُ حَرُمَـــتْ عَلَـــيَّ وَلَيْتَهَـــا لَـــمْ تَحْـــرُمِ[١]

يريد: يا شَاةَ قَنْصٍ".

وذكر شواهد على أن (أو) بمعنى الواو، فقال: "...عليه تأولوا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُواْ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَٰتِكُمْ﴾(النور:٦١) إلى آخر الآية. يريد – والله أعلم– وبيوتِ آبَائِكُم وَبيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ. وقال جرير:

نَـــالَ الخِلافَـــةَ أَوْ كَانَـــتْ لَـــهُ قَـــدَراً كَمَـــا أَتَـــى رَبَّـــهُ مُوسَـــى عَلَـــى قَـــدَرِ[٢]

معناه: وكانت له قدراً. وقال تَوبَةُ بن الحمّير:

وَقَـــدْ زَعَمَـــتْ لَيْلَـــى بِـــأَنّي فَـــاجِرٌ لِنَفْـــسي تُقَاهـــا أَوْ عَلَيهَـــا فُجورُهـــا[٣]

معناه: وعليها فجورُها.

واستشهد على أن (كان) بمعنى صار بقول الشاعر:

حَتّـــى إِذَا لاحَ بِـــكَ القَتيـــرُ وَالَّـــرأسُ قَـــدْ كَـــانَ لَـــهُ شَـــكير[٤]

أي: صار.

---

(١) ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد يوسف مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، د.ت، ص٢١٣. والشريف الزيدي، البيان، ص٦٧١.

(٢) ديوان جرير، ص٢١٠. وابن الشجري، الأمالي، ج٢، ص٣١٧. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٠٢.

(٣) ديوان توبة بن الحمير، تحقيق إبراهيم عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ، ص٣٦. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٠٣.

(٤) البيتان من مشطور الرجز. أنظر: الشريف الزيدي، البيان، ص١٤١.

وكذلك قوله:

بِفَيْفَـــــاءَ قَفْـــــرٍ والمَطـــــيُّ كَأَنَّهـــــا قَطَا الحَـزْنِ قَـدْ كَانَـتْ فِراخَـاً بيوضُـها[١]

أي: قد صارت.

وذكر أن الخبر إذا كان ظرفاً أو حرف جر جاز أن يتقدم على الاسم لتوسّعهم فيه. وذلك أن تقديمه وتأخيره سواء؛ لأنهم فصلوا به بين المضاف والمضاف إليه، ولم يعتدوا به فاصـــلاً، وذلك نحو قول الشاعر:

كَمَـــا خُـــطَّ الكِتَـــابُ بِكَـــفٍّ يَوْمَـــاً يَهُـــوديٍّ يُقَـــارِبُ أَوْ يُزيـــلُ[٢]

فأدخل (يوماً) بين (كفٍّ) و(يهوديّ)، وكذلك قول الآخر:

كَـــأَنَّ أَصْـــواتَ مِـــنْ إِيْغَـــالِهِنَّ بِنَـــا أَواخِـــرِ المَـــيس أَصْـــواتُ الفَـــاريجِ[٣]

والتقدير: كأنّ أصوات أواخر الميس، فأدخل (من إيغالهنّ بنا) بتقديم الخبر وهي الجملـة؛ لأجل حـروف الجـر، وقـد ورد القـرآن بـذلك، قـال الله تعـالى:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾(آل عمران:١٣)،(النور:٤٤)،(النازعات:٢٦).

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١٠١. والبغدادي، خزانـة الأدب، ج٤، ص٣١. والـشريف الزيـدي، البيان، ص١٤١.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٩٠. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ٤٣١. والشريف الزيدي، البيان، ص١٦٠.

(٣) ديوان ذي الرمة، ص١٠٥. والمبرد، المقتـضب، ج٤، ص٤٧٥-ص٤٧٦. والمرزوقـي، شـرح ديـوان الحماسة، ج٣، ص١٨٠. والشريف الزيدي، البيان، ص١٦٠.

– ونرى الشريف الزيدي عندما يعرض شواهده الشعرية، يقوم بذكر البيت كاملاً، كما رأينا في الأمثلة السابقة، وقد يقتصر على موضع الشاهد فقط فيذكر صدر البيت دون عجزه، فعلى سبيل المثال:

وبين أنه إذا فصلت بين الفعل والاسم كان ترك العلامة أحسن، والدليل على أن حذف العلامة أحسن أنهم قد حذفوا العلامة في التأنيث الحقيقي مع الفصل فمع غير الحقيقي أولى، قال الشاعر:

إِنَّ امْـــرَأً غَـــرَّهُ مِـــنْكُنَّ وَاحِـــدَةٌ .....[١]

ولم يقل: (غرته)؛ لأنه أقام (منكن) مقام علامة التأنيث لما كان زائداً، كما أن التاء زائدة.

وقد وضعت العرب المصادر موضع الحال، فمنها ما هو معرفة بالألف واللام، فنحو قول أوس:

فَأَوْرَدَهَـــا التَّقْرِيـــبَ والـــشَّدَّ مَـــنْهَلا .....[٢]

أراد: فأوردها تقريباً وشداً في معنى مقرّباً وشادّاً.

وقد يذكر الشريف عجز البيت دون صدره، ومنها:

عندما تحدث عن حروف الجر التي قد تزاد مع المفعول الصحيح، واستشهد بقول الشاعر:

....لا يَقَـــرَأن بالـــسُّوَرِ[٣]

---

(١) عجز البيت (بَعْدي وبَعْدكِ في الدُّنيا لَمَغْرورُ). انظر: ابن الانباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٧٣. والشريف الزيدي، البيان، ص١٢٧.

(٢) عجز البيت (قطاةً مُعيدٌ كرَّة الوِرْدِ عاطِفُ). ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٣٨٠هـ، ص٦٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٢٣.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٣.

إنما هو يَقْرَأن السُّوَرَ، فزاد الباء.

وفي معرض الحديث عن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الظرف وحرف الجر في ضرورة الشعر وفي ذلك قول الشاعر:

..... لِلـــــهِ دَرُّ اليَـــــوْمَ مَـــــنْ لامَهَـــــا[١]

وإنما هو: لله در من لامها، فأدخل الظرف بين المضاف والمضاف إليه.

– والقارئ لكتابه يلاحظ أنه يكرر بعضاً من شواهده الشعرية في الموضوع نفسه ومن الأمثلة على ذلك:

تكرار الشاهد على مجيء (حاشا) فعلاً فينصب، فقال الشاعر:

أَلا كُـــلُّ شَـــيءٍ مَـــا خَـــلا الله باطِـــلُ وَكُـــلُّ نَعِـــيْمٍ لا مَحَالَـــةَ زَائِـــلُ[٢]

وفي (إذا) معنى المجازاة إلا أنّها لا يجازى بها إلا في ضرورة الشعر، وقد كرر الشريف الشاهد نفسه على هذه المسألة فقال: "قال الشاعر:

تَرْفَـــعُ لِـــي خِنْـــدِفٌ وَاللهُ يَرْفَـــعُ لِـــي نَـــارَاً إِذَا مـــا خَبَـــتْ نِيرَانُهـــا تَقِـــد[٣]

فجزم (تَقِدْ) بـــ(إِذَا) للضرورة، وإنما لم يجازوا بها لما فيها من معنى التوقيت والشرط والجزاء".

---

(١) ديوان عمر بن قميئة، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د.ت، ص١٨٠. وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٩٠. والمبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٧٠. وصدر البيت (فَلَمّا رَأَتْ ساتيد ما استّعبرَتْ). والشريف الزيدي، البيان، ص٤٩٠.

(٢) ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، ١٣٨٦هـ، ص١٣٠. انظر: الشريف الزيدي،البيان، ص٢٣٣، ص٢٤٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٣٠. وابن الشجري، الأمالي، ج١، ص٣٣٣. والبغدادي، خزانة الأدب، ج٣، ص١٦٠. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٥٣، ص٦٨٧.

– وقد يكرر شواهده في مواضع مختلفة، ومثال ذلك:

قال الشريف: "وقد قيل أصلها: (أي هيَا)، (أَيا) والهاء بدل من الهمزة إذا كان مخرجهما واحداً. قال الشاعر:

هيَـــا ظَبْيَـــة الوعـــساء بـــين جُلاجِـــلٍ وَبَـــيْنَ النَّقَـــا آأَنْـــتِ أَمْ أُمُّ سَـــالمِ[١]

وكرر نفس الشاهد على مسألة أخرى وهي: إذا دخلت همزة الاستفهام على همــزة قطــع فلك أن تدخل بين الهمزتين ألفاً (آنت).

– ويجد الدّارس لشواهد كتابه الشعرية، أنها ترتكز على الطبقات الثلاث المتعارف عليها عند النحاة القدامى. وأما الطبقة الرابعة فلم يستشهد بها، وإن ساق بيتاً للبحتري مثل بــه دخــول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم، فقال الشاعر:

فَلَعلَّنِـــي أُلْقَـــى الـــرَّدَى فَيُرِيحُنِـــي عَمّـــا قَلِيـــلٍ مِـــنْ جَـــوَى البُرَحـــاءِ[٢]

ونخلص مما سبق أن الشريف عمر اعتمد على هذا المصدر في استشهاده على مــسائله، وقضاياه النحوية، وأكثر من استخدامه والاعتداد به، ولكن بدرجة أقل مــن استــشهاده بــالقرآن الكريم.

ولاحظنا أنه اعتمد الشواهد الشعرية بشقيها القصيد والرجز، وأخذنامن شــواهده نمــاذجَ لنعرضها ونبين ما قال فيها. وكان يذكر شواهده منسوبة إلى أصحابها، وأحياناً غيــر منــسوبة.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٧٠، ص٦٦٢.

(٢) ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ج١، ط٢، دار المعارف، د.ت، ص٥.

وأرى أن هذا يعزى إلى ذاكرته التي لا تسعفه في استحضار اسم الشاعر في تلك اللحظة نتيجة الكم الهائل في مخزونه الفكري.

ورأينا أنه يستشهد بشواهد سيبويه وغيره من النحويين كالمبرد، فالجديد الذي جاء به هو إكثاره من هذه الشواهد لإثبات قواعده النحوية، والتي تدل على عمق مخزونه الفكري والشعري وعلى سعة اطلاعه.

وبيّنا أن بعضاً من شواهده من أقوال الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، وأما طبقة المولدين فلم يستشهد بها، وإن ذكر بيتاً للبحتري، فذكر شاعراً منها لا يعد مقياساً على أنه استشهد بهذه الطبقة الرابعة فجاء به من قبيل التمثيل.

ومن كلام العرب الأمثال، فذكر الشريف في باب إن وأخواتها المثل: "لَو ذَاتُ سِوارٍ لَطَمَتْنِي"(١). والشاهد على أن "لو" يقع بعدها الاسم والفعل جميعاً، وذلك لأن الأسماء بعد "لو" على تقدير تقديم الفعل الذي بعدها، فكان الاسم في موقع الفعل، والفعل مراد.

---

(١) انظر: ابن عبد ربه، أحمد بن محمد، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، ج٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، ص٦٥. وابن سلام، أبو عبيد القاسم، كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م، ص٢٦٨. والزمخشري، محمود بن عمر، المستقصي في أمثال العرب، ج٢، ط٢، ١٩٧٧م، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٩٧. والميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري، مجمع الامثال تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ج٣، ط٢، ١٩٨٧م، دار الجيل، بيروت–لبنان، ص٨١. والسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، ج٧، دار القلم، دمشق، د.ت، ص٤١٧. والمعنى: لو ظلمني من كان كفؤاً لي لهان علي، ولكن ظلمني من هودوني. وقيل: أراد لو لطمتني حرة فجعل السوار علامة للحرية: لأن العرب قلما تلبس الإماء السوار. فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي، وهذا كما قال الشاعر:

فَلَوْ أَنِّي بُليتُ بِهَا شِيء خُئُولتُهُ بَنُو عَبْدِ المَدَانِ
لَهَانَ عَلَيَّ مَا أَلقَى ولَكِن تَعَالوا فَانْظُروا بِمَنْ ابتَلانِي

و(لو) لا تقع إلا على فعل فإن قدمت الاسم قبل الفعل فيها كان على فعل مضمر فالمراد "لو لطمتني ذات سوار".

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم بعد (لو) في هذا المثل فاعل لفعل محذوف والتقدير: لو ثبت وقد تبعهم في هذا التأويل الزمخشري، وابن مالك، وهو عند البصريين مبتدأ لا خبر له، أو خبره محذوف(١).

ومنها –أيضاً–: "في بيته يؤتى الحكم"(٢).

والشاهد على جواز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ لأن الخبر قدم اتساعاً وفيه ضمير والنية به التأخير.

وإن "يؤتى الحكم" مرفوع بالابتداء، و"في بيته" خبره وفي الظرف يوجد الضمير الذي يعود إلى المبتدأ فيه. فيجوز تقديم المبتدأ عليه؛ لأن النية فيه التأخير، وهذا باتفاق بين سيبويه وأبي الحسن(٣).

---

(١) الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الحبابي، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط١، ١٩٨٧م، ص٥٩.

(٢) انظر: ابن سلام، كتاب الأمثال، ص٥٤. ابن سلمة، المفضل، الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت، ص٧٦. والميداني، مجمع الأمثال، ص٤٩٦. وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج١، ص٨٩. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٦٢. والشريف الزيدي، البيان، ص١١٦. والمعنى أن الضبع التقط ثمرة، فاختلسها الثعلب، فأكلها فانطلقا يختصمان إلى الضب. فقالت الضبع: يا أبا الحسل، فقال: سميعاً دعوت، قالت: أتيناك لنختصم إليك، قال: عدلاً حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: في بيته يؤتي الحكم، قالت: فلطمته، قال: بحقك أخذت، قالت: فلطمني، قال: حر انتصر، قالت: فاقض بيننا، قال: قد قضيت، فجرت أقوال الضب كلها أمثالاً.

(٣) الأصبهاني، كتاب شرح اللمع في النحو، ص١٢٦.

وصفوة القول، إن الشواهد النثرية التي استشهد بها الشريف الزيدي في كتابه (البيان) قليلة إذا ما قورنت بشواهده الشعرية فكان اهتمامه منصباً على الجانب الشعري أكثر لتوضيح مـــسائله النحوية.

٢-٢ المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة من "قاس"، و"قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله:

فهـــــــنّ بالأَيْـــــــدي مقيّـــــــساته مقـــــــــــدّرات ومخيّطاتـــــــــــه[١]

وقد عرفه ابن الأنباري بأنه "عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، أو حمل فـرع علـى أصل بعلة تقتضي إجراء الأصل على الفرع، وقيل: هو ربط الأصل بالفرع بجامع. وقيـل هـو اعتبار الشيء بالشيء بجامع[٢].

وقال صاحب التعريفات: القياس في اللغة التقدير. وهـو عبـارة عـن رد الـشيء إلـى نظيره[٣]. وذكر مؤلف معجم المصطلحات النحوية أن القياس هو في اللغة تقدير الـشيء علـى مثاله وفي الاصطلاح: محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم في صـوغ أصول المادة وفروعها وضبط حروفها وترتيب كلماتها، أو إلحاق مسألة ليس لها حكـم معـين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى[٤].

وعرفه علماء اللغة بأنه مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بـصيغ أو اسـتعمال باسـتعمال حرصاً على اطراد الظواهر اللغوية"[٥].

ونلاحظ أن القياس في معناه اللغوي هو تقدير شيء بشيء، وحقيقة من حقائق الاجتمـاع اللغوي التي تنبني عليها الا ستعمالات اللغوية، وذلك كما قال ابن الخباز في توجيه اللمع: "هـو

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٨، مادة قيس، ص٧٠.
(٢) ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص٤٢.
(٣) الجرجاني، التعريفات، مطبعة البابي الحلبي بمصر، ١٩٢٩م، ص١١١.
(٤) اللبدي، محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٣، ص١٩١.
(٥) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م، ص٨.

عملية فكرية يقوم بها الإنسان الذي ينتمي إلى جماعة لغوية، ويجري بمقتضاها على الاستعمال المطرد في هذه الجماعة"[١].

ونلاحظ أن الهدف من إجراء عملية القياس هو الحكم على حالة لم يرد فيها حكم سابق، فهو اجتهاد فكري يتنافس فيه النحاة من أجل الوصول لحقيقة جديدة، وإبداع متميز يظهر قدراتهم عن غيرهم بفرع يحمل موروثاً عن الأصل ويشاركه في العلة، وبذلك يحمل محمل الأصل من كلام العرب، ولا أبعد عن الحقيقة عندما أقول: إن القياس محاكاة لغوية يمارسها كل متكلم باللغة، واللغة أمّ المحاكاة.

وواكب القياس النحو، ولذلك بين النحاة أن طريق النحو هو القياس، فعرفوه بأنه "علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[٢]. وقول الكسائي: "إنّما النحو قياس يتّبع"[٣].

ووصف عبد الله بن أبي إسحاق بأنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو بن العلاء، وكان ابن أبي إسحاق أشد قياساً وأبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها"[٤].

فإن ابن أبي إسحاق أول من بيّن أن ثمة ظواهر في العربية تحكمها قوانين جامعة تنتظم جزئياتها، وأن ثمة ما لا يطرد فيه ذلك، ودليل ذلك جوابه حين سأله يونس: "هل يقول أحد:

---

(١) انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٤٠.

(٢) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٥٩.

(٣) المصدر نفسه، ص٥٩. والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص١٦٤.

(٤) انظر: ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص١٠. والسيوطي، بغية الوعاة، ج٢، ص٢٨٢. والجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٥٢م، ص١٤.

الصويق يعني السويق؟ قال: "نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس"(١).

ثم جاء الخليل الذي يعتمد على النظر في الأساليب العربية الفصيحة الموثوق بصحتها وفصاحتها. والذي يقول عنه ابن الأنباري: "إنّه كان الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليله"(٢).

وأما الفارسي فقد برع في القياس، وكان يعتمد العقل والتفكير المنطقي في تحليله وقياسه واستنباطه، و ابن جني، اشتهر عنه قوله: "إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس"(٣).

ونخلص إلى أن النحاة اعتمدوا على القياس بحكم فطرتهم وسجيتهم في إلحاق صيغة بنظيرها في حكم ثبت للنظير بسبب وروده في اللغة. ثم تطور القياس إلى أن أصبح منهجاً وأصلاً من أصول النحو.

ويتكون القياس من أربعة أركان: الأصل وهو المقيس عليه، والفرع وهو المقيس، والحكم، وعلة جامعة، وله ثلاثة أنواع: قياس علة وهو أقوى أنواع القياس لأن له صلة تربط المقيس بالمقيس عليه وهي العلة. وقياس شبه وهو قياس صلة أضعف من العلة، ويتعلق بالظواهر والعلة تتعلق بالجواهر، وقياس طرد وهو قياس ضعيف لأنه يقرن بين ظواهر لا علاقة بينها أصلاً.

---

(١)ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٩.
(٣) ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٠٨.

وسأتحدث نبذة عن أركان القياس:

– المقيس عليه: يعد الركن الأول من أركان القياس، وقد عرفه الخلاب بأنه "الكلام العربي الفصيح"[١].

وهو أيضاً النصوص اللغوية التي نقلها العرب عن طريق السماع أو الرواية[٢].

وابن جني قسم النصوص اللغوية باعتبارها مقيساً عليها إلى أربعة أقسام[٣]، هي:

- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا لا خلاف فيه مثل (قامَ زيدٌ) و(ضربتُ زيداً) و(مررتُ بزيدٍ).
- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال نحو الماضي من (يذر) و(يدع) وقولهم (مكان مبقل) هذا هو القياس.
- مطرد في الاستعمال شاذ في القياس نحو قولهم (أخوص الرمث)، و(استنوق الجمل).
- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: (ثوب مصوون).

وبين أبو المكارم أن المقيس عليه يكون كثيراً مطرداً، أو يكون شاذاً، أو يكون قليلاً لا يطرد[٤].

المقيس: وهو ركن القياس الثاني، وقد عرف بأنه: "البناء أو الكلام المقيس على كلام العرب الفصيح المطبق عليه أحكامه"[٥].

---

(١) الخلاب، مفتاح رجب، القياس النحوي من عبد الله بن إسحق إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، د.ت، ص٢٠٧.

(٢) أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ت، ص٩٥.

(٣) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٣٨–ص١٤٠.

(٤) أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، ص٩٥.

(٥) الخلاب، القياس النحوي، ص٢٢٢.

وقال السيوطي: "أن كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه"[١].

وقد أكد ابن جني على أن ما قيس على كلام العرب يعدّ من كلامها وذلك يقوله: "ومما يدلك على أن ماقيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال (صَمَحْمَح) من الضرب (ضَرَبْرَب)، ومن القتل (قَتَلْتَل)... وفي... مثل (سفرجل)، من جعفر (جَعَفْرَر)، ومن صَقْعَب (صَقَعْبَب)، ومن زبرج (زَبَرْجَج)، ومن ثرتم (ثرتمم) ونحو ذلك فقال لك قائل: بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون؟ لم تجد بداً من أن تقول بالعربية وإن كانت العربية لم تنطق بواحد من هذه الحروف"[٢].

ويأتي المقيس في أربعة أقسام[٣]:

- أن يكون فرعاً محمولاً على أصل كإعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد، مثل (قِيمٌ) و(دِيمٌ) في (قيمة وديمة)، ويسمى قياس المساوي.
- أن يكون أصلاً محمولاً على فرع، ومن ذلك إعلال المصدر وهو الأصل لإعلال فعله وهو فرع وتصحيحه لصحته (كقمت قياماً) و(قاومت قواماً)، ويسمى قياس الأولى.
- أن يكون نظيراً محمولاً على نظير إما في اللفظ كزيادة (إن) بعد (ما) المصدرية الصرفية والموصولة لأنهما بلفظ (ما) النافية أو في المعنى كجواز (غيرٌ قائم الزيدان) حملاً على (ما قام الزيدان)؛ لأنه في معناه، ولولا ذلك لم يجز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يغني عن الخبر، أو فيهما معاً وذلك مثل اسم التفضيل، وأفعل في التعجب فإنهم

---

(١) السيوطي، عبدالرحمن، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل، علي محمد البجاوي، ج١، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، د.ت، ص١٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٥٨.

(٣) السيوطي، الاقتراح، ص٦٣–ص٦٦.

منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة وأجازوا تصغير أفعل في أملح وأحسن، ولكن النحويين قاسوه فيما عداهما، ويسمى هذا القياس قياس المساوى أيضاً.

- أن يكون ضداً محمولاً على ضده، ومثاله الجزم (بلم) حملاً على النصب بـ(لن)، فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل، ويسمى قياس الأدون.

الحكم: ويمثل الركن الثالث من أركان القياس، وهو الذي يشترك فيه كل من المقيس والمقيس عليه من الحكم الإعرابي[١].

أجاز النحاة القياس على حكم ثبت بالقياس إذ الأصل أن يثبت بالسماع. واختلفوا في جواز القياس على أصل اختلف في حكمه فمنهم من أجازه؛ لأن المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه لقولهم في (إلا) مختلف فيه، ومنعه آخرون؛ لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً[٢].

العلة: وتسمع (الجامع) وتعد الركن الرابع من أركان القياس، وسأتناول الحديث في مبحثها إن شاء الله.

القياس عند الشريف

سار الشريف عمر على منهج النحاة في القياس النحوي، ولذلك نجده يذكر القياس وأصوله وقواعده، ومما ورد على ذلك:

---

(١) الخلاب، القياس النحوي، ص٢٢٤.

(٢) السيوطي، الاقتراح، ص٦٩. والأفغاني، سعيد، في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص١١٢.

- يحمل الشيء على ضده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره:

قال في باب "كم": وإنما بني "كم" لتضمنه معنى همزة الاستفهام ونيابته عنها، وتبنى في الخبر؛ لأنها ضد "رب"، و"رب" حرف جر، والشيء قد يحمل على ضده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره"(١).

فـ"كم" كناية عن عدد مبهم، وهي مبنية على السكون في الاستفهام، وفي الخبر، وبناؤها على السكون في الاستفهام، لأنها تضمن معنى همزة الاستفهام؛ لأنك: إذا قلت: كم غلاماً جاءك، فكأنك قلت: أعشرون أم ثلاثون، فلما تضمن ذلك بنيت. وأما إذا كانت خبراً، فبنيت لأنها حملت على "ربّ" وهي حرف جر مبني، فمن الطبيعي أن تكون "كم" مبنية وهي للتكثير فحملت على نقيضها "ربّ" المبنية وهي للتقليل. فالعرب تحمل النقيض على النقيض، والنظير على النظير.

- إجراء الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين:

قال في باب "كان وأخواتها": "اعلم أن "ما" حرف ينفى به الحال كما أن "ليس" ينفى به الحال. وهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن "ليس" تدخل على المبتدأ أو الخبر. فلما اشبهتها عملت عملها على صفة، وذلك أن "ليس" تعمل مقدمة ومؤخرة ومتوسطة، ويتقدم خبرها على اسمها. وليس كذلك "ما" فإنها لا تعمل إلا ما دامت نافية، واسمها قبل خبرها، ولهذا متى زال عنها معنى النفي بـ"إلا" رفعت,فتقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ. لزوال معنى النفي...وكذلك إذا تقدم خبرها على اسمها رفعت أيضاً، لأنه زال النّفي الذي كانت تدخل عليه، وذلك أنها أعملت عملها

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٨٧،وقد تكرر هذا المعنى في ص٤٠، ص٢٥٠.

لما أشبهتها من وجهين ، فإذا أَشْبَهتْها من وجه واحد لم تعمل... وتزاد الباء في خبر "ما" كما زيدت في خبر "ليس", فتقول: ما زيدٌ بقائم..." (١).

فـ"ما" حرف نفي مشبه بـ"ليس" في العمل، وسميت "ما النافية الحجازية" لأنها لا تعمل عمل "ليس" إلا في لغة أهل الحجاز، وتعمل عمل "ليس" بشروط منها: أن لا يتقدم خبرها على اسمها، وأن لا ينتقض نفيها بـ"إلا"، فإذا فقدت شروطها بطل عملها، وكان ما بعدها مبتدأ وخبراً.

- يحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن اصله:

قال الشريف في باب التعجب: "واحتجوا بتصغيره في قولهم: ما أُمَيْلَحَ زَيْدَاً، قالوا: والأفعال لا تصغر. والجواب عنه: إن التصغير لحق الفعل والمراد به المصدر كما أضيف إلى الفعل والمراد به المصدر"(٢).

- الشيء إذا أشبه الشيء لا بد أن يكون أنقص رتبة منه:

قال الشريف في باب الموصول والصلة: "إلا أن المصدر لا يتقدم عليه شيء من معموله، ولا يفصل بينه وبين معموله بأجنبي؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء لا بد أن يكون أنقص رتبة منه. فالفعل يتقدم عليه معموله، ويفصل بينه وبين معموله بالأجنبي لأنه الأصل في العمل.

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص١٥٤-ص١٥٥.

(٢)المصدر نفسه ، ص٤٥٩.

والمصدر اسم يدخله الرفع والنصب والجر. وكان من حقه أن لا يعمل في غيره، وإنما عمل بالمشابهة، فألزم طريقة واحدة حتى لا يساوي الأصل"[١].

- الشيء إذا أشبه الشيء أجري مجراه في بعض أحكامه:

قال الشريف في باب المعرب والمبني: "إلا أن ضرباً من الأفعال أشبه الأسماء فأعرب، كما أن ضرباً من الأسماء أشبه الحروف فبني، وضرباً من الأسماء أشبه الأفعال فنقص من إعرابه؛ لأن الشيء إذا أشبه الشيء أجري مجراه في بعض أحكامه"[٢].

- حمل الفرع على الفرع:

قال الشريف في باب "الإعراب والبناء": "وأما الجر فسمي جراً، لأنه ضد النصب، لأن النصب قصدوا به الإعلاء والجر قصدوا به النزول، فكأنك جررت الاسم بعد نصبك له. وهو مشتق من (جر الحبل)، وهذا الاشتقاق لفظاً لا معنى؛ لأن الجر ليس بضد النصب معنى؛ لأنا نقول: إن الجر والنصب فرعان فهما أخوان، فنحمل أحدهما على الآخر"[٣].

- الأسماء الأعلام كثيراً ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام:

قال في باب الإمالة: "فإن "العجاج والحجاج" لما كانا اسمين علمين وكثرا في الاستعمال الكلام استجيز فيهما ذلك للكثرة"[٤].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان ، ص٦٠٥.
(٢)المصدر نفسه ، ص٢٢.
(٣) المصدر نفسه، ص٣٠.
(٤) المصدر نفسه، ص٧٠٩.

- ليس كل ما حكي عن العرب يقاس عليه:

قال في باب الجمع: "اعلم أن هذا النوع من الجمع يسمع سماعاً ولا يقاس عليه؛ لأنه جاء على غير واحده، وذلك أن ليالي جمع ليلاتٍ، ومشابه جمع مشبه، وحوائج جمع حائجة، ومذاكير جمع مذكار، فلهذا قال: إنه شاذ، والشاذ لا يقاس عليه"(١).

- يكون في الأصل ما كان في الفرع:

قال الشريف في باب "إعراب الاسم المعتل": "فأما هذه الأسماء الستة فإنها نادرة، وإنما جعلوا إعرابها بالحروف؛ ليكون ذلك توطئة للتثنية والجمع، فيكون في الأصل ما كان في الفرع؛ لئلا يخرج بعضه عن بعض"(٢).

- يكون في الفرع ما كان في الأصل:

قال الشريف في باب الإعراب "إعراب الأفعال وبنائها": "وحمل النصب على الجزم كما حمل النصب على الجزم، تثنية الأسماء المظهرة وجمعها؛ لأن الجر أصل في الأسماء والجزم أصل في الأفعال، والنصب على الجزم، ليكون في الفرع ما كان في الأصل"(٣).

- الحمل على المعنى:

قال الشريف في باب "الفاعل": "وتقول: قال الرّجال، تريد جمع الرّجال، وقالت الرجال، تريد جماعة الرجال، وليس هذا من قبيل التذكير والتأنيث بل هذا محمول على المعنى"(٤).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص٥٧٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٧.
(٣)المصدر نفسه ، ص٤٢٣.
(٤) المصدر نفسه، ص١٢٨.

- الحمل على الأكثر:

قال الشريف في "باب التصغير": "وأما (آءةٌ) فهي واحدة (الآء)، أو هو نبت، وليس في كلام العرب اسم وقعت في أوله مدّة بين همزتين غيره، ولم يعلم أصله، هل هو من الواو أو من الياء؟ فقالوا في تصغيره: (أُوَيْأَةٌ)، حمل على الأكثر"(١).

وقد استخدم الشريف عمر ألفاظاً صريحة للقياس في كتابه مثل: "هذا هو القياس، فقس عليه، فقس، فهو مقيس عليه، وغيرها من عبارات تدل على القياس" ومن الأمثلة على ذلك:

قال في باب (خبر المبتدأ): "أما حذف المبتدأ فإنه كثير، نحو قولهم: كيف أنت؟ فتقول صالحٌ، التقدير: أنا صالحٌ. فحذف "أنا" وهو المبتدأ. وهو كثير فقس عليه"(٢).

وفي حديثه عن (من) في باب (حروف الجر)، قال: "وتدخل (من) مؤكدة للنفي، نحو قولك: مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ، وإنّما حسن دخولها؛ لأن الموضع يدل على الجمع؛ لأن (أحداً) نكرة يعم، وكذلك إذا قلت: ما جاءَني مِنْ رَجُلٍ، فالتقدير: لَمْ يَأْتِ بَعْضُ الرِّجال، وعلى ذلك فقس"(٣).

وعندما تحدث عن جمع التكسير، قال: "وإنما سمي تكسيراً؛ لأن واحده يكسر، فيغير عما كان عليه الواحد، فيشبه بتكسير الأواني، ألا ترى أن قولنا: (دار) جمعها (دورٌ) فالألف التي كانت في المفرد ذهبت، وجاء مكانها واو. وعلى هذا جميعه فقس عليه إن شاء الله"(٤).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص٦٤١.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٨.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٤٥.
(٤) المصدر نفسه ، ص٨١.

وقال في باب (النسب): "والقياس عند سيبويه أن لا تحذف وتقر على ما هي عليه، لأنه من حق الاسم المنسوب إليه أن يقر على ما كان عليه ثم يؤتي بيائي النسب كقولهم: زيدي، ومحمدي، وعامري"(١).

ونخلص إلى أن هذه المجموعة من الأصول والمقاييس التي تدور حول القياس، التي تتعلق بشروطه وأحكامه تدل على مدى اهتمام الشريف عمر، وعنايته الجادة في مسائل القياس وقضاياه، وبراعته في استخدامها وتطبيقها وتدل على حسن فهمه، وذكائه الحاد فيها.

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص٦٢٩.

٢-٣ المبحث الثالث: التعليل

التعليل في اللغة من "علل"، أي المرض: والعلة السبب، يقال: وهذا علة لهذا؛ أي: سببه[١]. والعلة أيضاً عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمي المرض علة، وهي ما يتوقف عليه الشيء[٢].

والتعليل اصطلاحاً: تبيين علة الشيء: وبالتالي يكون تعريف العلل النحوية هي: التي تساعد النحاة على بناء قواعدهم؛ لأنها الأسباب التي تدعو إلى الأحكام.

والتعليل في النحو هو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء وفق أصوله العامة[٣]. وبين ابن يعيش أن التفسير هو الكشف عن المراد أو غير المراد في اللفظ نحوياً سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر[٤]. ومن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيد) في الجملة: (جاء زيد)، بأنها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (إنْ) المخففة الناصبة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، بأنها شابهت (أنّ) الناصبة للاسم فنصبت[٥].

ونلاحظ أنّ العلة النحوية تقوم على تفسير وتبيين الظواهر الإعرابية والنحوية، ومحاولة معرفة الوصول إلى ما وراءها.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة (علل)، ج١١، ص٤٦٧.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص١٤٥. واللبدي،معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١٠، والكفوي، أيوب بن موسى، الكليات، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، ج٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص٢٢٣.

(٣) الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١، ٢٠٠٠م، دار الشروق، عمان–الأرن، ص٢٩.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٢٢٥.

(٥) الملخ، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ص٣٠.

وواكبت العلل النحوية نشوء علم النحو واللغة منذ ظهورهما في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني الهجري.

والتعليل في بدايته تعليل يجري مجرى القوانين اللّغوية المستترة التي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية[١]. وهذا مانراه عند النحويين الأوائل، فالتعليل مقترن بهم، فكان ابن أبي إسحاق أول من علل النحو، ثم جاء الخليل الذي استنبط علله النحوية بفكره وعقله، ثم أخذت العلل النحوية تتطور بالتدريج حتى إنّ الزجاجي قد فهم طبيعتها، بدليل أنه قسمها إلى ثلاثة أقسام: (علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية) [٢]. ثم تطورت العلل النحوية على يد ابن جني، وظهر هذا التطور واضحاً في كتابه "الخصائص"، فهو يرى أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك كما يقول: "إنهم إنما يميلون

---

(١) إلياس، منى، القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي،ط١،دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر،دمشق، ص٤٧.

(٢) العلل التعليمية: هي علة يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب. ومن علل هذا النوع "إن زَيْدَاً قائمٌ"، إن قيل: لم نصبتم زيداً؟ قلنا: بـ(إن) لأنها تنصب الاسم، وترفع الخبر، لأنا كذلك علّمناه ونعلّمه، وكذلك: "قَامَ زَيْدٌ". إن قيل: لِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب. وأما العلل القياسية فأن يقال: لم نصب زيد بـ(إن) في قوله: إن زيداً قائمٌ، ولم وجب أن تنصب "إنّ" الاسم؟ والجواب في ذلك أن تقول: لأنها وأخواتها ضارعن الفعل المتعدي إلى مفعول، فَحُمِلَت عليه وأعملت إعماله لمّا ضارعته، فالمنصوب بها شبه بالمفعول لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: "ضرب أخاك محمدٌ". وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب "إنّ" مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شهيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع؟ فأي علة دعت إلى إلحاقها بالفرع دون الأصل؟ إلى غير ذلك من التساؤلات، فكل شيء اعتل به جواباً عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل . انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٨١.

إلى الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس". وابن جني أحاط بالعلة من كل جوانبها، فهو لم يترك جانباً منها إلا درسه بعمق وذكاء ونفاذ بصيرة[١].

ثم جاء ابن الأنباري الذي بين أن العلة معنى تقديري يرتبط بالحكم ارتباطاً تلازمياً، ولا ينفك عنه بأية حال من الأحوال. وهذا الارتباط التلازمي يعني أنه لا علة دون حكم، ولا حكم دون علة.

وترتكز العلل التعليمية على أربع وعشرين ركيزة مستمدة من واقع اللغة، وطبيعة استخدامها وهي: "علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب، وعلة وجوب، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى، وعلة أصل، وعلة الجواز"[٢].

وأما الشريف الزيدي فيهتم بالعلل النحوية اهتماماً كبيراً، فهو مولع بها فلا يدرس مسألة إلا ويعلل أحكامها، ويبين أسرارها. ومن العلل التي وردت في كتابه:

- علة الأصل:

الأصل في اللغة أساس الشيء وفي الاصطلاح هو ما يبني عليه غيره، وما يفتقر إليه ولا يفتقر هو إلى غيره. ويستخدم هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف[٣].

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٦٣.

(٢) ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٦٠. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٧٣.

(٣) الجرجاني، التعريفات، ص٢٨. والكفوي، الكليات، ج١، ص١٨٨. واللبدي، معجم المصطلحات النحوية، ص١١.

ومثال علة الأصل قول الشريف عمر في تقسيم الكلام: "وإنما بدأ بالاسم قبل الفعل والحرف لأن الاسم هو الاصل؛ إذ كان الكلام لا يخلو من الفعل والحرف، فلما افتقر الكلام إليه قدم وبدئ به"(١).

ومنها أيضاً ما قال في باب (المعرب والمبني): "وبدأ بذكر المعرب؛ لأنه الأصل والأقوى"(٢).

وعندما تحدث عن أقسام البناء في باب (الإعراب والبناء)، قال: "وكان شيخنا يقول: البناء: وقف، وفتح، وكسر، وضم، ويقول: بدأت بالوقف؛ لأنه الأصل في المبنيات، كما بدأنا بالرفع في المعرب؛ لأنه الأصل في المعربات"(٣).

وحين ذكر المبتدأ وعامله الابتداء في باب (المبتدأ)، قال: "فإن قال قائل: ولِمَ كان هذا العامل المعنويّ يعمل الرّفع دون النّصب والجرّ؟ قيل له: لمّا كان الاسم المبتدأ لا بُدَّ في الكلام منه افتقر الكلام إليه، فصار أصلاً فأُعطي الرّفع الذي هو أصل الإعراب"(٤).

وفي باب (مُذْ ومُنْذُ) علل بعلة الأصل بناء (مُذْ) على السكون، فقال: "وبني (مُذْ) على السكون؛ لأنّ أصل البناء أن يكون ساكناً، فجاء على أصله"(٥). وبنفس العلة علل بناء (متى) على السكون في باب (الاستفهام)، حيث قال: "وأمّا (متى) فهي مبنيّة على السّكون؛ لأنه الأصل في البناء"(٦).

---

(١) الشريف الزيدي، كتاب البيان، ص٦.
(٢) المصدر نفسه، ص١٩.
(٣)المصدر نفسه ، ص٣٣.
(٤) المصدر نفسه، ص١٠٠.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٥٩.
(٦)المصدر نفسه ، ص٦٧٥.

وقال في الباب نفسه: "وجميع الحروف والأسماء المستفهم بها، لا يجوز تقديم شيء منها على حروف العطف، وإنّما قلنا: إنّها تتقدمها لمّا كانت الأصل، لأنّ الا ستفهام له صدر الكلام، ولا يتقدمه شيء، فلمّا لم يتقدمّها شيء وتقدّمت حروف العطف على سائر الحروف والأسماء علمنا أنّها هي الأصل"(١).

- علة الفرق:

وهي علة يؤتى بها بقصد التوضيح والإبانة والتمييز بين حكمين متشابهين(٢). ومن أمثلتها تعليله دخول التنوين على الأسماء دون الأفعال، حيث قال: "فإن قلتَ: فَلِمَ كان التنوين يدخل على الأسماء دون الأفعال؟ قيل له: ليفرق به بين ما ينصرف وما لا ينصرف"(٣).

ومنها تعليله إلزام الياء في (عيد وأعياد)، والأصل الواو، فقال الشريف: "فأمّا عيد وأعياد فكان الاصل الواو، وإنما ألزم الياء؛ ليفرقوا بينه وبين عود وأعواد"(٤).

وعند عرضه لآراء النحاة حول حرف الإعراب في باب (المعرب والمبني)، قال: "فأمّا غيره: (أي سيبويه)، فعنده أن المبني ليس له حرف إعراب، وإنّما حرف الإعراب في المعربات فقط؛ لأنّهم فرقوا بين المعرب والمبني، فجعلوا ما يدخله الرّفع والنّصب والجرّ والجزم معرباً، وما يدخله الضّم والفتح والكسر والوقف مبنياً، هذا موضوع نحاة البصريين"(٥).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص٦٧٩.

(٢) ابن الوراق، محمد بن عبد الله، علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، ط١، ٢٠٠٢م، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص٨٤.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٦.

ومنها قوله في باب (الإعراب والبناء): "فأمّا لام الجر فبنيت على الكسر؛ ليفرّقوا بينها وبين لام التأكيد إذا قلت: إنّ هَذا لَزَيْدٌ، أخبرت أنّه زيد، وإذا قلت: إنّ هذا لِزَيْدٍ، أخبرت أنّه مَالِكٌ لَهُ"(١).

وحين تحدث عن أحد مذاهب الوقف وهو الإشمام في باب (إعراب الاسم الواحد) قال: "واعلم أنّ الذين أشموا أرادوا أن يفرّقوا بين ما يلزمه التحريك في الوصل وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال"(٢).

ومنها –أيضاً– ما قاله في باب (التمييز): "وإنّما احتجت إلى تقدير (مِنْ) في التّمييز؛ ليكون فرقاً بينه وبين الحال، ألا ترى أنّك إذا قلت: أَكْرِمْ بِهِ فَارِسَاً، وَحَسْبُكَ بِهِ خَطِيْبَاً، جاز أنْ تكون في هذه الحال، فأدخلت (مِنْ)؛ لتفرق بينهما، وليعلم أنه تمييز"(٣).

– علة الاستثقال:

الثقل لغة: ضد الخفة(٤). واصطلاحاً: هي علة يؤتى بها لاستثقال المعرب كلمة أو حرف أو حركة، ويستدعي الاتجاه بها إلى التخفيف(٥). ومن الأمثلة عليها: تعليل الشريف عدم جمع ما كانت عينه واواً أو ياءً على "أَفْعُل". قال: "وإنّما لم يجمعوا ما كانت عينه واواً أو ياءً على

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٢٩.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ، ص٣٨٢.

(٥) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٣٦.

"أفْعُل"؛ لأنهم كانوا يقولون في سوطٍ: أسوطٌ، فتجتمع واو وضمة، وذلك ثقيل، فعدلوا إلى "أفعال"[١].

وكذلك تعليله الاسم المنقوض حيث قال: "اعلم أن المنقوص إنّما سمّي منقوصاً؛ لأنه دخله الإعراب وهو النصب. ولم يدخله رفع ولا جر فنقص بعضه، فنقصه نقص إعراب لا نقص الحرف وذلك لأن هذه الياء لا تحتمل كسرة ولا ضمة. وإنّما لم يحتمل كسرة، لأنها من جنس الكسرة، فكان يؤدي إلى اجتماع ثلاث كسرات وذلك ثقيل في كلامهم فحققوها بحذف الكسرة، وإنما لم تحتمل ضمة، لأن الضمة في الثقل كالكسرة"[٢]. ومن تعليله بها ما قاله في نسب الاسم الذي آخره ياء مشددة نحو: (عَليّ، وعديّ): "اعلم أنهم لما نسبوا إلى هذا الاسم زادوا يائي النسبة، فاجتمع أربع ياءات، فاستثقلوا ذلك، فخففوا بحذف الياء السّاكنة من الأولى، فبقي: (عَلِيْ، عَدِيْ)، ثمّ قلبوا من الكسرة فتحة؛ لئلا تتوالى الكسرات، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبوا من الألف واواً على ما مضى، فقالوا: علويٌّ وَعَدَويٌّ، ومن الناس من يحتمل الثقل، فيقول: عَديّيٌّ وعَليّيٌّ، وليس بالوجه"[٣].

- علة التوكيد:

التوكيد علة يؤكد العرب بها كلامهم، وهي عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه، أي: تقوية المعنى وإحكامه[٤].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٥٥٤.
(٢) المصدر نفسه، ص٥٤-ص٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٦٢٦.
(٤) الجرجاني، التعريفات، ص٧١.

ومنها تعليله زيادة الميم في "ابنمٌ" حيث قال: "وأمّا "ابنُمٌ" فزيدت عليه الميم للتوكيد والمبالغة"(١).

وفي معرض حديثه عن دخول اللام على خبر "إنّ"، قال: "وإنّما دخلت اللّام على الخبر مع "إنّ" خاصة دون أخواتها، لقصد التوكيد"(٢). وعلّلوا الاسم المعدول بها، فقال: "اعلم أن العرب تكلمت بالاسم المعدول لقصد التوكيد والمبالغة، كما قالوا في النداء: يا فُسَقٌ ويا غُدَرُ، ويا فَساقِ ويا عَذار للأنثى يقصدون توكيد الفسْق والمبالغة فيه فتكلموا بلفظ وأرادوا غيره"(٣).

- علة المعادلة:

يقال في اللغة: "عدلت الشيء فاعتدل، أي سويّته فاستوى"(٤). والمعادلة في الاصطلاح يكون بين طرفين بحدث التوازن والتكافؤ بينهما، فيعتدل وصفهما، ويكون بحمل قضية على أخرى بهدف التساوي بينهما(٥). وتسمى هذه العلة أيضاً علة الاعتدال. ونعرض منها ما قاله الشريف: "اعلم أنّ النون في المثنّى بمنزلة التنوين في المفرد، فكما يسقط التنوين مع الإضافة في المفرد أسقطت النون في التثنية مع الإضافة"(٦).

وكذلك ما قاله في باب العطف: "فأمّا العطف على الضمير المجرور فلا يجوز أيضاً إلا بإعادة حرف الجر؛ وذلك لأنه كما لا يجوز أن تعطف الضمير على المظهر إلا بإعادة حرف

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٦٢.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٥٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٢٠.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١١، مادة (عدل)، ص٤٣٣.
(٥) الجرجاني، التعريفات، ص٧٥.
(٦) الشريف الزيدي، البيان، ص٧٨.

الجر فكذلك لا يجوز أن تعطف المظهر إلا بإعادته، إذ هما على كل حال سواء"[١]. وعندما تحدث عن ألفاظ التوكيد قال: "وجميع ألفاظ التوكيد معارف فلا يصح أن تؤكد بها نكرة؛ لأنّ التأكيد كالصفة، فكما لا تصف نكرة بمعرفة كذلك لا تؤكدها بها"[٢].

- علة القرب:

وهي علة تسمى أيضاً علة المجاورة. وتعني إعطاء الشيء حكم الشيء الآخر بأثر المجاورة[٣]. وهي علة توجه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردها إلى علة الإعراب. ومن الأمثلة الواردة عليها: تعليله في باب الوصف "وأصل الصفة أن تكون في النكرات؛ لأن الصفة تقربها من المعرفة، والمعرفة تقوم بنفسها، ولا تحتاج إلى ما يعرّفها، إلا أنه عرض للمعرفة ضرب من التنكير احتاجت إلى الصفة"[٤].

وجاء منها في قوله: "فإن قيل: كيف جعلوا تثنية (ذلك): (ذانك)، و(تلك): (تانِكَ). قيل له: الأصل في (ذلك): (ذالْكَ)، وفي (تلك): (تالنك) فتجتمع اللّام مع النون. وهي قريبة منها فقلبت اللّام نوناً وأدغمت فيها"[٥].

- علة التحليل:

وهي علة تهدف إلى التوضيح والتفسير ومما علله بها الشريف تسكين لام الفعل دون سواها من حروف الكلمة، قال: "فإن قال قائل: فَلِمَ سَكَّنوا لام الفعل ولم يُسَكِّنوا ما سواها من

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص٣١٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٠.
(٣) انظر اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٥٨.
(٤) انظر: الشريف الزيدي، البيان ، ص٢٧١.
(٥) انظر: المصدر نفسه، ص٣٦٠.

حروف الكلمة؟ قيل له: أمّا فاء الفعل فلا سبيل إلى تسكينه، لأنّه لا يبتدأ بساكن فلهذا وجب تحريكه، وأمّا العين فلا يجوز تسكينها؛ لأن بحركتها يوقف على الأبنية، نحو "فَعَل"، و"فَعِل". ويجزأن يسكن الرابع؛ لأنه كان يشتبه بفعل المؤنثة الغائبة، فلم يبق غير الثالث فسكن"(١).

- علة التغليب:

وهي أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر(٢). ونذكر منها قول الشريف في باب جمع التذكير: "أن هذه العقود تصلح لمن يعقل ولمن لا يعقل فغلبوا عليها ما يعمل وجمعوها بالواو والنون"(٣). وأيضاً ما قاله في باب معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف: "ألا ترى سموا رجلاً بـ"برق نحرهُ"، "شاب قَرْناها"، وكذلك لو سميت بـ"دحرج" صرفته؛ لأنه على وزن "جَعْفَرٍ" الفعل أولى بهذه الأوزان من الأسماء فغلبت الأسماء عليها لكثرتها"(٤).

- علة الحمل على المعنى:

بيّن اللبدي أن الحمل: هو قياس أمر على أمر، وتحميل أحدهما هو حكم الآخر. والحمل طريق يسلكه النحاة، ويحيلون إليه الظاهرات الكلامية التي تنتظمها قواعد أصيلة تنسب إليها(٥).

وذكر ابن منظور في لسان العرب أن المعنى هو محنة الشيء، وحاله التي يصير إليها أمره(٦).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص١٣٠.
(٢) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١٦٦.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٨٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٥٠٣.
(٥) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٦٧.
(٦) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص١٠٦.

وهي علة تقوم على تعليل كثير من الظواهر اللغوية. ومما جاء به قوله: "تقول: قال الرّجال، تريد جمع الرّجال. وقالت الرّجال، تريد جماعة الرّجال، وليس هذا من قبيل التذكير والتأنيث بل هذا محمول على المعنى"(١). وعلل بها على جواز التأنيث والتذكير فقال: "ولو ذكر المؤنث وأنث المذكر لجاز، من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾(البقرة:٢٧٥)، وقد قيل: إن هذا محمول على المعنى"(٢).

- علة التضاد:

علة يؤتى بها لتوضيح الاختلاف بين الشيئين. وذلك ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "ولمّا كان الإعراب حركة، والبناء سكوناً صارا ضدّين؛ لأنّ الحركة ضد السكون، والشيء لا يكون متحركاً ساكناً في حال واحدة، هذا محال، فهذه المضادة بينهما"(٣).

- علة الأولى:

ذكر ابن منظور أنه يقال: أولى أن يزيد على الثلاث، أي: يقارب أن يزيد(٤). وبيّن صاحب الكليات أن الأولى يستعمل في مقابلة الجواز(٥). وعلل الشريف على ذلك أنّ التنوين يدخل على الاسم الخفيف، وعدم دخوله على الثقيل، حيث قال: "فإن قيل: ولم إذا كان السام خفيفاً يدخله التنوين، ولا يدخل على الثقيل، قيل: لأن الخفيف أولى بتحمل الزيادة، والتنوين هو نون

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٦٨.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢٦.
(٣)المصدر نفسه ، ص٢٧.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج١٥، ص٤١٢.
(٥) الكفوي،الكليات، ص٢١٨.

في الخفيفة[١]. وقال أيضاً: "فلمّا فصلوا بين (كم) وما عملت فيه نصبوا؛ لأنهم قد أعملوا النصب في الخبر بغير فصل، فمع الفصل أولى"[٢].

وعلل بها حذف الحرف الزائد في الخماسي، فقال: "وإذا كان في الخماسي حرف زائد حذفته وكان أولى بالحذف؛ لأنك إذا حذفت الحرف الأصلي لأجل التكسير فحذف الزائد أولى"[٣].

- علة التعويض:

إن العوض في اللغة: البدل، وعوّضته إذا أعطيته بدل ما ذهب منه[٤]. وأمّا في الاصطلاح فيكون بإقامة الكلمة مقام الكلمة الأخرى، أي: جعل حرف عن حرف ،أو أكثر ،أو حركة[٥]. ومثال ذلك قوله: "واعلم أنّ من الناس من يشدّد جميع نونات المبهم فيقول (هذانِ) و(اللّتانِ) و(تانِ) و(ذانِ). فإن قيل: فنون التثنية أبداً خفيفة فلم شدّدت هذه النون؟ قيل له: عن ذلك جوابان: أحدهما: أنّهم شدَّدوها؛ ليفرِّقوا بين نون المبهم وغير المبهم؛ لأنَّ المبهم على غير منهاج التثنية. الثاني: أنَّ هذه النون لمّا كانت عوضاً عن الألف المحذوفة أشبهت الميم في قولنا: (اللّهُمَّ)؛ لأنّ الميم عوض عن (يا) فكما أنَّ الميم مشدَّدة كانت النُّون كذلك مشدَّدة"[٦].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٩٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٥٦٦.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، ج٧، ص١٩٢.
(٥) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤، ص١٧٩. واللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١٦٣.
(٦) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٠٣.

- علة النقيض:

اعتمد النحاة على استخدام هذه العلة لتفسير الأنماط اللغوية، وطـرد الأحكـام النحويـة. ونذكر منها ما ورد في باب (لا) في النفي، حيث قال: "اعلم أن (لا) لمّا كانت نقيـضه (إن)؛ لأن (لا) للنفي و(إن) للإثبات عملت عملها على بعض الوجوه فنصبت النكرة خاصة، ولـم تنـصب معرفة"(١). وكذلك ما ورد في باب (كم): "وإنَّما بني (كم) لتضمنه معنى همزة الاستفهام ونيابتـه عنها، وبنيت في الخبر؛ لأنها ضد (رُبَّ)، و(رُبَّ) حرف جر، والشيء قد يحمـل علـى ضـده ونقيضه، كما يحمل على شبهه ونظيره"(٢).

- علة النظير:

العرب يشبهون الشيء بالشيء فيحملونه عليه إذا كان بينهما موافقة في شيء، وإن اختلفـا في جهات أخرى(٣). وهو جمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه مع إلغاء ذكـر التـضاد سـواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى، أو لفظاً للفظ، أو معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسـبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه(٤). ومما علله بها الشريف عمر، تعليله إعراب "أي"، حيـث قال: "وهي معربة في سائر أحوالها حملاً لها على نظيرها، ونقيضها؛ لأن نظيرهـا (بعـض)، ونقيضها (كل)؛ لأن (كلا) عبارة عن جميع أجزاء الشيء"(٥).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص١٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٨٧.
(٣) الجرجاني، التعريفات، ص٧٢.
(٤) ابن حجة الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب، دار القاموس الحديث، ١٣٠٤هـ، بيروت، ص١٣١.
(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٧٥.

- علة التشبيه:

والشبه لغة: المِثْل[١]. وأمّا في الاصطلاح فهي علة يؤتى بها لإعطاء المتشابهين حكماً واحداً، وذلك لقرينة المشابهة[٢]. ومنها تعليله جواز الأسماء المذكَّرة بالهاء، قال: "فإن قال قائل: كيف جاز أن تجمع الأسماء المذكرة بالهاء؟ قيل له: شبهوا جمع المذكَّر بعدد المذكَّر، كما قالوا: ثلاثة وأربعة في المذكر فألحقوا الهاء في المؤنث، فقالوا: ثلاث وأربع، كذلك فعلوا في الجموع، فقالوا: حمار وأحمرة"[٣]. ومن تعليله بها قوله: "اعلم أن (ما) حرف ينفى به الحال، كما أنَّ (ليس) ينفى به الحال. وهي تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (لَيْسَ) تدخل على المبتدأ والخبر، فلمّا أشبهتها عَمِلَت عَمَلَها على صفة..." [٤].

- علة الاختصار:

الاختصار في اللغة: الإيجاز[٥]. وفي الاصطلاح هي ظاهرة تشيع في لغة العرب وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف، بحذف بعض الحروف أو الكلمات اختصاراً[٦] وقد وصف ابن جني ميل العرب إلى الإيجاز بقوله "واعلم أن العرب ... إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد"[٧]، وقد علل الشريف الزيدي لها، فقال: "اعلم أن العرب جعلت الألف في الاسمين المتفقين في التسمية كالواو في الاسمين المختلفين فيها، والأصل الواو نحو قولك: "جاء زيدٌ وعمرٌو"،

---

(١) الكفوي، الكليات، ج٣، ص٧٨.
(٢) ابن الوراق، علل النحو، ص٨٣.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٥٥٩-ص٥٦٠.
(٤) المصدر نفسه، ص١٥٤.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، ج٤، ص٢٤٣.
(٦) ابن الوراق، علل النحو، ص٨٢. واللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٦٢.
(٧) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص٨٣.

ولكنهم فعلوا ذلك إيجازاً واختصاراً، فقالوا في المتفق: "جاء الزَّيْدَانِ" فكان أخف عليهم من قولهم: "وجاء زيدٌ وزيدٌ"(١).

- علة التخفيف:

الخفة لغة: كل شيء خف عمله، والخفة: خفة الوزن، وخفة الحال(٢)، وفي الاصطلاح: هي علة تقوم على الأخذ بالأخف مع عدم الإخلال بالكلام، وكان العرب يسعون وراء الخفة فيما يكثر دورانه على ألسنتهم ويحتاجونه بكثرة فلا يكون الكلام مستثقلاً يؤدي إلى النفور بل طفيفاً لطيفاً(٣). وذكر اللبدي أن التخفيف عبارة عن ظاهرة تشيع باللغة العربية، وهي حالة يلجئ إليها ثقل ظاهر في كلمة ما، أو في تركيب معين(٤).

ومما جاء منها عند الشريف تعليل إعراب الأسماء المفردة بالحركات، حيث قال: "اعلم أنَّ الأسماء المفردة لمّا كان مدار الكلام عليها جعل إعرابها بالحركات لأنَّ الحركات أبعاض الحروف وبعض الشيء أخف من كله فقصدوا الخفة والتسهيل"(٥). وعلل بها قوله: "وإنما وُحِّدَ المميز في أكثر الأحوال؛ لأنهم طلبوا التخفيف، فجاؤوا بمفرد نكرة يدلُّ على الجنس فوضعوه موضع الجمع أغنى عنه"(٦).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٧١.
(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج٩، ص٨٠.
(٣) ابن الوراق، علل النحو، ص٨٣.
(٤) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٧٦.
(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٧.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٢٧.

- علة الاستغناء:

إن العرب يستغنون بالشيء عن غيره فيقوم مقامه، ويؤدي مؤداه. ومما علله بها الشريف عمر تعليله أن الاسم أخف من الفعل، قال: "فإن قيل: فَلِمَ قُلْتُم: إنَّ الاسم أخف من الفعل؟ قيل له: لافتقار الفعل إلى الاسم، واستغناء الاسم عنه"(١).

- علة الوجوب:

وهي عبارة عن ضرورة الانتماء بما يترتب على القاعدة انتماء واجباً لا يسوغ معه وجه آخر(٢). وعلل بها قوله: "اعلم أن الفاعل لمّا كان يرتفع من حيث الإسناد والذِّكر بعد الفعل وجب أن يكون بعد فعله؛ لأنَّه محال أن يوجد فاعل لا فعل له، فإذا لم يكن مظهراً بعده وجب أن يكون مضمراً فيه"(٣).

- علة الجواز:

ووردت في قوله: "فأمَّا إذا كان قبل الألف راء مفتوحة وبعده راء مكسورة، فإنَّه تجوز إمالته وذلك لأن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف وكان قبله حرف استعلاء فإنَّ الإمالة تجوز فيه، نحو "قاربٍ، وقادرٍ"؛ فلأن تجوز مع الراء أولى، لأن الراء على كل حال ليست من حروف

---

(١)الشريف الزيدي، البيان ، ص٤٦.

(٢) اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص٢٠٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص١٢٠-ص١٢١.

الاستعلاء، وإنما هي مشبهة بها، فإذا كانت الكسرة في الراء تغلب حروف الاستعلاء جاز أن تغلب غيرها"[١].

- علة كثرة الاستعمال:

العرب قد يحذفون من الكلمة في حال كثرة استعمالها. فعندما يكثر استعمال لفظ ما أو تركيب ما يحذف بعض حروفهما أو قد يختار حركة خفيفة تخفيفاً، أو قد يبنى حكم نحوي ما. وبما أن التخفيف لا ينتج إلا بكثرة الاستعمال ولهذا ربط ابن جني بين كثرة الاستعمال وعلة التخفيف، فقال: "ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[٢]. وجاء عند الشريف تعليله بها، فقال: "اعلم أن الأصل في "نِعَمْ: "نَعِمَ" بفتح النون وكسر العين فجاء على الأصل إلا أنهم اسكنوا العين تخفيفاً لكثرة الاستمعال"[٣].

هذه أهم العلل التي جاء بها الشريف عمر في كتابه، وهي علل تمثل الأساس الذي يعتمد عليها لمعرفة الظواهر التي تطرأ على الصيغ والأبنية وتساعد في فهم القضايا النحوية. وصاحبنا لا يكاد يذكر ظاهرة نحوية إلا يسوق العلة فيها. وهذا يدل على براعته في العلل وشدة ذكائه فيها. وهو بذلك يسير على منهج النحاة في التعليل. فعلله علل تعليمية تتماشى مع منهج كتابه، وغايته التي وضع لأجله.

---

(١) الشريف الزيدي،البيان، ص٧٠٧.

(٢) انظر ابن جني، الخصائص، ج١، ص٥٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٦٩-ص٤٧٠.

الفصل الثالث

موقف الشريف الزيدي من النحويين:

٣-١ المبحث الأول: موقفه من البصريين

٣-٢ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني

تمهيد:

المذهب البصري:

انتهج هذا المذهب في وضع قواعده منهج السماع من العرب الفصحاء فلا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من ثقات العرب وخلصائهم وهم من سكان بوادي نجد والحجاز وتهامه. ولذلك كان نحوهم يعتمد عليه، ويوثق به لما يحويه من خصائص في النقل كاللغة السليمة، وصدق الراوي وعدم الأخذ بشاهد لا يعرف قائله، ولا بمن لا يوثق بلغته.

وأما القياس عندهم فقد اشترطوا في شواهده أن تكون مطابقة للخصائص التي اعتمدوها وكانوا يرفضون ما شذ على قواعدهم ومقاييسهم وذلك أحكموا قواعدهم النحوية وضبطوها ضبطاً دقيقاً[١].

وأما المذهب الكوفي فله منهج يغاير منهج البصريين في وضع قواعده النحوية. وقد امتاز هذا باتساعه في رواية الأشعار، وعبارات اللغة دون تمييز بين أعراب بادين أو حاضرين، واعتد المذهب الكوفي بالأشعار والأقوال الشاذة التي سمعوها وقاسوا عليه مما أحدث اختلاطاً وتشويشاً في نحوهم[٢]. ولهذا قال صاحب الاقتراح "لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه"[٣].

والقياس عند الكوفيين كثير في نحوهم، مما أدى إلى التساهل في بناء القواعد ووضعها. ونخلص من ذلك كله إلى أن المذهب البصري أصح قياساً وأكثر دقة، وأشد إحكاماً من قياس

---

(١) شوقي، ضيف، المدارس النحوية، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م، ص١٦٠.
(٢) المصدر نفسه، ص١٦١.
(٣) انظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص٨٤.

المذهب الكوفي على الرغم من اتساع المذهب الكوفي في الرواية والقياس إلا أن المذهب البصري تحرى الدقة في الرواية والأخذ عن فصحاء العرب، وعدم القياس على الشاذ مما جعل المذهب البصري متصدراً على المذهب الكوفي.

وسأتحدث فيما يأتي عن موقف الشريف من البصريين، ثم يليه موقفه من الكوفيين.

٣-١ المبحث الأول: موقفه من البصريين

كان موقفه من البصريين على النحو الآتي:

أ- عرض الآراء دون رد، ومن الأمثلة على ذلك:

لم يرد رأي البصريين في أن الأفعال مشتقة من المصادر، فقال: "فذهب سيبويه والبصريون إلى أن الأفعال مشتقة من المصادر.... واحتج البصريون بأشياء منها أن الفعل يدل على حدث وزمان معلوم، والمصدر يدل على حدث فقط فعلم أن المصدر أول؛ لأن الواحد قبل الإثنين؛ إذ الواحد أحد الشيئين الذي دل الفعل عليهما، الثاني أن الفعل له أمثلة من الماضي والمستقبل نحو (ضَرَبَ) و(يَضْرِبُ) و(تَضْرِبُ) و(نَضْرِبُ)، والمصدر واحد من جميع ذلك، فصار المصدر هو الذي تصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة؛ لأنه واحد يوجد في جميعها، بيان ذلك أن الذهب نوع والفضة نوع واحد، تصاغ منهما الصور الكثيرة وهما الأصل في تلك الصور. الثالث: أن الأسماء أصل والأفعال فرع عليها فعلم أن الفرع مأخوذ من الأصل ومما يدل على ذلك تسمية المصدر مصدراً. والمصدر في اللغة: هو الموضع الذي يصدر عنه كقولهم: مصدر الإبل وموردها للموضع الذي تصدر عنه وترده. فعلم أن المصدر أصل والفعل صدر عنه لتسميته مصدراً"(١).

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر؛ لأن المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان وما يدل على معنى واحد كالمفرد . وما يدل على معنيين

---

(١) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص٩٦، ص٩٧.

كالمركب والمفرد قبل المركب؛ ولأن المصدر جنس يقع على القليل والكثير والماضي والمستقبل فهو كالعموم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص.

بينما ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل واحتجوا بأن الفعل يعمل في المصدر. والعامل قبل المعمول[١]. وذكر ابن يعيش أن المصادر تختلف كما تختلف أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: (ضربت ضرباً)، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما في الافعال من الحدث والزمان، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول[٢].

نلاحظ من خلال تعريف المصدر بأنه لفظ يدل على حدث، مجرداً عن الزمان، ومتضمناً أحرف فعله لفظاً، كـ"ضَرَبَ ضَرْباً"، فالضرب: مشتمل على أحرف "ضَـرَبَ" لفظاً؛ ولأنه يصدر جميع المشتقات نستدل على أنه أصل الفعل.

ولم يردّ في جواز تقديم خبر (ليس) عليها. فقال: "فأما (ليس) فسيبويه يجيز تقديم خبرها عليها، وغيره يَأْباه لنقصان تمكنها ولكونها حرفاً"[٣].

وكان رأي الكوفيين أنه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين، وكانوا يعللون هذا المنع بأن (ليس) فعل غير متصرف وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في العمل.

---

(١) العكبري، عبدالله بن الحسين،اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، ج٢، ط١، ١٩٩٥، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق–سورية، ص١٣٢.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت ص١١٠.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٦– ص١٤٧.

ولكن البصريين يجيزون تقديم خبرها عليها، كما يجوز تقديم خبر كان عليها[١]. وكانت حجتهم تقوم على ظاهر قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ (هود:٨). ويقول أبو حيان: "والظاهر أن (يوم) منصوب بقوله (مَصْروفاً) فهو معمول لخبر (ليس) وقد استدل به على جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وقالوا: لأن تقديم المعمول مؤذن بتقديم العامل، ونسب هذا المذهب لسيبويه، وعليه أكثر البصريين، وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنه لا يجوز ذلك، وقالوا: لا يدل جواز تقدم المعمول على جواز تقدم العامل"[٢].

ونلاحظ أن (ليس) فعل ماض للنفي، مختص بالأسماء، وهي فعل يشبه الحرف، وهي فعل لقبولها علامة الفعل، نحو "ليست وليسا وليسوا ولسنا ولسن" ولذلك جاز تقديم خبرها عليها. ولكن من منع تقديم خبرها بسبب حرفيتها.

عرض الشريف خلافهم في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً، فقال: "فإذا كان العامل فيه فعلاً فإن (المازني) و(أبا العباس المبرد) يجيزان تقديم المفعول على الفعل وكان سيبويه لا يرى ذلك.." [٣].

يجوز عند الكوفيين والمازني والمبرد تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً[٤]، بينما يرى أصحاب المذهب البصري عدم جوازه، وذلك لأن التمييز المنصوب بفعل متصرف يكون في الغالب فاعلاً في الأصل فأصل (تصبب عرقاً): (تصبب عرق زيد) [٥].

---

(١) ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٦٠.

(٢) أبو حيان،محمد بن يوسف، البحر المحيط، ج٥، مطبعة النصر الحديثة،الرياض،د.ت، ص٢٠٦.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٢٦.

(٤) ابن الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٨٢٨.

(٥) ابن جني، عثمان، الخصائص، ج٢، ص٣٨٤. والأزهري، خالد بن عبدالله، شرح التصريح على التوضيح، بهامشة حاشية العلامة يس، الحمصي العليمي، ج١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت، ص٤٠٠.

إن التمييز هو اسم نكرة يذكر تفسيراً للمبهم من ذات أو نسبه، ويجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً.

ومما قاله –أيضاً– عن أصل "مهما": "وأما (مهما) فقد اختلف فيها، فقال (الخليل): هي (ما) زيد عليها (ما) لغواً، وأبدل من ألفها هاء لمشاركتها لها في الخفاء فقيل: (مهما). وقال (سيبويه): يجوز أن يكون (مه) كـ(إذ) ضم إليهما (ما). وقال (الزجاج): هي (مه) التي للكف والزجر و(ما) بعدها للمجازاة، والدليل على أنها بمعنى (ما) رجوع الضمير إليها في قول (المتنخل الهذلي):

إِذَا سُدْتَهُ سُدْتَ مِطْواعَةً وَمَهْمَا وَكَلْتَ إِلَيْهِ كَفَاهُ[١]

فالهاء في (كفاه) راجعه إلى (مهما) فهذا دليل على أنها (ما) الموصولة"[٢].

اتفق النحاة على أن (مهما) اسم شرط جازم، لكنهم اختلفوا في كونها بسيطة أو مركبة، واختلف بتركيبها: فذهب البصريون إلى أن أصل (مهما) كما قال الخليل: (ما ما)، الأولى هي الشرطية، والثانية زيدت على الأولى توكيداً، فصار اللفظ بها عند زيادتها على (ما الشرطية: ما ما)، فأبدلوا من ألف الأولى هاء لقرب الهاء من الألف في المخرج؛ وذلك لأن العرب تكره توالي الأمثال[٣]. وغيروا ألف (ما) الأولى لأنها اسم والأسماء أقبل للتغيير والتصرف من الحروف لقربها من الأفعال ونتبينها على أنها هي المعتمدة[٤].

---

(١) انظر: ديوان الهذليين، ج٢، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ، ص٢٩. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٣، ص٦٣٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٤٦–ص٤٤٧.

(٣) ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، ج٧، ص٤٢.

(٤) ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، ج٣، دار المدني، جدة، ١٩٨٤، ص١٣٧.

وأما الكوفيون والأخفش والزجاج فذهبوا على أنها مركبة من (مه)، بمعنى (اكفف)، و(ما) الشرطية، فاللفظ على هذا لم يدخله تغيير، لكنه مركب من كلمتين بقيتا على لفظهما[١]. واحتجوا لما قالوه إن (مه) قد تستعمل مع (من) التي هي شرط؛ فيقال: مهمن[٢]. وأما سيبويه فأجاز ذلك بقوله: "وقد يجوز أن يكون (مه) كـ(إذ) ضم إليها (ما) [٣].

وأيد صاحب الكافية في النحو رأي البصريين في (مهما) فوصفه بأنه قريب، لأنه مقيس على إخوة (مهما) مما دخل عليه (ما) الزائدة للتأكيد كـ(إن) و(متى) وغيرهما. وذكر أن رأي المذهب الآخر فيه بعداً؛ لأنه لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد، وهو أن يقال في (مهما تفعل أفعل) إنه زد على كلام مقدر؛ كأنه قال لك قائل: أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعل أفعل[٤].

ويتضح أن جمهور النحويين متفقون على أن الاصل في عامل الجزم في (مهما) هو (ما) الشرطية ولكن الاختلاف يكمن في اللفظ الثاني الذي ركب مع (ما) الشرطية حتى صار على صورة (مهما).

وأما قولهم في بساطتها فقد ذهب بعضم إلى أنها بسيطة على وزن (فعل) وألفها إما للتأنيث وإما للإلحاق. فإذا كانت للتأنيث فإن التنوين قد زال عنها لأجل ذلك؛ وهذا ما ذهب إليه

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٤٣.

(٢) المرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط١، ١٩٩٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٦١٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٦٠.

(٤) ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الكافية في النحو، شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، ج٢، ط٢، ١٩٧٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٥٣.

أبو حيان[١]. وإذا كانت للإلحاق فإنه يكون قد زال لأجل البناء وهذا ما ذكره السيوطي[٢] وابن عقيل[٣].

ب-عرض الآراء وردها:

رد آرائهم في تعريف الاسم، فقال: "فأما (محمد بن السري) فإنه قال: الاسم ما دل على معنى عارٍ من الدلالة على الزّمان. وقال (أبو العباس المبرد): الاسم ما دل على مسمى تحته. وما ذكره (محمد بن السري) يبطل بقولهم: (أَتَتِ النَّاقَةُ عَلى مَضرِبِها وَمَنْتِجِها)؛ لأن المَضْرب والمنْتِجَ يدلان على الضراب والنّتاج وعلى الزّمان؛ لأن زمان ذلك معروف. وما ذكره (أبو العباس) يبطل بالفعل، فإن الفعل يدل على مسمى تحته[٤].

ومما قاله في باب إعراب الأفعال وبنائها بعد عرضه لرأي سيبويه في الواو والياء والألف في الأفعال الخمسة: "وكان أبو عثمان يقول: هي حروف تدل على التثنية والجمع والتأنيث، والضمير مستتر في الفعل، كما أك إذا قلت:زيد قام، فالضمير مستتر، فكذلك إذا قلت: الزيدان قاما، فالضمير مستتر بحاله والألف تدل على التثنية، وهذا ليس بصحيح؛ لأن النحويين أجمعوا أن قولنا: أقوم للمخبر عن نفسه ضميره مستتر فيه، وقولنا: (قمت) التاء هي الاسم، وهي متصلة به، فإذا جاز أن يكون ذلك للمتكلم جاز أن يكون مثله للغائب إذا قلت: "هو يفعل" كان ضميره مستتراً، فإذا قلت: "يفعلان" ظهر الضمير في الألف واتصل بالفعل، وكذلك يفعلون

---

(١) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: مصطفى أحمد النحاس، ج٢، ط١، ١٩٨٧، مطبعة المدني، القاهرة، ص٥٤٧.

(٢) السيوطي ، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج٤، ص٣١٦.

(٣) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد، ج٣، ص١٣٧.

(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص١٠-ص١١.

للجماعة .فأما الياء فالدليل على أنها ضمير المؤنث أنها تسقط مع ضمير التثنية, فإذا قلتك الهندان تضربان،فإنما سقطت؛ لئلا يجتمع ضميران في كلمة واحدة... "[١].

ونخلص إلى أن الشريف كان يبدي رأيه في المسألة التي يردها وينقدها، فهو لا يكتفِي بالعرض بل يناقشها، ويبين وجهة نظره بعد عرض آراء العلماء فيها.

ج- عرض الآراء وترجيحها، ومن الأمثلة على ذلك:

قوله عن (إذ ما): "فأما (إذ) فكانت لما مضى من الزمان، فلما صحبها (ما) دلت على الاستقبال وهذا يدلل على صحة التغيير وسيبويه يجعلها حرفاً لتغيير معناها، وحكي عن بعض النحويين أن (إذ ما) هي (إمّا) أقيمت مقامها: لأن (ما) لا يكاد يأتي بعدها فعل إلا بالنون، نحو قوله تعالى:﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ ﴾(سورة الأنفال:٥٧)، ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾(سورة الأنفال:٥٨)، فلما كانت النون تكسر الشعر جعل مكانها (إِذْ مَا)، فهذا يدلل على أنها حرف كما قال سيبويه"[٢].

وقال سيبويه:"لا يكون الجزاء في حيث ولا في إذ حتى يضم إلى كل واحد منها "ما" فتصير إذ مع ما بمنزلة إنما وكأنما .."(٣).

وقال في الكتاب _أيضا_ : "إذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى"(٤).

---

(١)الشريف الزيدي، البيان، ص٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٤٧.

(٣) سيبويه، الكتاب،ج٣، ص٥٦-ص٥٧.

(٤) المصدر نفسه،ج٣ ،ص٦٠.

وقال المبرد: "أما (إذ) فتنبئ عن زمان ماض، وأسماء الأزمان تضاف إلى الأفعال، فإذا أضيفت إليها كانت معها كالشيء الواحد، ومتى جزمتها فصلت منها، ألا ترى أنك تقول: جئتك يوم خرج زيد، وهذا يوم يخرج زيد، "وهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" فلما وصلتها بـ(ما) جعلتهما شيئاً واحداً فانفصلت من الإضافة فعملت"[١].

وذهب ابن هشام إلى أن (إذ ما) أداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة (إن) الشرطية، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي، وعملها الجزم قليل، لا ضرورة ,خلافاً لبعضهم[٢]. وأما الشريف الزيدي فذهب إلى أنها حرف كما ذهب سيبويه.

ومنها –أيضاً– ما قاله عن اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبني؟ فبعد عرض اختلافهم في اسم (لا) النافية للجنس أمعرب هو أو مبني؟ رجح ما اعتمده شيخه أبو القاسم، فقال: "فإذا قلت: لا رجل في الدار فعند سيبويه أن الفتحة في قولنا (لا رجل) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التنوين. وقال أبو سعيد(٣) في الشرح: وقد يعمل العامل في الشيء ويمنع التصرف، ولا يكون هذا مبطلاً لعمله كقولنا (حبذا زيد)، (حب) فعل ماضي، و(ذا) فاعله، وجعلا جميعاً كشيء واحد.

والذي أمَلاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي أن الأسماء الشائعة التي ينفي بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا هو قول المبرد. وعند الزجاج أنها فتحة إعراب؛ لأنها لا تفارق ما تعمل فيه والذي يجب أن يعتمد في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء النكرات ولم تفارقها

---

(١) انظر: المبرد، المقتضب،ج٢، ص٥٤.

(٢) ابن هشام، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص١٢٠.

(٣) هو السيرافي.

وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنياً على الفتحة، كما بني (زيد) في النداء في قولنا: يا زيد على الضم"[١].

ذهب جمهور البصريين إلى أن هذا الاسم مبني لتضمنه معنى (مِنْ)، فأصل "لا رجل في الدار: لا من رجل في الدار)، فحذفت (من) وركبت (لا) مع الاسم تركيب خمسة عشر لتضمنها مع الاسم المركب معها معنى من المحذوفة[٢]. وبيّن الجرمي والزجاج إلى أنه معرب[٣]. وأما المبرد فقد ذهب إلى أن (اسم لا) يكون معرباً إذا كان مثنى أو مجموعاً، ويبنى إذا كان مفرداً[٤]. أما الأشموني فذكر أن فتحة اسم لا النافية للجنس فتحة بناء على الصحيح، وأن سبب البناء تضمن الاسم معنى حرف الجر (من) [٥]. كما وأن ابن هشام أشار إلى بناء هذا الاسم، وبيّن سبب بنائه تضمنه معنى (من) [٦]. وأما صاحب شرح العمدة فذهب إلى أن اسم لا النافية للجنس مبني، فقال: "فإن كان الذي وليها من النكرات مفرداً، أي غير مضاف وغير شبيه بالمضاف ركب معها وبني على ما كان ينصب به"[٧].

وأما صاحبنا الشريف فقد أيّد ما اعتمده شيخه أبو القاسم وهو بناء اسم لا النافية للجنس، وصفوة القول إن النحاة أجمعوا على أن اسم لا النافية للجنس مبني لتضمنه معنى حرف الجر المحذوف (من).

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٧٣.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٦٧.
(٣) انظر: السيوطي، همع الهوامع في جمع الجوامع، ج١، ١٤٦.
(٤) المبرد، المقتضب، ج٤، ص٣٦٦.
(٥) الأشموني، شرح الأشموني، ج١، ص١٥٠.
(٦) ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ج١، ص٣١٣.
(٧) انظر: ابن مالك، جمال الدين بن محمد، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، ط٢٠، ١٩٧٧، مطبعة العاني، بغداد، ص٢٥٥.

وقد رجح رأي البصريين في عدم تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي، وما يقال على ما زال يقال على أخواتها عدا ما دام. حيث قال الشريف: "فأما (ما زال) و(ما برح) و(ما انفك) و(ما فتىء) فإن لا يجوز أن تتقدم أخبارها عليها أنفسها فإن وضعت مكان (ما) حرف نفي جاز التقديم، فتقول: قائماً لا يزال زيدٌ، وكان أبو الحسن بن كيسان يجيز قائماً ما زالَ زيدٌ"[١].

فالمسألة هذه من المسائل المختلف فيها، فقد ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي، وأجازوا التقديم إذا كان النافي غير (ما) وهذا ما ذهب إليه الشريف الزيدي.

وأما الكوفيون فقد أجازوا التقديم دون تعين حرف النفي، وأضاف الأنباري[٢] أنه مذهب أبي الحسن بن كيسان. وقد رد الشريف رأي ابن كيسان بقوله: "وهذا لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها"[٣].

نلاحظ أن الشريف لا يجيز تقديم خبر (ما زال) على حرف النفي وهو بذلك يرجح مذهب البصريين.

وعند حديثه عن عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، قال: "وكل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا وقع خبراً عن المبتدأ فإن المراد به أنه قام مقام الخبر وناب عنه. وإنما أطلق عليه الخبر مجازاً، ألا ترى أن قولنا: زيدٌ خلفك، التقدير: زيدٌ مستقرٌ خلفك، و(زيدٌ) مبتدأ،

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٧.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٥٥.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٧.

و(مستقرٌ) خبره، ثم حذف الخبر تخفيفاً للعلم به، وأقاموا الظرف مقامه، وكان في (مستقر) ضمير مرفوع بأنه فاعل، فنقلوه إلى الظرف، فصار الظرف يرفع الضمير، كما كان (مستقرٌ) يرفعه، فلفظ الظرف نصب بأنه مفعول لـ(مستقرٌ) وموضعه رفعٌ لأنه خبر المبتدأ، وفيه ضمير مرفوع بالظرف لنيابته عن (مستقرٌ) فاعلم ذلك"[١].

اختلف البصريون والكوفيون في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، فذهب فريق من البصريين إلى أنه منصوب بفعل مقدر، وذهب الفريق الآخر إلى أنه منصوب باسم فاعل مقدر والتقدير فيه (زيدٌ مستقرٌ خلفك) في حين ذهب الكوفيون إلى أن الظرف الواقع خبراً ينتصب على الخلاف[٢]، وهو ضعيف؛ لأن المخالفة لو اقتضت النصب لانتصب زيد في: زيد خلفك[٣].

وأما الشريف الزيدي فقد تبع الفريق الثاني من البصريين في أن يكون اسم الفاعل المقدر هو العامل في الظرف الواقع خبراً النصب.

وقد ذهب الشريف إلى ما ذهب إليه البصريون بأن الفعل هو العامل في المفعول معه بتوسط الواو، فقال: "اعلم أن المفعول في هذا الباب (أي: باب المفعول معه) ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو"[٤].

اختلف النحاة في ناصب المفعول معه، فمنهم من قدر فعلاً كالزجاج القائل بأنه "منصوب بتقدير عامل" فعل تقديره: لابس الخشبة، واستوى الماء[٥]. ومنهم من أعمل الواو كالجرجاني،

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١١١.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤٥.
(٣) ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص٢٣٦.
(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٥.
(٥) العكبري، التبين، ص٣٧٩.

وقد رفض ابن عقيل مذهب الجرجاني القائل بأن النصب بالواو بقوله: "وكأنه الجرجاني لما رأى اختصاصها بالاسم ادعى أن النصب بها كإن، وردّ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها، كما يتصل بإن"(١). ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو الفعل وهذا مذهب البصريون. وأما ما ذهب إليه الكوفيون أنه ينتصب على الخلاف وقد رد عليهم بأن الخلاف لو كان ناصباً لقيل: ما قام زيدٌ لكن عمراً، بالنصب ولا يقال، بل يرفع"(٢).

نلاحظ أن الشريف قد خالف ما ذهب إليه الكوفيون في ناصب المفعول معه واتبع رأي البصريين(٣).

وأجاز الشريف تقديم الحال على عاملها وهو مذهب البصريين، فقال: "اعلم أن الحال من حقها أن تكون بجنب ذي الحال ملاصقة له، كما أن المفعول به من حقه أن يكون بعد الفاعل، إلا أن الفعل لما كان يعمل مقدماً ومؤخراً ومتوسطاً لقوته على العمل قدمت الحال، والنية بها التأخير، كما قدموا المفعول به والنية به التأخير"(٤).

إن البصريين أجازوا تقديم الحال على الفعل نحو: راكباً جاءَ زيدٌ، في حين ذهب الكوفيون إلى أنهم لا يقدمونها أول الكلام إذا كانت من ظاهرة ومنهم من ذهب إلى جواز تقديمها إذا كانت من مضمر نحو: راكباً جئت(٥).

نلاحظ أن الشريف الزيدي اتبع نحاة البصرة في ذلك.

---

(١) ابن عقيل، المساعد، ج١، ص٥٤٠.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٤٨.
(٣) العكبري، التبين،ص٣٧٩.
(٤) ابن عقيل، المساعد، ج١، ص٥٤٠.الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٩.
(٥) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٢٥٠.

ومنع الشريف التعجب من الألوان والعيوب، كما منعوه البصريون، فقال: "اعلم أنه إنما امتنع ذلك؛ لأن هذه الألوان والعيوب أفعالها زائدة على الثلاثي ألا ترى أنك تقول: ابيضَّ وابياضَّ، واحمرَّ واحمارَّ، واحولَّ واحوالَّ"[١]. وقال في موضع آخر: ".. فلهذا لم يتعجب منه إلا بـ(أشدَّ) وما يجري مجراه"[٢].

نلاحظ أن الشريف منع التعجب من الألوان والعيوب، وهذا مذهب البصريين في حين أجازوا الكوفيون[٣] ذلك.

نلاحظ مما سبق أن الشريف عمر قد اتخذ من البصريين ثلاثة مواقف:

الأول: عرض آرائهم دون أن يرد عليها، وكانت هذه الآراء كثيرة ومنتشرة في كتابة البيان.

الثاني: عرض آرائهم مع الرد عليها، وكانت هذه الآراء قليلة جداً.

الثالث: عرض آرائهم مع ترجيحها، واتبع فيها الشريف عمر طريقتين:

الطريقة الأولى: يذكر فيها الترجيح دون الاعتماد على ترجيح شيخه زيد بن علي الفارسي.
الطريقة الثانية: ذكر الترجيح معتمداً على ترجيح شيخه.

ومن خلال هذه المواقف نستطيع أن نقول إن الشريف عمر بصري المذهب فكتابه مليء بآرائهم وأقوالهم وخاصة كبير البصريين وشيخهم سيبويه، الذي تردد اسمه أكثر من غيره من أعلام النحو[٤]، والذي أفاد منه الشريف عمر كثيراً في كتابه.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٦٦.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٦٧.
(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٤٨.
(٤) ورد ذكره (٦٩) مرة.

ونلاحظ أن الشريف عمر كان في أغلب أمره ناقلاً لتلك الآراء غير ناقض لها، أو معترض عليها وهذا دليل آخر على اتباعه لمذهب البصريين، وبالتالي نستنتج أنه كان كثير النقل عن البصريين، بالإضافة إلى اتباعه آرائهم فهو نادراً ما يرد عليها.

وكذلك نلاحظ أنه عندما يتحدث عن آرائهم قبل ذكره للكوفيين، يذكرهم بعبارة البصريين، أو أنه يذكرهم بأسمائهم، أو بعبارات تشير إليهم كـ"قال بعضهم"، و"من الناس"، و"قال قوم".

٣-٢ المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين

أما موقفه من الكوفيين، فكان على النحو الآتي:

أ - عرض الآراء دون ردّ:

أورد الشريف عمر آراء للكوفيين كثيرة، وقف منها موقف الحياد، فلم يردّها، ولم يرجّحها، ونذكر بعض الأمثلة منها:

عرض قول الفراء في الاسم، فقال: "وأما "الفراء" فقال": الاسم اسمان اسم ظاهر، واسم مكني، وقال: هذه قسمة، ولم يجعله حدّاً، والقسمة إحدى التعليمات"[١].

وذكر قول الكسائي والفراء في حتى فقال: "وعند الكسائي أنها تجر بإضمار (إلى)، ويقول إن قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾(القدر:٥)، إن التقدير: سلام هي إلى مطلع الفجر، وقال الفراء: هي نائبة عن (إلى)؛ لأنها من عوامل الأفعال، تعمل في الفعل النصب، ولكن لا تختص بالفعل فلهذا أجاز أن تنوب عن (إلى)" [٢].

ويعرض قولهم بعد عرض رأي البصريين في تقدير (إلا) في الاستثناء بـ(لكن)، يقول: "وعند الكوفيين أن (إلا) بمعنى (سوى)" [٣].

ب - رد الآراء:

كان الشريف عمر يعرض آراء الكوفيين بعد عرضه لرأي البصريين، ثم يقوم بالرد عليها ومن الأمثلة على ذلك:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٣٧.

أورد قول الكوفيين في أمثلة الأمر للمواجه مما لا حرف مضارعة فيه، وردّ الشريف ذلك بقوله: "وعند الكوفيين أنه معرب، والتقدير فيه لام محذوفة فإذا قلت: اضرب كان التقدير لتضرب وأجيب عن ذك بأن عوامل الأفعال لا تعمل مع الحذف، وأيضاً فإن خطاب المواجه بالتاء لم يكثر في كلام العرب حتى يخفف بالحذف فلما كان كذلك وكان هذا الفعل لمواجه، ليس في أوله إحدى الزوائد الأربعة صح أنه مبني غير معرب"(١).

اختلف النحاة كون فعل الامر معرباً أو مبيناً فمذهب البصريين أنه مبني لأنه فعل للمواجه نحو: اضرب، وأما مذهب الكوفيون فذهبوا إلى أن هذا الفعل معرب لا مبني، لأن أصل (افْعَل): لِتَفْعَل، على أن لام الأمر، وحرف المضارعة قد حذفا تخفيفاً، لكثرة الاستعمال. فقد قال ابن الأنباري هذا في كتابه الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة، نحو: افعل، معرب مجزوم"(٢).

ويتضح أن الأمر فعل مبني على الوقف، فأصل الفعل البناء، ويكون الإعراب إذا وجدت المشابهة، فإن لم توجد المشابهة فيظل باقياً على أصله، والجزم لا يكون إلا بعامل وليس في الأمر عامل الجزم وتقديرهم بلام مضمرة، اضربْ: لِتَضربْ، لا يجوز؛ لأن عامل الجزم لا يضمر.

ورد قولهم في أن "نِعْمَ و بِئْسَ" اسمان، فقال: "وعند الكوفيين :إنهما اسمان واستشهدوا بجواز دخول حروف الجر عليهما في قولهم: مَرَرْتُ بِنِعْمَ القَوْمُ وهذا لا حجة فيه؛ لأن حرف الجر قد دخل على الفعل في نحو قول الشاعر:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤١٤.

(٢) انظر: ابن الأنباري،الإنصاف في مسائل الخلاف، ج٢، ص٥٢٤.

واللهِ مَا لَيْلَى بِنَام صاحِبُه[١]

فأدخل الباء على نام وبالإجماع أن (نام) فعل.

والدليل على أنهما فعلان إلحاق علامة التأنيث بهما في قولهم: نِعْمة المَـرْأَةُ هِنْـدٌ، وقـول ذي الرمة:

أَوْ حُـــرَّةٌ عَيْطَـــلٌ فَتْحـــاءُ مُجْفِـــرَةٌ وَدَعـــائِمَ الـــزَّوْرِ نِعْمَـــت زَوْرَقُ البَلَـــدِ[٢]

واستقلال الفاعل بهما كما يستقل بسائر الأفعال، وبناؤهما على الفتح كالأفعال الماضية[٣].

إن الشريف عمر بيّن أنه لا حجة للكوفيين في هذا، فحرف الجر يدخل على الفعل كما في المثال السابق، وهما –أيضاً– فعلان لاتصال تاء التأنيث بهما.

وأوضح العكبري أنهما فعلان عند البصريين والكسائي، بدليل اتصال تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل بهما (نعمت المرأة هند)، وبدليل استتار الضمير فيهمـا، وأيـضاً ليـسا حرفين بالاتفاق، وهما اسمان عند الكوفيين بدليل دخول حرف النداء عليهمـا مثـل (يـا نعـم المولى)، وبدليل دخول حرف الجر ومثاله (نعم السير على بئس العَيْر)، وكذلك بـدليل دخـول اللام عليهما إذا وقعا خبراً، ومثاله (إن زيداً لنعم الرجل) [٤].

---

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٦٦. والبغدادي: خزانة الأدب ولـب لبـاب لـسان العـرب، ج٤، ص١٠٦.

(٢) انظر: ديوان ذي الرمة، ص٢٠٤. والبغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج٤، ص١١٩.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٧١–ص٤٧٢.

(٤) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١، ص١٨٠.

وكذلك رد رأي الفراء في جواز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، فقال: "وعن الفراء أنه يجوز ترخيم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً نحو (عَضُدٍ، وكَتِفٍ، وفَخِذٍ) قال: لأن في الأسماء نحو (يَدٍ، ودَمٍ)، وهذا غير صحيح؛ لأن هذه الأسماء منقوصة نقص منها حروف معتلة"[١].

وأوضح ابن الأنباري أن الكوفيين ذهبوا إلى جواز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عنق: ياعنُ، وعللوا ذلك بأن فيه ما يضاهيه عن الأسماء مثل: يد، ودم، وأن البصريين ذهبوا إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحالة، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين[٢].

وقال ابن جني: "إن ما ذهب إليه الكوفيون مرفوض لما يترتب عليه من مخالفة مسلك اللغة في ترك ما يؤدي إلى الإلباس وإن كان موافقاً للقياس"[٣].

ج – عرض الآراء وترجيحها:

إن الشريف الزيدي لم يرجح آراء الكوفيين إلا في مسألة واحدة، فقال: "فأما إنسان فقالوا في تصغيره: (أنيسان) وكان الوجه (أنيسيان)؛ لأن الأصل فيه إنسيان"[٤].

إن مسألة تصغير (إنسان) قد اختلف فيها[٥]، فأهل الكوفة ذهبوا إلى أن وزن (إنسان) (إفعان)، لأن الأصل في (إنسان):(إنسيان) على (إفعلان)، من النسيان، إلا أنه لما كثر في

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٩٨.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٥٦.
(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٩١.
(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٥١.
(٥) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٦٥٢.

كلامهم حذفوا منه الياء؛ لكثرة الاستعمال، كقولهم (أيش) في: (أي شيء). وقالوا في تصغيره (أنيسيان) فردوا الياء؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

وذهب البصريون إلى أن وزن (إنسان):(فعلان)؛ لأن (إنسان) مأخوذ من (الإنس).

وقد رد ابن الأنباري تصغير أهل الكوفة (أنيسيان) بقوله: "إنما زيدت هذه الياء في (أنيسيان) على خلاف القياس كما زيدت في قولهم (ليبلية) في تصغير ليلة"[١].

وقال صاحب المخصص: "وأما أنسيان فكان الأصل إنسيان على (فعليان) وتصغيره (أنيسيان)"[٢]. وهو رأي مشابه لآراء الكوفيين.

وصفوة القول إن الشريف عمر قد مال إلى المذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي بدليل ما اتخذه الشريف من آراء وأقوال من أهل الكوفة، إذ أنه قد رد الكثير منها، ولم يرجح لهم رأياً إلا في مسألة واحدة .

وكان الشريف عمر يستخدم عبارات مختلفة عند رد آراء أهل الكوفة، كقوله: "وهذا لا حجة فيه[٣]، وهذا غير مستقيم[٤]، وهذا غير صحيح[٥]، وغيرها". وهذا دليل آخر على اتباعه المذهب البصري.

---

(١)ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٦٥٣.

(٢) انظر: ابن سيده، علي بن إسماعيل، المخصص، م٤، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ص١١٣.

(٣) انظر: الشريف الزيدي، البيان ، ص٤٧١.

(٤) انظر: المصدر نفسه، ص٣٨٦.

(٥) انظر: المصدر نفسه، ص٣٩٨.

٣-٣ المبحث الثالث: موقفه من ابن جني

يعد ابن جني من العلماء الذين يفتخر بهم عبر التاريخ، وله بصمة واضحة في علم العربية، وها ذا صاحبنا الشريف الزيدي يشرح كتاب ابن جني "اللمع في العربية"، وهو دليل على أهمية كتب ابن جني. وبالرغم من ذلك فإن صاحبنا لم يكن موافقاً دائماً لآراء ابن جني، بل كان ناقداً أو معارضاً له في بعض المسائل. ومن النماذج الدالة على ذلك ما يلي:

أن (ليس) عند ابن جني فعل وعلى مذهب أبي علي الفارسي حرف. فقد قال: "فأما (ليس) فعند صاحب اللمع أنها مخففة من (لَيْسَ) مبنية على حالة واحدة غير منصرفة فلا يكون منها أمر ولا نهي ولا مصدر ولا مستقبل والذي كان يعتمده شيخنا -رحمه الله- وهو مذهب أبي علي -أنها حرف ضد (كان)، فتعمل عمل (كان)، ألا ترى أنك تنفي بها الحال، كما تثبت بـ(كان) ما مضى، وقولهم بأن الضمير قد يتصل بها على حد اتصاله بالفعل، فإن ذلك لا يدل على أنها فعل؛ لأن الضمير قد اتصل بالاسم في نحو قوله تعالى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾(الحاقة:١٩) ولكن اتصال الضمير بها على هذا الوجه أجراها مجرى الفعل حتى جاز تقديم خبرها على اسمها"[١].

اختلف النحويون في (ليس) أحرف هي أم فعل؟ فذهب الكوفيون إلى القول بحرفيتها، وذهب البصريون إلى أنها فعل[٢]. وقد استدل الكوفيون على أن (ليس) حرف للنفي بمعنى (ما) وذلك بمشابهتها لـ(ما) في المعنى والعمل مما يؤكد أن (ليس) حرف كما أن (ما) حرف[٣]، فلا تدخل (ما) على (ليس) في نفي لأنهما حرفان، فلو أن (ليس) فعل لجاز دخول (ما) عليها؛ لأن

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٣.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص١٦٢.

(٣) المبرد، المقتضب، ج٤، ص١٩٠. وابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، ١٣٨٣هـ، مطبعة السعادة، مصر، ص٢٨.

(ما) تدخل على الافعال الماضية والحاضرة. ويرى الكوفيون أنها قد تدخل (ليس) على الفعل، غير أن سيبويه قال: "وقد زعم بعضهم أن (ليس) تجعل كـ(ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد"[١].

ولو كانت فعلاً لوجب أن تتوسط نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم كسائر الأفعال، ولكنه أتي بالياء وحدها من غير نون الوقاية كقول الراجز:

عَدَدتُ قَوْمِي كعديد الطَّيْس إِذْ ذَهَبَ القَومُ الكِرَامُ لَيْسي[٢]

كما وأن هذه النون قد تتصل بالأدوات نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا ﴾(النبأ:٤٠).

وأما من قال بفعليتها فذهب إلى أن هناك ما يشبه (ليس) من الأفعال (كنِعْمَ، وبِئْسَ) من حيث أنهما جامدان. وإلى أنه تلحق بهما تاء التأنيث الساكنة كقوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾(الأحزاب:٣٢).

وأمّا الشريف الزيدي فنلاحظ أنه خالف في هذه المسألة ابن جني الذي رأى أن (ليس) فعل، وقد اعتمد في ذلك رأي شيخه زيد بن علي الفارسي، وهو مذهب أبي علي الفارسي أن (ليس) حرف وليست فعلاً بعلة أنها تنفي بها الحال، وبعلة أن الضمير قد اتصل بالاسم أيضاً.

---

(١) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٤٧.

(٢) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ط٦، ١٣٩٤هـ، دار الفكر، دمشق، ص٧٨.

وذهب الشريف إلى أن أصل (إنسان): (إنسيان) وأن تصغيره في القياس (أنيسيان)؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، وهو بذلك يوافق الكوفيين، وخالف صاحب "اللمع" لأن ابن جني بين أن من الشاذ الذي لا يقاس عليه تصغر (إنسان): (أنيسيان)، فابن جني يساند بذلك رأي البصريين.

وخالفه الشريف في بعض تعريفه للاسم والفعل والحرف، ولكن الشريف علل مخالفة ابن جني وذلك بهدف التعليم، ومن الأمثلة:

ما قاله ابن جني في حد الاسم: "فالاسم ما حسن فيه حرف من حروف الجر، وكان عبارة عن شخص..". فعلق الشريف على ذلك فقال: "وهذا المذكور في حد الاسم ليس بحد كامل؛ لأن في الاسماء ما لا يكون عبارة عن شخص، ولا يحسن فيه حرف الجر، وذلك نحو: (إذ، وإذا، وكيف)، وكذلك ما وضعته موضع الأمر، نحو: (صَهْ، ومَهْ) وأشباه ذلك كثيرة، ولكنه أورد ذلك على سبيل التقريب والتعليم؛ لأن أكثر الأسماء ما كان على هذه الصفة فاكتفى بالأكثر"[١].

ومن ذلك أيضاً قول ابن جني في حد الفعل: "والفعل ما حسن قبله (قد)، أو كان أمراً..."، وعلق عليه الشريف بقوله: "اعلم أن هذا أيضاً ليس بحد الفعل؛ لأن في الأفعال ما لا يحسن قبله (قد)، ولا يكون أمراً، وذلك نحو: (نعم) و(بئس) وكذلك (ليس) على مذهبه أيضاً فعل، ولا يحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر، وكذلك أفعال التعجب، نحو قولك: أحسن بزيد، لا تحسن قبلها (قد)، ولا يكون منها أمر وإنما ذكره أيضاً على حد ما ذكر في الاسم من التعليم"[٢].

---

(١) انظر: الشريف الزيدي، البيان، ص٨-ص٩.

(٢)المصدر نفسه، ص١٣.

مما قاله ابن جني في حد الحرف: "والحرف ما لم تحسن فيه علامات الاسماء ولا علامات الأفعال"، فذكر الشريف أن ما لا تحسن فيه علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال فهو حرف فهذا أيضاً ليس بحد، وإنما هو على سبيل التعليم"[١].

فمن خلال هذه النماذج نستدل على أن الشريف عمر يتمتع بشخصية الناقد فله وجهة نظر في هذه الآراء، فوقف موقف الدارس والمعارض لها والمعلل لبعض آرائه.

وقد عرض الشريف عمر آراء لابن جني دون أن يردها ومن ذلك: إذا وقفت على الاسم وكان مرفوعاً أو مجروراً، فلك فيه خمسة أوجه: إسكان مجرد وهو الذي اختاره ابن جني، وإشمام, وروم الحركة, وتضعيف حرف الإعراب, وإلحاق الواو والياء.

نلاحظ أن ابن جني اختار فيه إسكاناً مجرداً ومن الأمثلة (ضَرَبْتُ عُمَرْ). وهذا ذكره الشريف دون أي تعليق عليه.

نخلص إلى أن الشريف عمر كان يخالف ابن جني في بعض الآراء، ولكن هذا لا يؤثر على منزلة ابن جني عنده، ولا ضير في ذلك، ولأنه عالم جليل في النحو، واختاره الشريف ليشرح كتابه "اللّمع" الصغير في حجمه الكبير في علمه وقدره، وليقدم معلومات كثيرة ومهمة تفيد الدّارسين.

([١])الشريف الزيدي، البيان ، ص١٦.

الفصل الرابع

موازنة بين شرح الشريف(ت٥٣٩ هـ) وشرحي ابن برهان (ت ٤٥٦هـ) وابن الخباز (ت ٦٣٧هـ) من حيث:

٤-١ المنهج

٤-٢ الشواهد

٤-٣ التأثر والتأثير

تمهيد :

اهتم النحاة بكتاب "اللمع في العربية" لابن جني المتصف بالسهل الممتنع الذي شغل كثيراً منهم، وقاموا بتقديم الشروح المتنوعة والمختلفة الأساليب و منهم ابن برهان صاحب كتاب "شرح اللمع" الذي أُلِّف في القرن الخامس البحري، وابن الخباز مؤلف كتاب "توجيه اللمع"، وقد ألفه في القرن السابع الهجري.

وقد اخترتهمالعقد موازنة بين شروحيهما وشرح صاحبنا الشريف الزيدي،بهدف معرفة نقاط الاتفاق والاختلاف في المنهج والأسلوب فيما بينهم للوصول إلى أبرز السمات التي امتاز الشريف بها. وتقوم هذه الموازنة على ثلاثة جوانب ، وهي: المنهج، والشواهد، والتأثر والتأثير، وسأتحدث عن هذه المباحث فيما يأتي:

٤-١ المبحث الأول: المنهج

اتفق الشريف الزيدي وابن الخباز في تبيين بعض السمات المنهجية في مقدمات كتبهم فقال الشريف: "...واقتصرت في العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما يسأم به المبتدئ، ويكون داعياً إلى الملل، ولم أخله مع ذلك من شرح وبيان وذكر دليل وبرهان"(١).

وأما ابن الخباز فذكر ذلك، حيث قال: "...فضمنت لهم إملاء مختصراً اقتصر به على توجيه مسائله وتبليغ وسائله، وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه، أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه"(٢).

ومن حيث ترتيب أبواب كتبهم، فقد اتبع ابن برهان(ت٤٥٦هـ)، والشريف الزيدي(ت٥٣٩هـ)، وابن الخباز(ت٦٣٧هـ) خطى ابن جني، وحذوا حذوه في عرضهم لأبواب شروحهم، فرتبوهاعلى نهج صاحب (اللمع)، ولم أرَ بأنهم خالفوه في تقديم أو تأخير، فبدأوا بالمادة النحوية، ثم تلاها بالمادة الصرفية؛ولأنهم يشرحون كتابه ساروا على نهجه.

وأما طريقتهم في عرض شروحهم وتناول متونها، فقد كان ابن برهان يشرح كتابه شرحاً حراً، فيشرحه، ويعلق عليه دون أن يتقيد بنص ابن جني، فعلى سبيل المثال قال في باب (المعرب والمبني): "الأسماء منها معرب، وذلك هو المتمكن، وهو على وجهين: إما منصرف، والصرف هو التنوين، وإما غير منصرف، لأنه شابه الفعل من وجهين، مثال الأول قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾(الصافات:٧٩)، ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰ

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٢-ص٣.

(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٦١.

إِبْرَٰهِيمَ ﴾(الصافات:١٠٩)، فغير المنصرف رفعه بالضم، ونصبه وجره بالفتح"[١]. فيستغني عن عبارة "قال أبو الفتح"، ويكتفي بعنوان الباب، فيكتب ما عنده مما يندرج تحت هذا العنوان، بينما نرى الشريف الزيدي يشرح شرحه بالقول فكان يبدأ بعرض فقرة من نص ابن جني بقوله: "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني –رحمه الله– ومثال ذلك قوله في باب "الكلام": "قال الشيخ أبو الفتح عثمان بن جني –رحمه الله–: "الكلام كله ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى"[٢]. ثم اختصرها بكلمة "قال أبو الفتح" ومثاله حين تحدث عن معنى "الحرف" فقال: "قال أبو الفتح: "والحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الافعال وإنما جاء لمعنى في غيره، نحو: (هل) و(بل) و(قد)، ألا ترى أنك لا تقول: (من هل)، ولا (قد هل)، ولا تأمر به"[٣].

وغلب على شرحه قوله: "قال". ومنه قوله في باب (الحال): "قال: "الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول به. وأما لفظها فإنها نكرة تأتي بعد معرفة قد تم الكلام عليها، وتلك النكرة هي المعرفة في المعنى، نحو: جاءَ زَيْدٌ راكِباً، وَذَهَبَ عَمْرٌو مُسْرِعاً"[٤].

وبعد الانتهاء من تدوين نص ابن جني يتناوله الشريف بالشرح والتفصيل مبتدئا بقوله: " اعلم أن" ومن المثال عليه قوله في باب (إعراب الاسم الواحد): "اعلم أن المضاف والمضاف إليه عندهم بمنزلة كلمة واحدة، ودخول التنوين يؤذن بتمام الاسم وانقطاعه عما بعده، فلهذا لم تجتمع الإضافة مع التنوين بدليل أن المضاف أبداً يكتسب كثيراً من أحكام المضاف إليه مثل

---

(١) ابن برهان، شرح اللمع ، ج١ ، ص٦.
(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٣.
(٣) المصدر نفسه، ص١٦.
(٤) المصدر نفسه، ص٢١٧.

التعريف والتنكير والعموم وأشباه ذلك"[١]. وكان الشريف ينهي كلامه أحيانا بقوله: "والله أعلم" أو "والله أعلم بالصواب".

وأما ابن الخباز، فقد اتبع طريقة الشريف في عرضه نصوص كتابه، إذ شرحه بطريقة القول، فكان يذكر متن صاحب "اللمع" مبتدئًا بقوله: "قال ابن جني"، وهذه العبارة سائدة في أبواب كتابه من أوله إلى آخره. ومما يدل على ذلك قوله في باب (جمع التكسير): "قال ابن جني: وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد، تقول: هذه دور وقصور، ورأيت دوراً وقصوراً ومرت بدور وقصور"[٢]. وبعد ذكر نص ابن جني، يقوم بشرحه وتعليله وعرضه لآراء النحاة في القضايا الخلافية، فيبدأ شرحه بعبارة "قال ابن الخباز" والمثال على ذلك ما قاله في باب (المفعول به): "قال ابن الخباز: المفعول به: هو الذي يقع عليه فعل الفاعل، وإنما ذكر بعد المصدر؛ لأن الفعل يؤثر فيه في مواضع كثيرة تأثيراً ظاهرياً كقولك: كَسَرْتُ الإِنَاءَ، وَأَكَلْتُ الطَّعَامَ، فهو أشبه بالمصدر من غيره"[٣]. وكان ابن الخباز نادراً ما ينهي أبواب كتابه بعبارة "والله أعلم".

نلاحظ أن الشريف الزيدي وابن الخباز اتفقا في طريقة عرضهما لنصوص شروحيهما، إذ تناولا كتابيهما بطريقة القول، وخالفا بذلك ابن برهان الذي تناول متن كتابه بطريقة الشرح الحر.

وقد تجلى أسلوب الاختصار في منهج الشريف الزيدي، وابن الخباز، ومما يؤكد ذلك أنهما ذكرا في مقدمات كتابيهما أن شروحهم مبنية على الاختصار، فقال الشريف: "...واقتصرت في

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٦.
(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٩٨.
(٣) المصدر نفسه، ص١٧٤.

العلل على ذكر البعض، فإن التطويل والإكثار ربما سأم به المبتدئ. ويكون داعياً إلى الملل"[١]. وكان يورد في نهاية شرحه لبعض الأبواب ما يدل على الاختصار منها على سبيل المثال قوله حين انتهى من شرح باب (الإمالة): "وقد اختصرنا هذه الفصول غاية الاختصار؛ إذ ليس القصد بسط القول وتكثيره؛ لأن بها مقنعاً لمن اشتغل بها وقاس عليها"[٢].

وعند حديثه عن (كلتا) في باب التوكيد قال: "وأما (كلتا) فإنه للتأنيث، وهل التاء علامة التأنيث أم لا؟ يطول هذا الموضع بذكره"[٣].

وأما ابن الخباز فقال عن هذه السمة في مقدمة كتابه: "فإن جماعة من حفظة "كتاب اللمع" أطمعهم فيه صغر حجمه، وآيسهم منه عدم فهمه؛ فضمنت لهم إملاء مختصراً، اقتصر به على توجيه مسائله وتبيلغ وسائله"[٤].

ومما ذكره في ثنايا كتابه من أمثلة تدل على أن شرحه يقوم على الاختصار قوله في باب (إعراب الاسم المعتل) فيما يتعلق بإعراب الأسماء الستة بحروف العلة: "ولولا أني ضمنت الاختصار لذكرتها"[٥]. ومما قاله أيضاً في باب (ألفات القطع والوصل) عند عرضه لرأي الخليل في أن "أل" بمنزلة "قد" والهمزة في الأصل همزة قطع، وهذه مسألة تحتمل كلاماً أكثر من هذا لا يليق بهذا المختصر"[٦].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٧١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٧.
(٤) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٦١.
(٥) المصدر نفسه ، ص٨٩.
(٦) المصدر نفسه، ص٥٧٦.

وعلى الرغم من أن شرح الشريف الزيدي وابن الخباز يقومان على الاختصار إلا أن هذه الكتب غير مخلة بالشرح والبيان، وذكر الدليل والبرهان.

وبينما كان ابن برهان يستطرد في بعض نواحي كتابه، كحديثه عن (ترك صرف ما ينصرف) و(شواذ التصغير)، وقد يوجز في بعض عناوين كتابه كـ(المبتدأ) و(الإضافة). وذلك لأنه يطلق العنان لأفكاره ليتحدث عن باب معين قد يطول، وقد يقصر.

نلاحظ أن الشريف وابن الخباز قد اشتركا في سمة الاختصار غير المخل. وأما ابن برهان فيكتب كل ما يجول في فكره عن الموضوع المراد فيطيل الحديث، وقد يوجز.

وقد اتبع الشريف الزيدي في شرحه أسلوب الإحالة، ليبعد القارئ عن التكرار غير المفيد الذي يبعث على الملل. ومن أمثلته على ذلك ما قاله عن الفعل اللازم: "فإذا كان الفعل لازماً لم يجز أن تبني منه فعل ما لم يتمم فاعله إلا أن تعديه فحينئذ يقوم ما عديته إليه مقام الفاعل، وقد مضى ذكر ذلك"[١]. وقوله –أيضاً– حين تحدث عن (أَجْمَعُ) في باب (التوكيد): و(أَجْمَعُ) لا ينصرف للتعريف ووزن الفعل، وكذلك (جَمْعاء)؛ لأنه مثل (صَفْراءَ) فيه التأنيث ولزوم التأنيث. فأما (جُمَع) فقد بيناها في غير هذا الموضع"[٢].

وقد غلبت هذه السمة في كتابه، وذلك دليل على حرص الشريف على إبعاد الملل عن قارئ كتابه.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص١٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨١.

وقد استخدم ابن الخباز هذا الأسلوب في شرحه؛ لأنه يريد توضيح المسألة في وقتها المناسب، لكي لا يربك فكر الدارس بأكثر من مسألة، فيحيل المسألة إلى بابها المختص فيها، إلا أن هذا الأسلوب لا يطغى في كتابه، فقد أحال في ثمانية مواضع، نذكر منها ما أورده في باب (المبتدأ) بعد حديثه عن معنى الجملة الاسمية والجلمة الفعلية. "وأما ذكر المبتدأ من جهة التعريف والتنكير فسيأتي ذكره في باب خبر المبتدأ"(١). وقال في باب (الإضافة) بعد ذكر الحكم الرابع "التعريف" من أحكام الإضافة المحضة لما لم تكن في نية الانفصال اكتسب المضاف فيها من أحكام المضاف إليه، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة تعرفت إلا أسماء أوغلت في الإبهام نذكرها في باب الوصل إن شاء الله(٢).

وأما ابن برهان فلا يلجأ إلى استخدام هذا الأسلوب في شرحه.

ويمتاز شرحا الشريف وابن الخباز ببروز سمة واضحة في بداية أكثر أبواب كتابيهما ألا وهي التعريفات، فهما يريدان توضيح المعنى اللغوي لهذه الأبواب قبل الشروع في بيان القضايا والمسائل النحوية. وقال الشريف في هذا المضمار في باب الترخيم: "الترخيم في اللغة: هو التليين والتسهيل ومنه قولهم: كلام رخيم إذا كان ليناً"(٣). وقوله في باب (التصغير): "اعلم أن التصغير إنما هو تحقير ما يجوز أن يتوهم عظيماً، وتقليل ما يجوز أن يتوهم كثيراً، وتقريب ما يجوز أن يتوهم بعيداً"(٤).

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٠٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٥٣.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٩٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٦٣٤.

وأما ابن الخباز فقال في باب (الإضافة): "للإضافة معنيان: لغوي، وصناعي فاللغوي: الإسناد تقول: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، وأما الصناعي: فهو ضم اسم أول إلى اسم ثانٍ ليس بخبر ولا حال من غير فاصل بينهما"(١). وحكى عن التوكيد بأن له معنيين: "لغوي وصناعي، فمعناه في اللغة: إحكام الشيء، وفي الاصطلاح: أَوْكَدَتُ الحَبْلَ والسَّرْجَ وأَكَّدَته، أي: أحْكَمَتُه، ومعناه الصناعي: تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانياً أو مثله دلالة عليه"(٢).

وأما ابن برهان فكان لا يورد التعريفات في مقدمات أبوابه، بل يذكر خواص هذه الأبواب وعلاماتها ومثال ذلك ما قاله عن الفعل: "والفعل كلمة يحسن قبلها "قد". قال الله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾ (الأحزاب:٥٠) (ق:٤)، وقال تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ﴾(البقرة:١٤٤)، فـ"علمنا" فعل ماض، و"نرى" فعل غير ماض، أو تكون أمراً، نحو: ﴿اضْرِب بِّعَصَاكَ﴾(البقرة:٦٠) (الأعراف:١٦٠) (الشعراء:٦٣). أو تكون نهياً، نحو: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ (الحجر:٨٨) (النحل:١٢٧) (النمل:٧٠). أو تتصل بها السين، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّارُ﴾ (الرعد:٤٢)، فـ"يعلم" فعل، أو (سوف)، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ (الصافات:١٧٠) (غافر:٧٠) (الزخرف:٨٩)" (٣).

اختلف الشريف وابن الخباز مع ابن برهان، فهما يهتمان بالتعريفات في بعض أبواب كتابيهما بينما ابن برهان يذكر علامات المميزة لهذه الأبواب.

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٥٠.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٦٦-ص٢٦٧.
(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٤.

واتفق الشراح الثلاثة في استخدام أسلوب عقد المسائل النحوية في نهاية معظم أبواب شروحهم مع خلاف يسير من ناحية الكم. فنرى ابن برهان أوجز بعقد المسائل، فلم يورد في كتابه إلا أربع مسائل، وهذا قليل مقارنة مع كتابه الضخم. وقد يعود السبب في ذلك إلى أنه عند شرحه يسوق ما يندرج في خاطره وفكره، فيوفي المسألة حقها مما لا يلزمه عقد مسائل في نهاية أبوابه والله أعلم.

ومثال من مسائله ما قاله في باب (النكرة والمعرفة)، عند حديثه عن أداة التعريف: مسألة الخليل يقول: "التعريف مبني من همزة قطع ولام ساكنة، وذلك "أل" بوزن "قد" وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال"(١).

وأما الشريف الزيدي، فكان يعقد مسائله النحوية كلما يشعر أن الباب بحاجة إلى توضيح أكثر، وذلك لحرصه على إفهام طلابه، وحرصه على إيصال المعلومة المفيدة بصورة واضحة. وإليك مثال عليها، ما قاله في باب (النداء): "مسألة: فإن وصفت الاسم العلم بـ(ابن) كان لك فيه وجهان: أحدهما: أن ترفع الاسم؛ لأنه مقصود بالنداء، وتنصب (ابناً)؛ لأنه مضاف، فتقول: يا زَيْدُ بنَ عَمْرٍو. كقولك: يا زَيْدُ صاحِبَ عَمْرو، والثاني: أن تجعل (ابناً) و(زيداً) كشيء واحد فتنصبهما فتقول: يا زَيْدَ بنَ عَمْرٍو، كما قالوا: (يا تَيْمَ تَيْمَ عَديّ)، قال الشاعر:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ –لا أَبَالَكُمُ– لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ(٢)

فتفتح دال (زَيْدٍ) اتباعاً لفتحة النون من (ابن)" (٣).

---

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٣٠٥.

(٢) انظر: ديوان جرير، ص٢١٩. سيبويه، الكتاب، ج١، ص٢٧. وابن جني، الخصائص، ج١، ص٣٤٥. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٩. وابن هشام، المغني، ص٥٠٩.

(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٩٠.

وأضاف ابن الخباز مثل هذه المسائل في نهاية بعض أبواب كتابه، ومن مسائله ما قاله في باب (التعجب): "مسألة: لا يجوز أن تقول: بِزَيْدٍ أَحْسِنْ ولا زَيْدَاً ما أَحْسَنَ ولا مَا زَيْـدَاً أَحْـسَنَ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف؛ لأنه جرى عندهم مجرى المثل حيث دل على المبالغة والأمثال لا تغير"(١).

ويعمد ابن برهان إلى استخدام أسلوب الفنقلة بالتساؤل وإيراد الاعتراضات في ثنايا صفحات كتابه، فيضع أسئلة ثم يجيب عليها، وذلك بهدف التوضيح والتيسير في إفهام الدارس، وفي ذلك قوله في باب (الفاعل): "فإذا قلت: قام زيد، فـ(زيد) فاعل، وإذا قلت: زيد قام، فـ(زيد) مبتدأ، و(قام) خبره، وفي (قام) ضمير (زيد) وهو الفاعل، ولا لفظ له اعتماداً من اللغة على العلم بأن الفعل لا بد له من فاعل"(٢). وقد يغير ابن برهان عبارة (فإذا قلت) بعبارة (ويقول السائل) في بعض الأحيان مثال ما قاله في (باب نصب الفعل) عند حديثه عن (كي): "ويقول السائل: لم فعلت؟ فيجيبه: كي يكون كذا، فمعنى (كي) قريب من معنى اللام إذا قلت (لكذا)" (٣).

ونرى أن الشريف الزيدي يستخدم هذا الأسلوب –أيضاً–، فيسأل بعبارة "فإن قلت" ويجيب بـ(قلت). ومن ذلك ما ذكره في باب ((لا) في النفي): "فإن قلت: ما الذي أوجب بناء هذا الاسم، وهو متمكن معناه في نفسه؟ قيل له: لما كان هذا الاسم الواقع بعد (لا) ملازماً لِـ(لا) ولم يقع غيره موقعه قل تمكنه فصار مشابها للحروف فبني"(٤).

وبهذا الأسلوب يفسر ابن الخباز علله النحوية وأحكامها للدارسين، فيفترض أسئلة تدور في ذهن الدارسين، ويجيب عليها بأسلوب سهل وسلس. ومثالها ما أورده في باب (المبتدأ):

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣٨٥.
(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٤٢.
(٣) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٤١–ص٣٤٢.
(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص١٧٤.

"فإن قلت: لِم لَم يكن المبتدأ إلا اسماً؟ قلت: لأنه مخبر عنه ولا يجز إلا عن الاسم، فإن قلت: فما رافعه؟ قلت: اختلف النحويون في ذلك. والأقوال فيه خمسة، والذي يقول ابن جني/إنه ارتفع بمجموع الأوصاف الثلاثة، فإن قلت: ولم كان مجموع هذه رافعاً؟ قلت: لأن مجموعها وصف اختص بالأسماء، وكل مختص عامل"(١).

ومن حيث تفسير الألفاظ الغريبة، فإن ابن برهان لم يولها جل اهتمامه بينما الشريف الزيدي، فقد اهتم بها، وكان يفسر ما يمر معه من غريب الألفاظ حتى لا يشكل على طلابه صعوبة فهم ألفاظه ومنها ما فسره في باب (الجمع)، حيث قال: "تفسير الغريب: البرثن: برثن السبع والطائر وهو ظفره،والزّبرج زينة الدنيا، وقيل: هو الذهب، وقيل: هوا لسحاب الأحمر الذي تسفره الريح، والسبطر: الممتد، وهو مثل السبط من الشعر، يقال: شعر سبط، والجدول: النهر الصغير، والعيثر: الغبار، والأرطى: نبت، والجيفس: القصير السمين..." (٢).

واهتم ابن الخباز بتفسير الألفاظ الغريبة، فقال في مقدمة كتابه: "..وكلما مررت ببيت ذكرت إعرابه أو بلفظ لغوي جليته تجلية تزيل استغرابه"(٣). ومثال ذلك ما قاله في باب (الاستثناء): "قال النابغة:

وَقَفْتُ فيها أُصَيْلالاً أُسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بالرَّبْع مِنْ أَحَد
إلا أواري لأيّامَا أبيَّنُهَا والنُّؤى كالحَوضِ بالمَظْلومة الجَلَدِ(٤)

أُصَيْلالُ: جمع أَصِيل، والأَصِيل بعد العشى، وعيَّت أصله عييت، فأُدغمت، وجواباً: منصوب على حرف الجر، أي: عَيَّت بِجَوابٍ، ويجوز أن يكون تمييزاً. والرُّبْعُ: منزل القوم في

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٠٤.
(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٥٦٤.
(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٦١.
(٤) انظر: ديوان النابغة، ص١٦. وابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص١١٣.

الربيع استعمل في كل منزل، والأواريَ: واحدها آريٌّ، واللائي: البطء، يقال: التأي أمره. أي أبطأ، وما: زائدة، والنؤى: حفيرة تحفر حول البيت تمنع المطر منه. والمظلومة: الأرض المحفورة، والجلد: الصلبة، والمراد: أنه نصب الأواري؛ لأنها ليست من جنس أحد"(١).

يتفق الشريف الزيدي، وابن الخباز في تفسير الغريب، فيهتمان به اهتماماً واضحاً، فهما يواكبان اللغة بالنحو، ويبينان للقراء أن علاقة اللغة بالنحو علاقة تكاملية. وأما ابن برهان فلا يهتم به كثيراً.

ويتجلّى عنصر التشويق والأسلوب القصصي عند ابن برهان بصورة واضحة يفوق الشريف الزيدي وابن الخباز بها، فجعل من غابة أفكاره ينابيع يرتاح عندها القارئ، حيث يغوص ملماً بعلمه لكي تبقى المعلومة النحوية ثابتة بفكر دارسها، ونموذج ذلك قوله في باب (الخبر): "فإن كانا معرفتين، فالذي تلخصت المعرفة به أولاً غاية التلخيص هو المبتدأ. ومثاله أن يكون لك أخ ببلدة لم تشاهده قط، ولا عرفت شيئاً من أحواله، ثم تراه بعد زمان رجلاً بسيط اللسان بالعلم، فتأنس به غاية الأنس ثم تلاقي من يعرف أخاك، فتسأل عن أخيك، فيقول لك: فقيهك أخوك، فـ(فقيهك) المبتدأ، و(أخوك) الخبر، ولو كان لك أخ معك، ثم اغترب عنك وانقطع خبره، ثم بلغك خبر فقيه نجم وعلا ذكره، وبهرك فضله بقراءة كتبه ولقاء أصحابه، ثم سألت عنه من لاقاه ممن كان يعرف أخاك، فقال لك: أخوك الفقيه، لكان (أخوك) المبتدأ، و(الفقيه) الخبر، وذلك أن المتأخر طارٍ على السابق، والمستفاد ثانياً هو الخبر. والسابق لا فائدة في ذكر إسناد الخبر المتجدد إليه، فلذلك قيل للمبتدأ معتمد البيان، والخبر معتمد الفائدة"(٢).

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢١٨.

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٣٤.

تلاحظ أن ابن برهان تفوق في استخدام هذا الأسلوب في طيات كتابه على الشريف الزيدي وابن الخباز.

وتفرد ابن برهان باستخدام (الحاشية) في كتابه، ليستدرك مسألة أراد توضيحها، أو فائدة أراد تقديمها والمثال عليه ما قاله في (باب المفرد والمثنى والجمع): "حاشية: النون لما تحركت في الوصل ثبتت في الوقف؛ لأنها احتمت بحركتها، فأشبهت الياء في قول الله تعالى: ﴿يَتَّبِعُونَ ٱلدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾(طه:١٠٨)، وحركة الإعراب والتنوين لما سكنتا، أشبهت الياء في قول الله تعالى: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِ﴾(القمر:٨)، في قراءة أهل المدينة، وأبي عمرو بن العلاء"(١).

وأما الشريف الزيدي وابن الخباز فلم يتطرقا إلى مثل هذا الأسلوب الذي كان يعمد ابن برهان إليه ويرجو منه تقديم الفائدة الدراسية.

وامتاز ابن برهان بـ(علم الأنساب) إذ أنه عقد له فصلاً خاصاً به في كتابه وممن ذكر: "العبلات: روى أبو عبيدة عن العرب أنهم ينسبون إلى العبلات، حي من بني عبد مناف: عبلي"(٢)، وقال في نسب (دهر): "دهر بن الحارث بن عمرو بن هلال بن شمخ بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان بن مضر الحمراء"(٣).

ونخلص مما سبق أن شروحهم تمتاز بسمات منهجية واضحة، وأنهم يتفاوتون باستخدامها، فقد يتفقون في إحداها، وقد يختلفون.

---

(٢) المصدر نفسه ، ج١ ،ص٣٢٥.

(١) ابن برهان، شرح اللمع ، ج٢، ص٦٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ج٢، ص٦٣٨.

ونلاحظ أن من السمات المنهجية التي اتفقوا في استخدامها طريقة ترتيب أبواب كتبهم، فقد نهجوا فيها منهج صاحب "اللمع". واتفقوا في إيراد الاعتراضات، فأثروا شروحهم بهذا الأسلوب، وأيضاً تشابهوا في عقد مسائل نحوية في نهاية بعض أبواب كتبهم مع تفاوت بسيط فيما بينهم.

ونلاحظ أن ابن برهان قد تفرد ببعض السمات عن نظيريه الشريف الزيدي وابن الخبـــاز، فامتاز باستخدام أسلوب "الحاشية" في كتابه ويعقد فصلاً كامل في الأنـــساب ،وتفـــرد عـــنهم بعنصر التشويق والأسلوب القصصي، فكان استخدامه واضحاً في صفحات كتابه.

ونلاحظ أن الشريف الزيدي وابن الخباز قد اتفقا في نقاط منهجية كثيرة عن نظيرهما ابن برهان فقد استخدما طريقة الشرح بالقول، بينما استخدم ابن برهان في عرضه لنصوص كتابـــه طريقة الشرح الحر. وقد تجلى أسلوب الاختصار في شرحي الشريف وابن الخبـــاز وأمـــا ابـــن برهان فكان يستطرد في شرحه، وامتاز الشريف وابن الخباز في أســـلوب الإحالـــة إلا أن ابـــن برهان لم يعمد إلى هذه السمة في شرحه.

ويثبّت الشريف وابن الخباز التعريفات في مقدمات بعض أبوابهم، بينما ابن برهان بالرغم من معرفته وبراعته بمثل هذه التعريفات والحدود إلا أنه لم يثبتها في مقدمات أبواب كتابه، وإنما يذكر العلامات والخواص لهذه الحدود، وكان اهتمام الشريف وابن الخباز فـــي تفـــسير الألفـــاظ الغريبة واضحاً في شرحيهما. ولكن ابن برهان لم يعنَ بذلك كثيراً. ونخلص من هـــذه الـــسمات المنهجية التي خطوا بها خطوط شروحهم إلى أنها أعدت لتكون كتباً تعليمية.

٤-٢ المبحث الثاني: الشواهد النحوية

يستشهد ابن برهان والشريف الزيدي وابن الخباز بمصادر الاحتجاج (القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب بشقيه الشعري والنثري) في دعم قواعدهم النحوية، وأحكامهم التعليلية.

وتصدر القرآن الكريم المركز الأول في الاستشهاد بآياته الكريمة لدعم آراء ابن برهان والشريف الزيدي النحوية، بينما ابن الخباز فمثل الاستشهاد بالقرآن الكريم المركز الثاني، بالرغم من كثرة الاستشهاد به، إلا أن عددها قليل بالنظر إلى شواهد مثيليه[١].

ويتفقون جميعاً في الاستشهاد بأكثر من آية كريمة على الحكم النحوي، ومن ذلك قول ابن برهان في باب (النونين): "وأما الفعل المجرد فمنه مبني، نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾(البقرة:٢٣٧)، ﴿وَلَيَكُونَا﴾(يوسف:٣٢)، ﴿لَنَسۡفَعَۢا﴾(العلق:١٥)،﴿لَيُسۡجَنَنَّ﴾ (يوسف:٣٢)"[٢]. وقال الشريف الزيدي حين تحدث عن "إنما": "وقال قوم: دخلت (إنما) لتحقيق المتصل، وتمحيق المنفصل، يريدون أنها تثبت ما يليها، وتنفي ما عداه كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾(النساء:١٧١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ

(١) بلغ عدد الآيات التي استشهد بها ابن برهان اثنتين وثمانين وستمائة آية، وعند الشريف الزيدي ثلاثمائة و تسعا وعشرين، وعند ابن الخباز تسع عشرة وأربعمائة آية كريمة.

(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج٢، ص٣٧٢.

وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴾(المائدة:٥٥)، ومعاني أخواتها باقٍ في الجمل التي يدخلن عليها، وإن كن غير عاملات"(١).

ومثاله عند ابن الخباز ما قاله في باب (الإعراب والبناء): "لم يبن الفعل على الكسر في الآيات الكريمة: ﴿ خُذِ ٱلْكِتَٰبَ ﴾(مريم:١٢)، ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ ﴾(التوبة:١٠٥)، ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ ﴾ (المزمل:٢)، فكسر لالتقاء الساكنين، وذلك عارض لزواله في الوقف"(٢).

ولم يختلفوا في تكرار الشاهد في مواضع مختلفة، فنرى ابن برهان يقول عند حديثه عن الموضع الذي يسوغ فيه إعمال إذن وإلغاءها في باب (نصب الفعل): "فـ(إِذَنْ) والجملة من المبتدأ وخبره واقعة موقع الجملة من الفعل المنصوب، نحو قوله: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ ﴾(الأعراف:٥٣) (٣)، وكرر الآية -أيضاً- عند حديثه عن معنى الفاء وأو، فقال: "وقال في الاستفهام: ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ۚ ﴾ أي: إنْ يَكُنْ رَدٌّ، يَكُنْ عَمَلُ"(٤).

ومثاله عند الشريف الزيدي قوله: "وقد تكون الباء زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾(الرعد:٤٣) (الإسراء:٩٦)، والتقدير: كفى الله شهيداً"(٥). وكرر الآية الكريمة، فقال:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٨٥.
(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٧٣.
(٣) ابن برهان، شرح اللمع، ج٢، ص٣٤٧.
(٤) المصدر نفسه، ج٢، ص٣٥٦.
(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٣.

"فأما وقوع الجار والمجرور موقع الفاعل فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾" [١].

ومما جاء به ابن الخباز على أن التاء تدخل على اسم الله تعالى وحده[٢]، قال تعالى: ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾(الأنبياء:٥٧)، واستشهد بها على أن تلحق مع اللام الداخلة على الفعل لتلقي القسم"[٣].

ونجد أن ابن برهان يقوم بدراسة آية ويخصص لها فصلاً كدراسته للآية السابعة والعشرين من سورة الأنعام، وهي قوله تعالى:﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نردّ ولا نكذّب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾[٤]، بينما لا يوجد مثل هذا عند نظيريه الشريف الزيدي وابن برهان.

وأما القراءات فقد تميز ابن برهان بذكر سلسلة الرواة لهذه القراءات عن نظيريه ومثاله ما قاله في باب (الإضافة): قرأ: ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾(المعارج:١١)، بفتح الميم وإضافة (عذاب)، عبد الرحمن، وأبو جعفر، وشيبة، ونافع، ويحيى بن وثاب والأعمش[٥] .

وأما الشريف الزيدي فقد ينسب في معظم الأحيان القراءة إلى قارئها ومن ذلك قوله: "فأما قراءة حمزة: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾(النساء:١) بعطف (والأرحام) على

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٦٤.
(٢) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٥١٠.
(٣) المصدر نفسه، ص٦١١.
(٤) ابن برهان، شرح اللمع، ج٢، ص٤٠٢.
(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٩٦.

الضمير المجرور.." [١]. وابن الخباز استشهد بالقراءات القرآنية فقال في باب (حروف الجـر)، ويقال: رب بضم الراء وتشديد الباء وفتحها، ورب بضم الراء وتخفيف الباء وفتحها، وقرئ بهما قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾(الحجر:٢) [٢].

ونخلص إلى أن النحاة الثلاثة قد اهتموا بالاستشهاد بالقرآن الكريم اهتماماً واضحاً كما أن الاستشهاد بالقرآن الكريم هو المصدر المقدم عند ابن برهان والشريف الزيدي بينما ابن الخبـاز احتل المركز الثاني عنده. وأنهم جميعاً قد اتفقوا في الاستشهاد بآية كريمة على مواضع مختلفـة من مسائلهم النحوية، وأنهم كانوا يكررون أكثر من شاهد على مسألة نحوية فيها حكـم واحـد. بينما تفرد ابن برهان بعقد فصل يدرس فيه آية قرآنية من شتى جوانبه.

وأما القراءات فقد أقلوا من الاستشهاد بها، إلا أن ابن برهان قام بذكر سلسلة القراء لكـل قراءة.

وأما الأحاديث النبوية الشريفة، فقد قلل شراحنا الثلاثة[٣]، من الاستشهاد بها على الـرغم من أنه المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن الكريم وبينا أن السبب يعـزى إلى روايته بالمعنى.

وأما شواهدهم الشعرية فبما أن الشعر يمثل ديوان العرب، وسجل مفاخرهم، فكـان مـن الطبيعي أن يستمدوا منه ما يستشهدون به لدعم مسائلهم النحوية. والاستشهاد بالـشعر بقـصيده

---

(١) ابن برهان، شرح اللمع ، ص٣١٧.

(٢) ابن الخباز: توجيه اللمع، ص٢٣١.

(٣) بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها ابن برهان تسعة أحاديث. وعند الشريف الزيدي ثمانية أحاديـث. وأمـا ابن الخباز فبلغت تسعة أحاديث.

ورجزه، يحتل المركز الثاني عند ابن برهان والشريف الزيدي، وبينما يكون مقدما عند ابن الخباز على غيره من مصادر الاحتجاج[١]. ويتفقون في طريقتهم بإحضار الشاهد الشعري، حيث أنهم يذكرون البيت كاملاً، ومثال ابن برهان قوله: "فأصل (إذ) أن تضاف إما إلى الجملة من الفعل والفاعل.. قال الأعشى:

إِذْ سَامَه خُطَّتَي خَسْفٍ فَقَالَ لَهُ: اعْرِض عَلَيَّ كذا اسْمَعُها جَار[٢]

وقال الشريف الزيدي: "وأما (ليت) فتلزمها النون؛ لأنه ليس في آخرها نون ولام فيقولون (ليتني) إلا في ضرورة، نحو قول الشاعر:

كَمُنْيَةِ جابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتِي أُصالِحُهُ وَأَفقِدُ بَعْضَ مالي"[٣].

وسار ابن الخباز على منوالهم حيث قال: "وكذلك كل حال يجوز تقديمها على صاحبها، أنشد أبو سعيد السيرافي:

أَتَرْضَى بِأَنَّا لَمْ تَجِفَّ دِمَاؤُنَا وَهَذا عَرُوساً باليَمَامَةِ خَالِدُ"[٤].

وقد يقتصرن على موطن الاستشهاد، فيذكرون صدر البيت دون عجزه، أو عجزه دون صدره، ومن ذلك عند ابن برهان، فاقتصر على ذكر صدر البيت عند حديثه عن الكاف التي

---

(١) بلغ عدد الشواهد الشعرية عند ابن برهان ثلاثة وخمسين وثلاثمائة. وعند الشريف مائتين وسبعين. وأما ابن الخباز فبلغ عدد شواهده ستة وعشرين وخمسمائة.

(٢) ديوان الأعشى، ص٩٦. و الأصبهاني،أبو فرج، الأغاني، ج٨، ص٨٢ ابن برهان، شرح اللمع، ج٢، ص ٥٠٥ . والشاهد على أن (إذ) تضاف إلى جملة الفعل والفاعل.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٦. والمبرد: المقتضب، ج١، ص٣٨٥. والبغدادي، خزانة الأدب، ج٢، ص٤٤٥. الشريف الزيدي،البيان، ص٣٤٥. والشاهد على حذف نون الوقاية الواقعة بين الحرف وياء المتكلم لضرورة الشعر.

(٤) انظر: ابن السراج، الأصول، ج١، ص١٠٤. ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٠٦. وجاء شاهداً على جواز تقديم الحال على صاحبها.

تكون بمنزلة (مثل) في اللفظ والمعنى فقال: "وأنشد القاضي القاسم بن معن بن عبد الرحمن بن الحبر عبد الله بن مسعود –رحمه الله–:

عَلَي كَالخنِيف السَّحْقِ يَدْعو بِهِ الصَّدَى .....".[١]

ويستشهد بعجز البيت دون صدره، فقال: "ولا يصح تقديم المنصوب على الفعل لأنه في المعنى فاعل. وقد أجاز ذلك أبو عثمان المازني مع الفعل قياساً على منصوب بفعل متصرف، لقوله:

..... وَمَا كَانَ نَفْساً بِالفِراق يَطيْبُ"[٢].

وحين تحدث الشريف الزيدي عن اللام الزائدة في النداء، وذكر عجز البيت عليه فقال: "..نحو قوله:

..... يَا بُؤْسَ لِلجَهْلِ ضَرَاراً لأَقْوامِ"[٣].

ومن شواهده التي ذكر فيها صدر البيت دون عجزه قوله: "وكذلك: كاد زيد يخرج، المصدر مقدر لا يظهر، والتقدير: خروجاً. وقد قيل في بيت (تأبّط شرّاً):

فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبا .....".[٤]

---

(١) وعجزه "لَهُ صددٌ وَرْدُ الترابِ دَفِينُ"، انظر: ديوان امرئ القيس. وابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، ج١، القاهرة، ١٩٥٤م، ص٢٨٨. وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص١٧٦.

(٢) وصدر البيت: "أتهجر ليلي للفراق حبيبها". انظر: ديوان الأعشى، ص٣١٢. والمبرد، المقتضب، ج٣، ص٣٧. وابن السراج، الأصول النحوية، ج١، ص٢٧١. وابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٨٤. وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص١٤١.

(٣) صدر البيت: "قالت بنو عامر خالوا بني أسد". انظر: ديوان النابغة، ص٢٢٧. وابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٣٣٠. والشريف الزيدي، البيان، ص١٨٢.

(٤) عجزه: "وكم مثلها فارقتها وهي تصفر". انظر: ديوان تأبط شراً، ص٨٨. وابن يعيش، شرح المفصل: ج٧، ص١٠. وابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم حريري، ج١، مطبوعات مركز البحث العلمي، د.ت، ص٤٥٠. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٨٥.

وذكر عند ابن الخباز مثل ذلك، فاقتصر على صدر البيت ليستشهد على أن العلم بمعنى الجبل قال:

إِذَا قَطَعْنَا عَلَماً يَدا عَلَم .....[١].

وجاء بعجز البيت شاهداً على أن ياء ريح منقلبة عن الواو لجمعه على أرواح، فقال: "قال جرير:

..... إِذا هَبَّ أَرْوَاحُ الشِّتَاءِ الزَّعازِعُ[٢]

ويتفق ثلاثتهم (ابن برهان، والشريف الزيدي، وابن الخباز) على تكرار الشاهد الشعري في مواضع مختلفة، فذكر ابن برهان الشاهد على زيادة الباء في خبر ليس، فقال: "قال عقبة الأسدي:

مُعَاوِيَ، إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِح فَلَسْنا بِالجِبَالِ وَلا الحَدِيدا"[٣]

وكرر الشاهد نفسه عندما تحدث عن العامل والمعمول قد يجريان مجرى الشيء الواحد[٤].

واستشهد الشريف الزيدي بقول الشاعر:

وَصَالِياتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَين[٥]

---

(١) عجز البيت: "حتى تناهين بنا إلى الحكم". انظر: المبرد، الكامل، ج٢، ص٤٤. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣١٠.

(٢) صدر البيت: "ومنا الذي اختير الرجال سماحة"، انظر: ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٥٥٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٦٧، والمبرد، المقتضب، ج٢، ص٣٣٨، والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٣٤٣، وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٦٠.

(٤) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٨٩.

(٥) ابن سيده، المخصص، ج٨، ص٧٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٨، ص٤٢. وابن هشام، المغني، ص١٩٠. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٥٦.

على مجيء الكاف اسماً وذلك إذا قدرتها بقدر (مِثْل). واستشهد بنفس البيت حيث قالوا في (أَثْفَى: يُثْفى)، فحذفوا الهمزة في المستقبل وكان الأصل (يُؤْثَفَى)، ليكون على وزن (يُدَحْرج)، إلا أنهم استثقلوا الجمع بين همزتين كقول "أؤثفى" ولما أسقطوا الهمزة في فعل المتكلم أسقطوها في جميع المضارع، لئلا تختلف الأبنية في التصريف، وقد جاء ذلك في ضرورة الشعر(١).

وأما ابن الخباز فاستشهد بقول الأعشى:

فَلأَشْرَبَنَّ ثَمَانِياً وَثَمانَ عَشْرَةَ وَاثْنَتينَ وَأَرْبَعَا(٢)

وجاء به شاهداً على توكيد الفعل بالنون الثقيلة لوقوعه في جواب القسم. وقد ذكر هذا البيت شاهداً على فتح نون (ثمان) بدون الياء(٣).

واتفقوا جميعاً في إحضار الشاهد الشعري على نفس الموضوع، فنرى ابن برهان يكرر قول الشاعر:

فَتَى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنا وَحُبُّ الزّادُ فِي شَهْرَي قُماحِ(٤)

شاهداً على تقدم الخبر على مبتدأيه.

وكرر الشريف الزيدي شاهده:

قُلْتُ إِذْ أَقْبلت وَزُهْرٌ تَهادى كَنِعاجِ المَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا(٥)

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ، ص٦٥٨.

(٢) الأشموني، شرح الاشموني، ج٣، ص٦٢٧. وابن الخباز: توجيه اللمع، ص٤٣٩.

(٣) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٥٢٦.

(٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص٦٥. وابن برهان: شرح اللمع، ج١، (ص٣٨، ص٥٨).

(٥) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، ١٣٧١هـ، مطبعة السعادة بمصر، ص٤٩٠. وسيبويه، الكتاب، ج١، ص٣٨٩، وابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٧٥. والشريف الزيدي،البيان، ص١٧٠، ص٣١٤.

على مسألة عطف الضمير من غير توكيد وذلك للضرورة الشعرية.

ودأب ابن الخباز على طريقهم فاستشهد بقول الفرزدق:

عَلَى حَالَةٍ لَو أَنَّ فِي القَومِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالمَاءِ حَاتِمُ[١]

على إبدال "حاتم" من الضمير في (جوده).

ولم يقتصروا على طبقة معينة من طبقات الشعر التي يعتدون بها، فاستشهدوا بشعراء جاهليين ومخضرمين، وإسلاميين، وأما طبقة المولدين، فكان الاستشهاد بها بهدف التمثيل أو المعنى.

قال ابن برهان: "ويقول محمد بن يزيد المبرد: إن ضرورة الشعر يسوغ استعمال "عند" استعمال "زيد"، نحو قول بعض المولدين:

كُلُّ عِنْدٍ لَكَ عِنْدِي لا يُسَاوِي نِصْفَ عِنْدِ[٢]

وجاء الشريف الزيدي بالاستشهاد ببيت البحتري:

فَلَعَلَّنِي أَلقَى الرَّدَى فَيُرِيُحنِي عمّا قَلِيلٍ مِنْ جَوَى البُرَحَاءِ[٣]

ليمثل به لدخول نون الوقاية بين (لعل) وياء المتكلم.

واستشهد بها ابن الخباز على معانٍ لغوية فمثلاً قال أبو تمام:

---

(١) المبرد، الكامل، ج١، ص١٣٨. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٢٧٨، ص٥٠٢.
(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص١٢٥.
(٣) ديوان البحتري، ج١، ص٥. الشريف الزيدي، البيان، ص٣٤٤.

لا تَنْسَيَنَّ تِلْكَ العُهُودَ فَإِنّما سُمِّيَت إِنْسانا لأَنَّكَ نَاسِي[١]

وأتي به على مذهب الكوفيين من أن الإنسان مشتق من النسيان، لأنه ينسى.

ويتفقون في نسبة الأبيات إلى قائليها، وأحياناً لا ينسبون، فقد قال ابن برهان على سبيل المثال: "قال عباس بن مرداس السلمي:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَومِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٢]

وهذا الشاهد على أن الفاء زائدة.

ولم ينسب في قوله: "هؤلاء" ممدود، ومقصور في قوله:

هَؤُلا ثُمَّ هَؤُلا كُلا احْذَيتُ نِعَالاً مَقْدُودَةً بِمِثَالِ[٣]

فالألف الأولى للمد، والثانية قلبت همزة لتطرفها، ثم حركت للقاء الساكنين بالكسرة، وأصلها ياء، لأن اللام ياء حتى يدل الدليل على غير ذلك.

ووافقه الشريف الزيدي في نسبة الأبيات لقائليها، حيث قال: "فأما الكوفيون فيجيزون العطف بغير توكيد على كل حال ولا فصل عندهم بين الشعر وغيره، بعلة أنه عطف اسم على اسم، سواء ظهر أو لم يظهر، وينشدون قول جرير:

---

(١) ديوان أبي تمام، شرح التبريزي، تحقيق محمد عزام، ج٢، نشر دار المعارف، (د.ت)، ص٢٤٥. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٥٦٨.

(٢) ديوان عباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه يحيى الجبوري، بغداد (١٩٦٨م)، ص ١٢٨. وسيبويه، الكتاب، ج١، ص ١٤٨، وابن جني، الخصائص، ج٢، ص ٣٨١، وابن الشجري، الأمالي، ج١، ص ٣٤. وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٢٤٣.

(٣) ديوان الأعشى، ص١١. والمبرد، المقتضب، ج٤، ص٢٨٧. وابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص١٣٧. وابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٣١٩.

وَرَجَـــا الأُخَيْطِـــلُ مِـــنْ سَـــفَاهَةِ رَأيِـــهِ مَـــا لَـــمْ يَكُـــنْ وَأُبٌ لَـــهُ لِيَنَـــالا[١]

عطف (أبٌ) على الضمير في (يكن).

ولم ينسب الشريف البيت، كقوله: وقال آخر:

فِـــي كِنَـــاسٍ ظَـــاهِرٍ يَـــسْتُرُهُ مِـــنْ عَلَـــى الـــشَّفان هُـــدّابُ الفَـــنَنْ[٢]

وجاء شاهداً على أنه إذا دخلت (من) على (على) تكون (على) اسماً؛ لأن حرف جـر لا يدخل على حرف جر.

ومن أمثلة ابن الخباز قوله: "قال ابن قيس الرقيات:

تَبْكِـــيهِم دَهْمَـــاءُ مُعْوِلَـــةً وَتَقُـــولُ سَـــلْمَى وا رزِيّتيـــه[٣]

وموطن الاستشهاد تسكين ياء المتكلم المفتوحة في الأصل قبل هاء السكت.

ولم يصرح بقول الشاعر:

جَعَلْـــتُ ومَـــا بِـــي جَفَـــاءٍ وَلا قلـــى أَزُورُكُـــمْ يَومـــاً وأَهْجُـــرُكُمْ شَـــهْراً[٤]

وجاء به شاهداً على انتصاب اسم الزمان المؤقت.

وقد استشهدوا جميعاً بشواهد سيبويه، ومما أورده ابن برهان من أبيات سيبويه:

---

(١) ديوان جرير، ص٣٦٠، وابن الأنباري، الإنصاف: ج٢، ص٤٧٦. وابن عصفور، علي بن مؤمن، المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الإله الجبوري، ج١، ط٢، ١٣٩٩هـ، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ص٢٣٤. والشريف الزيدي، البيان، ص٣١٥.

(٢) ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م، ص١٧٧. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٩.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢١. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣٤٨.

(٤) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٨٩.

يَـــا رُبَّ غَابِطِنَـــا لَـــوْ جَـــاءَ يَطْلُـــبُكُم لاقَـــى مُبَاعَـــدَةً مِـــنْكُم وَحِرْمَانَـــا[١]

أي: يا رب غابط إيانا، لأن "رب" لا تدخل إلا على النكرات، فالإضافة في تقدير الانفصال.

واستشهد بشواهد سيبويه الشريف الزيدي فقال: قال الشاعر:

فَلَـــوْلا رَجَـــاءُ النَّـــصْرِ مِنْـــكَ وَرَهْبَـــةٌ عِقابَـــكَ قَـــدْ صَـــاروا لَنَـــا كَـــالمَوَارِدِ[٢]

فأضاف إلى المفعول، والتقدير: نَرْجو نَصْرَكَ.

ووافقهم ابن الخباز فاستشهد على استكنان اسم ليس وهو ضمير الشأن، والجملة الاسمية خبرها بقوله: قال هشام أخو ذي الرمة:

هِـــيَ الـــشِّفَاءُ لِـــدَائي لَـــو ظَفِـــرْتُ بِهَـــا وَلَـــيْسَ مِنْهَـــا شِـــفَاءُ الـــدَّاءِ مَبْـــذُول[٣]

وتفرد ابن برهان عن الشريف الزيدي وابن الخباز، بدراسة بيت من الشعر، ويعـد لـه فـصلاً كقوله في باب (حتى)، إذ انه درس البيت الشعري:

أَلقَـــى الـــصَّحِيفَةَ كَـــيْ يُخَفِّـــفَ رَحْلَـــهُ والـــزَّادَ حَتَّـــى نَعْلِـــهِ أَلقَاهَـــا[٤]

والشاهد فيه على جر "نعله" على الغاية.

---

(١)انظر: ديوان جرير، ص٥٩٠،و سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٢٧. والمبرد، المقتضب، ج٣، ص٢٢٦. وابـن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٢١٣.

(٢) سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٨٩. والشريف الزيدي، البيان، ص٦٠٨.

(٣) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٧١. وابن الخبازو توجيه اللمع، ص١٤١.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٩٧. وابن جني، اللمع في العربية، ص٧٨. وابن برهـان، شـرح اللمـع، ج١، ص١٨٦-١٨٧.

ويمتاز ابن برهان عن نظيريه في أنه غالبا ما يسرد قصة القصيدة كقوله في (إنَّ) بمعنى "نعم"، قال ابن الزبير، وقد قال ابن فضالة بن شريك الأسدي: إنما أتيتك مستحملاً ولم آتك مستوصفاً، لعن الله ناقة حملتني إليك، فقال ابن الزبير: إن، وراكبها، فقال ابن فضالة:

أَرَى الحاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلا أُمَيَّةَ فِي البِلادِ
إِذَا لَمْ أَلقَهُمْ بِمِنَى فَإِنّي بِبَيْتٍ لا يَهَشُّ لَهُ فُؤَادِي
لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَو نَادَيْتَ حَيّاً وَلكِنْ لا حَيَاةَ لِمَنْ تُنَادِي
فَإِنَّ الأَمْرَ لَوْ قَلَّدْتُمُوهُ كَرِيمَاً خَالُهُ وَارَى الزِّنَادِ
مِنْ الأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آل حَرْبٍ أَغَرَّ كَغُرَّةِ الفَرَسِ الجَوَادِ
أَقُولُ لغِلْمَتِي: شُدّوَا رِكَابي لأَقْطَعَ بَطْنَ مكَّةَ فِي سَوَادِ
فَمَا لِي إِنْ أُجَاوِزْ ذاتَ عِرْقٍ إِلى ابن الكَاهليَّةِ من مَعَادِ

قال ابن الزبير: عيّرَني بشرٌ جدّاتي، وهي خير عمّاته[١]

وأما الاستشهاد بالرجز فاتفقوا جميعاً بالاستشهاد به فنرى ابن برهان يقول: "وقد وردت (وَجَدْتُ) متعدية إلى مفعول به واحد، وذلك قولهم: نشدت الشيء أنشده نشداناً، و: وَجَدْتُهُ أَجِدُهُ وِجْداناً.

قال الراجز:

أَنْشُدُ وَالبَاعِي يُحِسُّ الوِجْدَان [٢]

([١]) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٧٢ – ص٧٣.
([٢]) المصدر نفسه ، ج١، ص١١٤.

ومن استشهاد الشريف الزيدي به قوله: "قال الشاعر:

وَاللهِ ما لَيْلي بنامَ صاحِبُه [١]

فأدخل الباء على (نام) وبالإجماع أن (نام) فعل، وهذا جاء رداً على الكوفيين بأن الفعل يدخل عليه حرف الجر. ووافقهم ابن الخباز حيث إنه استشهد على جواز الوقوف على (مدرايه) بالهاء وبغير الهاء لأنه لم تلحقه علامة الندبة بقول الراجز:

أَنَا سُحَيمٌ وَمَعي مِدْرايَه [٢]

ونخلص إلى أنهم استشهدوا بالشعر بقصيدة ورجزه، فقد كان مقدماً عند ابن الخباز على غيره من مصادر الاحتجاج، ولكنه كون المصدر الثاني عند كل من الشريف الزيدي وابن برهان، ولم تختلف طريقة الاستشهاد به فيما بينهم، فقد ذكروا البيت كاملاً أو اقتصروا على موضع الاستشهاد وكانوا يذكرون الشاهد ويكررونه في نفس الموضوع ومواضع مختلفة وقد يصرحون بنسبة الأبيات إلى قائليها، وأحياناً لا ينسبون.

وقد أكثروا بالاستشهاد من شواهد سيبويه، واستشهدوا بطبقات الشعر إلا أن طبقة المولدين كانوا يأتون بها للتمثيل أو المعنى.

واختلف ابن برهان عنهم بدراسة بيت من الشعر وخصه بفصل، وأنه كان في أغلب الأحيان يذكر قصة البيت ومناسبته.

([١]) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١١٢. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٧١.

([٢]) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص٣٤٨.

وأما المادة النثرية، فكان الاستشهاد بها عندهم قليلاً وبنسب متفاوتة من شارح لآخر، وابن برهان بيّن أن المثل هو "القول الوجيز المرسل"، وأن الأمثال قد تشذ كثيراً وتشوه لتسير[١]. ويرى أن الأمثال "مما ترك فيه القياس، يسلم فيها لفظها من غير تصرف، ولذلك قلت للرجل: "الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ"[٢]. وأَطِرِّي إِنَّكِ نَاعِلَة[٣]، وتَحْسَبُهَا رَعْنَاءَ وَهِي بَاخِسٌ"[٤]. وقد أقلّ الشريف الزيدي بالاستشهاد بها ومن أمثاله: "فِي بَيْتِه يُؤْتَى الحَكَمُ"[٥]، وأما ابن الخباز فلحق بركبهم في الاستشهاد به ومثاله ما قاله في (باب المفعول به) عند الحديث على جواز تقديم المفعول على الفعل فجاء به تمثيلاً على ذلك "إِيّاكَ أَعْني فَاسْمَعي يا جَارَةُ"[٦].

وصفوة القول إنهم قد أقلوا في الاستشهاد بها.

---

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج٢، ص٤٢١.

(٢) المصدر نفسه، ج١، ص٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ج١، ص٥٨–ص٥٩. والميداني، مجمع الأمثال، ج٢، ص٦٨. والمثل يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوته على نفسه.

(٤) الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص١٢٣. ويضرب لمن يتباله وفيه دهاء.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص١١٦.

(٦) الميداني، مجمع الأمثال، ج١، ص٤٣. وابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٧٦.

٤-٣ المبحث الثالث: التأثر والتأثير

كل تلميذ له شيخ ينهل من معارفه، ويروي عطش فكره بمعلومات تثري من علمه ولا بد من هذا النبع المعطاء أن يؤثر برافديه، ويظهر هذا التأثير في كتبهم.

وها هم شراحنا الثلاثة قد ذكر في ثنايا طيات صفحاتهم إلى ذكر شيوخهم الذين استمدوا عنهم نور علمهم، فهذا ابن برهان يزين كتابه بلؤلؤة تلمع في ثنايا صفحاته واستضاء بعلم شيخه أبي القاسم علي الدقيقي ومثاله قوله في (باب إن وأخواتها) عند حديثه عن (إنما): "وروى أبو الحسن الأخفش عن العرب: إِنَّمَا زَيْدَاً قَائِمُ، فأعمل مع زيادة (ما).. كذلك سمعت شيخنا أبا القاسم الدقيقي يحكيه"[١].

والشريف الزيدي يعتمد قول شيخه أبي القاسم زيد بن علي عند طرحه لبعض مسائله ومعالجته لقضاياه ومنها قوله في باب (الكلام) عند حديثه عن اشتقاق الاسم: "قال شيخنا –رحمه الله– واشتقاق الاسم من السُّموِّ في المعنى غير ظاهر عند من لم يُنْعِم النَّظر في علم الاشتقاق، وذلك أن السُّموِّ هو العُلوُّ والارتفاع، والاسم لا يجتمع معناه مع هذا المعنى؛ إذ ليس في حدّه ما يدلّ على ذلك، ولكن إذا أنعمت النَّظر، وأنصفت نفسك تبين لك معناه في الاسم، وذلك أن الشيء إذا لم يكن له اسم كان مجهولاً خاملاً لا يذكر ولا يعرف، فيكون الاسم فيه معنى السُّموّ"[٢].

---

(١) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٧٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٧.

ويذكر ابن الخباز شيخه مجد الدين أبا حفص عمر بن أحمد الذي كان داعماً له في آرائه، فقال في (باب ظرف الزمان) عند حديثه عن (عند): "سألت شيخنا –رحمه الله–: لِمَ لَمْ تُصغّر؟، فقال: لأن تصغير الظروف يفيد التعريف، وعند مستغنيه عنه". [١]

واختلف ابن برهان عن غيره بذكر أحد المعاصرين له، وهو الربعي وإشارة ابن برهان إليه تدل على تأثره به، فقد ذكره في باب (الوصف) عند حديثه عن موافقة الصفة الموصوف، قال علي بن عيسى: لا توصف المعرفة، لأن صفة المعرفة لإزالة الاشتراك العارض على المعرفة، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض، وحكم النكرة ألا توصف إلا بنكرة؛ لأن المعرفة أحق بالتقديم فلم يجز، مع أنها أحق بالتقديم، أن تكون ثانية في المرتبة" [٢].

وصفوة القول إن ورود الربعي في شرح اللمع يدل على تأثر ابن برهان به، وإن كان قد تركه، فذكر صاحب بغية الوعاة أن الخطيب التبريزي سأل شيخه ابن برهان: كيف تركت الربعي، وأخذت عن أصحابه مع إدراكك له؟ فقال: كان مجنوناً، وأنا كما ترى، فما كنا نتفق [٣].

ونلاحظ أن شراحنا الثلاثة (ابن برهان، والشريف الزيدي، وابن الخباز) قد تأثروا بشيوخهم في دعم آرائهم النحوية.

وأما تأثير شراحنا بتلاميذهم فقد أفادوا من شيوخهم وتأثروا بهم إلا أن شراحنا لم يذكروا تلاميذهم في ثنايا كتبهن فكان التبريزي من أشهر تلاميذ ابن برهان، وابن الشجري من تلاميذ الشريف الزيدي إلا أن ابن الشجري لم يذكر في أماليه شيخه الشريف الزيدي. ومن تلاميذ ابن الخباز عز الدين أبو محمد عبد الوهاب.

---

(١) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص١٩٣.
(٢) ابن برهان، شرح اللمع، ج١، ص٢٠٣.
(٣) السيوطي، بغية الوعاة، ج١، ص١٨١.

ونخلص إلى أن لكل واحد منهم تلاميذ عدة استضاءوا بعلمهم، وتنوروا بنورهم، ورسخوا أقدامهم بمعارف كثيرة، إلا أنهم لم يذكر أحداً من علمائنا الثلاثة تلميذاً له في كتابه.

ونستنتج من هذه الموازنة أن القرن السابع الهجري الذي ينتمي إليه ابن الخباز لا يختلف بمنهجه وأساليبه عن القرن السادس الهجري الذي ينتمي إليه الشريف الزيدي.

فنلاحظ نقاط الاتفاق كبيرة لدرجة أننا نشعر وكأنهما من نفس القرن، فابن الخباز تابع نسج منوال القرن السادس.

وأما القرن الخامس الهجري الذي ينتمي إليه ابن برهان، فكان الاختلاف واضحاً في المنهج بالرغم من اتفاقه ببعض السمات مع أقرائه.

ونستنتج –أيضاً– أن شواهدهم الشعرية لا تختلف بعضها عن بعضها الآخر لا سيما أنهم جميعاً كان اتكاؤهم على شواهد سيبويه وغيره من النحاة السابقين.

هذا وإن طريقتهم بالاستشهاد واحدة؛ إلا أن هذه الأبيات قد يختلف من واحد لآخر فالمقياس هنا الكم.

ومن خلال سماتهم المنهجية نستنتج أن كتبهم تعليمية تقوم على توصيل المعلومة لمتلقيها بيسر وسهولة، وتقدم العلم والمعرفة الدراسية بأوضح صورة.

الفصل الخامس

تقويم الكتاب

٥-١ المبحث الأول: مذهب الشريف النحوي

٥-٢ المبحث الثاني: اختيارات الشريف الزيدي

٥-٣ المبحث الثالث: مصطلحات الشريف الزيدي

٥-٤ المبحث الرابع: خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف

٥-١ المبحث الأول: مذهب الشريف النحوي

يظهر لي أن مذهب الشريف الزيدي هو مذهب البصريين لا سيّما وأنه يشرح كتاب "اللمع في العربية" لابن جني الذي يعد من أفذاذ وأكابر علماء البصرة.

وكتاب صاحب اللمع مليء بالآراء والشواهد التي مصدرها كتب تعود إلى البصريين وهو يأخذ من أقوالهم ويَرِدً من مصادرهم ومنابعهمّ.

ويغلب الظن على بصرية الشريف من خلال كتابه "البيان" هذا؛ إذ أن المسائل التي تناولها الشريف في هذا الكتاب تسير على المذهب البصري وإن لم يصرح بذلك، وكذلك كان يقول في شرحه "قولنا" أو "قلنا" وهذا دليل على بصريته، ومثاله ما قاله في باب (خبر المبتدأ): "وكل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا وقع خبراً عن المبتدأ فإن المراد به أنه قام مقام الخبر وناب عنه، وإنما أطلق عليه الخبر مجازاً، ألا ترى أن قولنا: زيدٌ خلفك، التقدير: زيد مستقر خلفك، فـ (زيد) مبتدأ، و(مستقر) خبره، ثم حذف الخبر تخفيفاً للعلم به، وأقاموا الظرف مقامه، وكان في (مستقر) ضمير مرفوع بأنه فاعل، فنقلوه إلى الظرف، فصار الظرف يرفع الضمير، كما كان (مستقر) يرفعه، فلفظ الظرف بأنه مفعول (مستقر) وموضعه رفع؛ لأنه خبر المبتدأ وفيه ضمير مرفوع بالظرف لنيابته عن (مستقر) فاعلم ذلك"[١].

ومما يؤكد بصرية الشريف الزيدي أنه يميل لآراء علماء البصرة كسيبويه والمبرد وغيرهم عند حديثه عن المسائل الخلافية، فقد سار على ما دأب عليه نحاة البصرة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك:

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١١١.

قوله في باب (إعراب الاسم الواحد: "فسيبويه، ومن وافقه[١] يقول: إن الألف واللام والإضافة إذا دخلت على الاسم الذي لا ينصرف، أزالت عنه شبه الأفعال؛ لأن الألف واللام والإضافة لا يدخلن على الأفعال، فإذا دخلت على اسم لم يبق بينه وبين الفعل مشابهة، فجرى بوجوده الإعراب وامتنع دخول التنوين عليه لأجل الألف واللام والإضافة، إذ كانا لا يجتمعان، وهذا قول معتمد"[٢].

وهنا اعتمد الشريف قول سيبويه ومن وافقه كالمبرد والسيرافي في أن الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام والإضافة، أزالت عنه شبه الأفعال، فموافقة الشريف لهؤلاء العلماء الكبار دليل على اتباعه لمذهبهم البصري.

ووافق البصريين حين قال: "اعلم أنّ المبتدأ أبداً رفع، والمرفوع لا بدّ له من عامل يؤثر فيه الرفع، إما ظاهر إلى اللفظ أو من جهة المعنى، والعامل في المبتدأ هو الابتداء، والابتداء: هو تعري الاسم من العوامل اللفظية، نحو (إن) وأخواتها، و(كان) وأخواتها، و (ظننت) وأخواتها، وكون الاسم أولاً لثان يكون الثاني خبراً عنه ومسنداً إليه[٣].

وحين تحدث عن المنادى المفرد العلم بأنه مبني وليس معرباً في باب (النداء) قال: "فأما الأسماء الأعلام، فنحو: زيد وعمرو، فهي في النداء مبنية على الضم عند البصريين ومعربة عند الكوفيين، والذي أوجب بناءها وقوعها موقع أسماء الخطاب، نحو (أنت) و(رَأَيْتُكَ) هذا ما

---

(١) وافقه: المبرد، والسيرافي، والزجاج، والزجاجي، انظر: سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٧، والمبرد، المقتضب، ج٣، ص ٣١٣.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ٤٨.

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٠.

أملاه علينا شيخنا أبو القاسم زيد بن علي رحمه الله، فلما كانت أسماء الخطاب مبنيـــة صـــارت الأعلام بوقوعها موقعها مبنية[١].

وقال الشريف في باب (الترخيم): "اعلم أن العرب لم ترخم إلا ما كان مفرداً، علماً، علـــى أكثر من ثلاثة أحرف منادى، طلباً للتخفيف، أو كان فيه هاء التأنيث، سواء كـــان علـــى ثلاثـــة أحرف أو أكثر، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين يجوز ترخيم الثلاثي"[٢].

ومما يؤكد بصريته –أيضاً– حديثه عن فعل الأمر من الأفعال المبنية في بـــاب (إعـــراب الأفعال وبنائها) حيث قال: "الثاني: أمثلة الأمر للمواجه مما لا حرف مضارعة فيه، وهو مبنـــي على السكون؛ لأن السكون هو الأصل في البناء، وإذا جاء الشيء على أصله لـــم يحـــتج إلـــى تعليله، هذا مذهب سيبويه والبصريين، وعند الكوفيين أنه معرب، والتقدير فيه لام محذوفه، فـــإذا قلت: اضرب كان التقدير: لتضرب، وأجيب عن ذلك بأن عوامل الأفعال لا تعمل مـــع الحـــذف، وأيضاً فإن خطاب المواجه بالتاء لم يكثر في كلام العرب حتى يخفف بالحذف، فلما كان كـــذلك وكان هذا الفعل للمواجه، ليس في أوله إحدى الزوائد الأربع، صح أنه مبني غير معرب[٣].

وفي معرض حديثه عن (نِعْمَ وبِئْسَ)، قال: "وأما (نِعْمَ) ففعل ماض مبني على الفتح غيـــر متصرف وضع للمدح العام، و (بئس) فعل ماض –أيضاً– موضوع للـــذم العـــام هـــذا مـــذهب البصريين، وعند الكوفيين: أنهما اسمان"[٤].

وقال الشريف في باب (المفعول معه): "اعلم أن المفعول في هذا الباب ينتـــصب بالفعـــل الذي قبله بتوسط الواو؛ وذلك أن العفل لازم لا يعمل في مفعول، فعدّوه بحرف الجر الذي هـــو

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٤.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٤.
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١٤.
(٤) المصدر نفسه، ص ٤٧١.

(مع)؛ لأن (مع) هي للجمع بين الشيئين، وللمصاحبة بينهما، واشتراكهما في الفعل تقول: جاء زَيْدٌ مع عَمْرٍو، بمعنى أنهما اصطحبا واشتركا في المجيء، فما بعد (مع) مجرور في اللفظ، وهو في المعنى مرفوع بالمجيء، وموضع (مع) نصب على الظرف بالفعل المقدم، إلا أن العرب توسعت، فحذفت (مع)، وأقامت الواو مقامها؛ لأن الواو للاشتراك كما أن (مع) للاشتراك، فوصل الفعل إلى ما بعد الواو فنصبه، فالواو ها هنا مجردة من العطف، قائمة مقام (مع) غير عاملة فيما بعدها"[١].

ففي هذه المسألة ذهب الشريف مذهب البصريين الذين ذهبوا إلى أن المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[٢].

ونخلص من هذه النماذج أن الشريف الزيدي بصري المذهب؛ لما نراه من خلال موافقته لآراء البصريين واحتجاجاتهم وترجيحها على آراء خصومهم. فهو يرى أن مذهبهم قوي الدليل ثابت الحجة، فلذلك يؤيدهم في معظم آرائهم.

ومن الأدلة على مذهبه البصري اعتماده على مصطلحاتهم النحوية مع علمه بمصطلحات الكوفية، وإن مصطلحاتهم البصرية لها حصة الأسد في كتاب الشريف (البيان). وسأتحدث عن مصطلحاته النحوية بالتفصيل في مبحثه إن شاء الله.

وصفوة القول إن مذهب الشريف الزيدي النحوي، هو المذهب البصري، وذلك من خلال ما عرضناه من مسائل نحوية تصب في قالب البصريين، وكذلك مصطلحاته البصرية التي استخدمها في هذا الشرح كما سنراها لاحقاً، ويؤكد بصريته ذكره لبعض العبارات كـ "قولنا" والتي تشير إلى البصريين، فهذه أدلة تبرهن على بصرية مذهبه.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ، ص ٢١٥.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٤٨.

٥-٢ المبحث الثاني: اختيارات الشريف الزيديّ

شرح الشريف الزيدي كتاب "اللمع في العربية" لابن جني، فكانت له اختياراته التي تبين ملامح شخصيته النحوية، وسعة اطلاعه، ومعرفته العلمية، وتبين أنه صاحب آراء خاصة به تظهر براعته في علم النحو، وأنه لم يكن تابعاً في كل ما يقوله صاحب اللمع، أو ما يردده العلماء، ومن هذه الاختيارات:

- عدم جواز تقديم أخبار (ما زال)، و (ما برح)، و (ما انفك)، و (ما فتئ) عليها:

قال الشريف الزيدي في باب (كان وأخواتها): فأما (ما زال) و (ما برح) و (ما انفك) و (ما فتئ) فإن لا يجوز أن تتقدم أخبارها عليها أنفسها فإن وضعت مكان (ما) عرف نفي جاز التقديم، فتقول: قائماً لا يزال زيد، وكان (أبو الحسن بن كيسان) يجيز قائماً ما زال زيد، وهذا لا يصح؛ لأن (ما) لها صدر الكلام بدليل دخولها على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال فلا يتقدم عليها ما في خبرها؛ لأنه صلة لها"[١].

نلاحظ في هذه المسألة أن الشريف الزيدي يختار عدم جواز تقديم أخبارها عليها؛ لأن (ما) من الألفاظ التي لها صدر الكلام، وهي تدخل على المبتدأ وخبره وعلى الأفعال ولذلك لا يتقدم خبرها عليها، لأنه صلة لها، وبيّن الشريف أنه يجوز أن يتقدم خبرها عليها إذا وضعت مكان ما حرف نفي كـ (لا) مثلاً، وفي هذه المسألة يخالف الشريف ابن كيسان الذي يجيز تقديم أخبار (ما زال) و (ما انفك) و (ما برح) و (ما فتئ) عليها.

- رفع الاسم بعد (كان) تشبيهاً بالفاعل، ونصب الخبر تشبيها بالمفعول به:

قال الشريف الزيدي: "ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ أو الخبر ارتفع المبتدأ بعدها تشبيهاً بالفاعل من حيث إنه واقع بعد فعل وإن لم يكن فاعلاً بالحقيقة هو مشبه بالفاعل،

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٤٧.

وانتصب الخبر تشبيها بالمفعول به وإن لم يكن مفعولاً من حيث إنه واقع بعد فعل واسم كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، هذا مذهب البصريين، وعند الكوفيين أن الاسم بعد (كان) رفع بالابتداء على ما كان عليه قبل دخولها، والخبر منصوب على الحال، وهذا لا يصح؛ لأن الخبر يكون معرفة والحال لا يكون معرفة إلا في النادر، والخبر هاهنا يقع معرفة في الأكثر الشائع، نحو قولك: كَانَ زَيْدٌ أَخَاك، وكان عمرو أباك، وأشباه ذلك"[١].

يعرض الشريف الزيدي في هذه المسألة رأي نحاة البصرة الذين ذهبوا إلى أن الاسم بعد (كان) رفع تشبيهاً بالفاعل، وخبره نصب تشبيهاً بالمفعول به، وأما رأي نحاة الكوفة فذهبوا إلى أنه رفع بالابتداء، وخبره نصب على الحال.

ونلاحظ أن الشريف اختار ما ذهب إليه البصريين، وخالف رأي الكوفيين، وبين أنه لا يصح أن يكون الخبر منصوباً على الحال؛ لأن الخبر هنا معرفة ويندر وقوع الحال معرفة.

- بناء الاسم الواقع بعد (لا) على الفتح:

قال الشريف الزيدي في باب (لا) في النفي بعد عرضه لآراء العلماء حول فتحه الاسم الواقع بعد (لا) فتحه إعراب أم فتحه بناء: "والذي يجب أن يعتمد في هذا الباب أن (لا) لما دخلت على الأسماء والنكرات ولم تفارقها وكثرت معها حذفوا التنوين منها، وبنوها على أخف الحركات، وهي الفتحة لكثرة دورانها، فصار الاسم الواقع بعد (لا) مبنياً على الفتحة كما بني (زيد) في النداء، في قولنا: يا زيد، على الضم"[٢].

عرض الشريف اختلاف النحاة في هذه المسألة، فقد ذهب سيبويه إلى أن الفتحة في الاسم الواقع بعد (لا) فتحة إعراب لا فتحة بناء، ولكنها منع منها التنوين، حيث قال في الكتاب: "(ولا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٤.

تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم وهو الفعل وما أجري مجراه؛ لأنها لا تعمل إلا في النكرة"[١].

وذهب السيرافي إلى أن العامل يعمل في الشيء ويمنع التصرف، ولا يكون هذا مبطلاً لعمله, وأعطى مثالاً كقوله: (حبذا زيد)، (حب) فعل ماضٍ و (ذا) فاعله، وجعلا جميعاً كشيء واحد، ولا يمنع ذلك أن يكون (حب) قد عمل في (ذا)، فكذلك لا يمنع أن تكون (لا) قد عملت في (رجل) ومنع التنوين، في قولنا: "لا رجل في الدار" وأما شيخ الشريف زيد بن علي، فذهب إلى أن الأسماء التي ينفى بها الجنس مبنية على الفتح، وهذا نفس رأي المبرد، بينما الزجاج ذكر أنها فتحة إعراب لا فتحة بناء[٢].

ونلاحظ أن الشريف الزيدي اختار بناء الاسم الواقع بعد (لا) على الفتح، ويتبع بذلك رأي كل من أبي القاسم زيد بن علي والمبرد.

– يلي الاسم الأول لهمزة الاستفهام كما ولي الاسم الثاني لـ (أَمْ):

قال الشريف في باب (العطف) عند حديثه عن معنى (أم): "فـ (أم) تقع معادلة للهمزة، أو مسوية في الاستخبار بين زيد وعمرو، والأحسن في هذا الباب أن يكون الاسم هو الذي يلي الهمزة، نحو قولك: أزيد عندك أم عمرو، ولو قلت: أعندك زيد أم عمرو لكان جائزاً، ولكن ليس بمنزلة: أزيد عندك أم عمرو؛ لأن الاسم إذا ولي الهمزة صار بمنزلة قولك: أم عمرو، فكما ولي

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٤٥.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٧٣ – ص ١٧٤.

الاسم الثاني لـــ (أم) كذلك ينبغي أن يلـــي الاســـم الأول للهمـــزة؛ لأن (عنـــد) لـــيس بمنزلـــة (عمرو)"[١].

إن (أَمْ) تقع معادلة لهمزة الاستفهام على معنى (أي)، كقولك: أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟ معناه: أَيُّهُما عِنْدك، واختار الشريف في هذه المسألة أن يكون الاسم هو الذي يلي الهمزة؛ لأنه بمنزلـــة الاسم الثاني الذي يلي (أم) وبالرغم من جواز أن تقول: أعندك زيد أم عمرو؟ إلا أن (عند) ليس بمنزلة (عمرو).

– تقام (إيا) مقام المضمر يكون وما بعدها مجروراً بالإضافة:

عندما عرض الشريف اختلاف النحاة حول (إِيّا) وما بعدها قال: (واعلم أن الاختلاف فـــي هذا الاسم إنما كان من حيث أن المضمر لا يضاف، وقد مضى بيانه؛ لأن الشيء لا يـــضمر إلا بعد تحققه وإزالة الإشكال، والإضافة تحدث تعريفاً وتخصيصاً لم يكن، فلما ثبت أن المـــضمر لا يضاف اشتبه ما وقع بعد (إِيّا)، والذي يقوى في نفسي في هذه الكلمة أنها ليست بمـــضمر فـــي الحقيقة بل أقيمت مقام المضمر على ما ذهب إليه السيرافي، ويكون ما بعدها موضعه مجـــرور بالإضافة بمنزلة الكاف في (غلامك) والهاء في (غلامه)، وأشباه ذلك"[٢].

نلاحظ أن الشريف الزيدي في هذه المسألة اختار بأن (إِيّا) ليست بمضمر وإنمـــا أقيمـــت مقام المضمر، ويكون ما بعدها مجروراً بالإضافة وهو بذلك يتبع ما ذهب إليه السيرافي، في أن (إيا) بمثابة اسم ظاهر، أضيف إلى مضمر وصار المضاف، والمضاف إليه كشيء واحـــد كمـــا تقول: رَأَيْتُكَ نَفْسَكَ، وَقُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ، فالنفس ظاهرة، وهي مـــضافة إلـــى الكاف وهي في الحقيقة الكاف ويكون ما بعد (إِيّا) مجروراً بالإضافة.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٠٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٨.

- أسماء الأعلام قبل النداء وبعده معارف:

قال الشريف الزيدي في باب (النِّداء): "فإن قال قائل: فإذا كانت (يا) تحدث تعريفاً بالقصد فما الذي أحدثت في زيد وعمرو وقد قصد نحوهما؟ قيل له: إن الأسماء الأعلام قبل النداء وبعده معارف وحرف النداء لم يحدث فيها تعريفاً وإنما أكدها، ومن الناس من يقول: إنا نتوهم زوال التعريف منها لاشتراك الأسماء، ثم يحدث التعريف بحرف النداء، وهذا ليس بصحيح، لأنا ننادي من لا يشركه في اسمه غيره نحو (الفرزدق) ولا إشكال في عِلميَّته"[١].

بين الشريف أن أسماء الأعلام معارف سواء قبل النداء أو بعده، وجيء بحرف النداء للتأكيد وخالف رأي المبرد الذي ذهب إلى أنه قد يتوهم بزوال التعريف بسبب اشتراك الأسماء: ورد الشريف عليه بأن هذا ليس صحيحاً، والسبب يعود إلى أنه ننادي الاسم الذي لا يشرك فيه غيره كالفرزدق.

- ألف (أَيْمُنٍ) جمع (يَمينٍ) قطع:

يعرض الشريف رأي الكوفيين في أن (أَيْمُنَ) جمع (يَمينٍ) ويستدل بذلك بقول الشاعر:

يَبْري لَها مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ[٢]

ويختار أن الألف في (أيمن) جمع (يمين) قطع، ويرد عليهم بأن الألف في قولهم هي ألف وصل وليس ألف قطع ويستدل بقول الشاعر:

فَقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدَتْهُمُ نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ الله مَا نَدْري[٣]

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ٣٦٦.

(٢) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٤٠٦.

(٣) المصدر نفسه ، ج١، ص ٤٠٧، والشريف الزيدي، البيان، ص ٥٨١.

حاشا في الاستثناء فعل وحرف جر: قال الشريف: "وقد يكون (عدا) و (خلا) و (حاشا) حروف جر فيكون ما بعدها مجروراً بها، تقول: جاء القوم عدا زيدٍ، وخلا عَمْرٍو، وحاشا أبي القاسم، قال:

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنّاً عَلَى المَلْحَاةِ والشَّتَمِ[١]

وإذا جعلت (حاشا) فعلاً فمستقبله (يحاشي) قال النابغة:

وَلا أَرى فَاعِلاً فِي النّاسِ يُشْبِهُهُ وَلا أُحاشِي مِنَ الأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ[٢]

وهي في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾ (يوسف: ٣١، ٥١) فعل، لامتناع أن يدخل حرف جر على حرف جر، فإن دخل على خلا وعدا وحاشا (ما) لم يكن إلا أفعالاً؛ لأن (ما) هاهنا مصدرية فتوصل بالأفعال"[٣].

إن هذه المسألة من المسائل المختلف فيها، فذهب البصريون إلى أن حاشا في الاستثناء حرف جر في حين ذهب الكوفيون إلى أنها فعل ماض[٤]، واختار الشريف الزيدي بأن تكون (حاشا) فعلاً ماضياً وحرف جر.

وصفوة القول إن للشريف الزيدي اختيارات وآراء تدل على أنه لم يكن مجرد تابعٍ أو ناقلٍ لآراء العلماء واختياراتهم، وإنما كان له اختياراته التي تنم عن شخصية نحوية، واستقلالية

---

(١) ابن الأنباري، الإنصاف ، ج١، ص ٢٨٠، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٤، ص ٢٦٩.
(٢) ابن الأنباري، الإنصاف ، ج١، ص ٢٧٨، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص ٨٥.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص ٢٣٤.
(٤) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص ٢٧٨.

في الرأي، وإن كانت هذه الاختيارات يسيرة، ولم تدخل على النحو شيئاً جديداً يعرف بـــه، وقــد يعود ذلك إلى أن النحويين قد استقصوا الكلام في جميع المسائل النحوية، إلا أن وجود جوانـــب من هذه المسائل والاجتهادات بها تظهر براعة وشخصية النحوي الفذ، وهذا ما نراه في صاحبنا الشريف الزيدي، فهو بارع في اختياراته وترجيحاته.

٥-٣ المبحث الثالث: مصطلحات الشريف الزيديّ

إن الناظر لشرح الشريف الزيدي (البيان) يرى أن مصطلحات الشريف الزيدي النحوية مصطلحات بصرية، وإن كان هناك بعض المصطلحات الكوفية وهو ينهج نهج البصريين في تسمية مصطلحاتهم، وهذا دليل على بصريته، ومن أهم المصطلحات البصرية التي استعملها في شرحه ما يلي:

- الفعل المتعدي: يقول الشريف عنه: "اعلم أن الأفعال المتعدية على ضربين: ضرب منها ما يتعدى إلى مفعول واحد، والآخر يتعدى إلى مفعولين، وما يتعدى إلى مفعولين فهو على ضربين: أحدهما: يجوز أن تقتصر على أحدهما والآخر: لا يجوز الاقتصار على أحدهما، فأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فهي أفعال الشك واليقين"[١]، فهو بذلك يوافق البصريين في هذه التسمية، ويخالف الكوفيين الذين يسمونه الواقع[٢].
- الظرف: وقد سماه الظرف، في حين يسمى عند الكوفيين الصفة أو المحل[٣].
- المفعول له: وسماه الشريف مفعول الغرض، فقال: "يسمى مفعول الغرض، ومفعولاً له، وهو جواب (لِمَ)، وهو منصوب بالفعل الذي قبله، وإنما يذكر عذراً"[٤].

وهو يوافق البصريين الذين سموه المفعول له[٥]، وإن سماه بمصطلح (مفعول الغرض) أيضاً، وسمي بالشبيه بالمفعول عند الكوفيين، وقالوا أنه ينص بالخلاف[٦]، وهو بذلك يخالفهم.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص ١٣٢-ص١٣٣.
(٢) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٢.
(٣) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج١، ص٣٨.
(٤) الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٢.
(٥) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦٥.
(٦) ابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٤٦٥.

- المفعول معه: وذهب الشريف مذهب البصريين في تسميته بالمفعول معه، بينما أطلق أهل الكوفة عليه الشبيه بالمفعول، وذكر الشريف أن المفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو[١]، وقال الزمخشري عنه: "إنما ينصب إذا تضمن فعلاً كمثل: ما زلت أسير والنيل"[٢]، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف[٣]، وذلك لأن المعطوف صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى، فخالفه في الإعراب، كما انتصب الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف قبله، ورأى الفراء أن علة نصبه الصرف؛ لأنه يصرف المضارع والمفعول معه عما قبله فلا تعتبر الواو عاطفة[٤].

- المفعول المطلق: بين الشريف أن المفعول المطلق هو المصدر، وأن الفعل مشتق من المصدر[٥]، وهو يوافق البصريين في هذا، ويخالف الكوفيين الذين سموه الشبيه بالمفعول[٦].

- التمييز: ويقول عنه: "اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين بمعنى واحد، ولفظ المميز لا يكون إلا نكرة"[٧]، فقد استعمل المصطلح البصري (التمييز) بالإضافة إلى أنه سماه (التفسير) كما سماه الكوفيون، وهو بذلك يوافق البصريين والكوفيين.

- حروف الجر: إن حروف الجر عنوان أحد أبواب شرح الشريف، وقد تناولها بالتفصيل[٨]، وهي مصطلح بصري، في حين يسمى المصطلح الكوفي بالخفض، وغلب على الشريف

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٥.
(٢) انظر الزمخشري، المفصل في علم العربية، ط٢، تصوير دار الجيل، بيروت، د.ت، ص٥٦.
(٣) ابن الأنباري، الإنصاف، ج١، ص١٥٥.
(٤) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٣٣.
(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص١٨٥.
(٦) السيوطي، همع الهوامع، ج١، ص١٦٥.
(٧) الشريف الزيدي: البيان، ص٢٢٥.
(٨) المصدر نفسه ، ص٢٤٢-ص٢٥٦.

استعمال المصطلح البصري، وإن كان يذكر أحياناً مصطلح (الخفض)، إلا أن ذلك لا يقاس بالنسبة للكم الهائل في ذكر مصطلح (الجر) في كتابه (البيان).

- البدل: استعمل الشريف مصطلح البدل كما استعمله نحاة البصرة، وأما نحاة الكوفة فأطلقوا عليه مصطلح الترجمة، وأضاف الفراء[١] أنه يسمى التكرير والتبيين والتفسير أيضاً، فوافق الشريف البصريين في هذه التسمية، وخالف المصطلح الكوفي.
- الصرف: وفي معرض حديثه عن الصرف، قال: "...وليس لقائل أن يقول: لم صرفت الأسماء؟ لأن الأصل في الأسماء الصرف..." [٢]، وبذلك يسمي الصرف كما يسميه البصريون، وأما أصحاب المذهب الكوفي فيسمون المصطلح بالإجراء.
- العطف أو النسق: وقد جمع بين المصطلح البصري والكوفي، فقال في عنوانه (باب العطف وهو النسق)[٣]، وبذلك يستعمل مصطلح البصريين، ويسميه النسق كما سماه الكوفيون.
- الضمير أو المضمر: فقد تحدث عن أنواع المضمرات (المتصل والمنفصل)، فقال: "اعلم أن الضمير المنفصل إنما سمي منفصلاً لانفصاله عن الفعل وتقدمه عليه، والمتصل سمي متصلاً؛ لأنه لا ينفك عن العامل على قدر العامل فيه، فهو أبداً غير منفصل عما يعمل فيه ولا يجوز أن يتقدم عليه، ولا يفصل بينه وبينه بخلاف المنفصل؛ لأن المنفصل بانفصاله صار بمنزلة الاسم الظاهر"[٤]، فهو يستخدم مصطلح البصريين، ولا يستخدم ما أسماه أهل الكوفة بالكناية أو المكني[٥].

---

(١) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٥١.
(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٩٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٩٥.
(٤) المصدر نفسه ، ص٣٢٧.
(٥) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٣، ص٨٣.

- ضمير الفصل: وعند حديثه عن ضمير الفصل، قال: "وأهل الكوفة يسمون الفصل: العماد"[١].

- ضمير الشأن أو القصة: وحين تحدث عن ضمير الشأن والقصة قال: "ولا يحتاج أن يرجع في الجملة الخبرية ضمير إلى المضمر الذي هو الشأن؛ لأن الجملة للشأن في المعنى"[٢]، وهو بذلك يخالف الكوفيين الذين يسمونه بالمجهول[٣]، ويسمى (العماد) عند الفراء[٤].

- لا النافية للجنس: فقد سماها (لا النافية للجنس) كما تسمى عند البصريين بينما تسمى عند الكوفيين بـ (لا التبرئة)[٥].

- حروف النفي: فالشريف يسمي (ما، لم، لمّا، لا) حروفاً للنفي، وهو بذلك يستعمل اصطلاح البصريين، في حين يسمى المصطلح عند الكوفيين (حروف الجحد) [٦].

- الحال: قال الشريف في باب (الحال): "اعلم أنّ الحال معتبرة بجواز إدخال (كيف) على الفعل والفاعل، فتقول: كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ، فيكون الجواب: رَاكِباً أَوْ ماشياً، أو غير ذلك، وإنما سميت حالاً؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما أتت فيه، ولا يجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولما لم يقع من الأفعال، والحال تشبه الظرف من حيث أنها مفعول فيه،

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٠.

(٣) القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، السعودية، د.ت، ص٢٢-ص٢٣.

(٤) الفراء، معاني القرآن، ج١، ص٥١.

(٥) المصدر نفسه، ج١، ص١٢٠.

(٦) المصدر نفسه، ج١، ص٥٢.

وتشبه المفعول به من حيث أنها واقعة بعد فعل وفاعل، قد تم الكلام دونها"[١]. نلاحظ أنه يستخدم مصطلح (الحال) وهو مصطلح بصري، ولم يستخدم المصطلح الكوفي (القطع).

- عطف البيان: وقال الشريف عنه: "...ولما كان اسماً جامداً غير مشتق من فعل، ولا هو تحلية ولا نوع من أنواع الصفات سموه بياناً؛ لأنهم جاؤوا به للبيان"[٢]، وعطف البيان مصطلح للبصريين، وأما مصطلح الكوفيين فيسمونه بالتقريب: وبذلك يوافق الشريف البصريين.

ونلاحظ من خلال ما سبق أن الشريف الزيدي كان يستعمل المصطلحات البصرية في كتابه، وعلى الرغم من اتباعه للبصريين في معظم مصطلحاتهم إلا أنه قد وافق نحاة الكوفة في تسميتهم (التفسير) لمصطلح التمييز، وكذلك سموا العطف باسم (النسق)، ولم يخالفهم الشريف الزيدي بذلك، بل جمع بينه وبين المصطلح البصري في عنوان الباب، كقوله "باب العطف وهو النسق".

ونلاحظ أنه قد جاء باصطلاح جديد، وذلك عندما سمى (المفعول له) بمصطلح (مفعول الغرض).

ونخلص إلى أن الشريف يهتم بالمصطلح البصري أكثر من المصطلح الكوفي، وهذا يدل على أنه بصري المذهب.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٢١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٩٤.

٥-٤ المبحث الرابع: خصائص الكتاب والمآخذ على شرح الشريف

خصائص كتاب البيان:

إن الناظر والدارس لكتاب البيان في شرح "اللمع"، يجد مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الكتاب منها ما يلي:

- يقوم الكتاب على منهج ذكر القاعدة النحوية ثم يقوم بعد ذلك بعرض الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر، ومثال على ذلك: قوله في باب (كان وأخواتها): "اعلم أن (كان) وأخواتها لما كانت أفعالاً متصرفة أجريت مجرى الأفعال في تقديم المفعول، فكما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً، وضَرَبَ عَمْراً زَيْد، وَعَمْراً ضَرَبَ زَيْد، كذلك كانت (كان) وأخواتها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(الروم: ٤٧) [١].

- يركز الكتاب على الإكثار من الشواهد القرآنية والشعرية، والتقليل من شواهد الحديث الشريف.

- يكثر الكتاب من العلل النحوية، فهو عندما يعرض القاعدة، ويقوم بشرحها وتفسيرها يقوم بذكر العلل التي تؤكد ما يريد، ومن ذلك ما قاله في باب "المعرفة والنكرة": "وأما المنفصل فإن معناه (في) غيره فأشبه الحروف فإن قال قائل: فإذا كان المضمر معناه في غيره فهلاّ اكتفوا بالظاهر الذي معناه فيه ولم يحتاجوا إليه، قيل له: إن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك والاشتباه، فإذا أرادوا تخصيصها وتمييزها وصفوها، نحو قولك: مَرَرْتُ بِزَيْدِ العاقل والظريف

([١]) الشريف الزيدي، البيان، ص١٤٦.

والعالم وأشباه ذلك، والمضمر لا يلتبس ولا يشتبه فاستعمل المضمر لرفع اللبس، وإزالة الاشتراك الذي كان في الظاهر"[١].

– يكثر المؤلف في كتابه من الفعل "اعلم" في بداية الأسلوب التربوي التعليمي للمخاطب.

– يقوم الشريف في بعض أبواب كتابه على ذكر آراء النحاة وخلافاتهم، ويقوم بعرضها بإسهاب وذكر الشواهد لكل فريق، وهذا يدل بأنه صاحب دراية وعلم واسع وبراعة في عرض الآراء وترجيح رأي على آخر.

– يتميز الكتاب بأنه تعليمي في مجمله، يذكر القاعدة ثم يشرحها ويفسرها، وهذه الخاصية بارزة في كل أبواب الكتاب حيث لغة المباشرة، ولغة مخاطبة المتعلم، وهو كتاب واضح الأسلوب والعبارة لا يحتاج إلى أعمال الفكر، وهذا من مقومات المنهج التعليمي.

– يلجأ صاحب الكتاب لتكرار كلمة "والله أعلم" وقد ترد هذه الكلمة خلال الشرح لتوضيح دلالة بعض الكلمات، حيث يستشهد بنص ثم يوضح المعنى، وبعد ذلك التوضيح يختم بـ "والله أعلم" وقد ترد في نهاية الأبواب وأحيانا يقول "والله أعلم بالصواب". وهذا إن دل إنما يدل على الأسلوب التربوي التعليمي في مخاطبة المتلقي وتسهيل إيصال المعلومة واتباع أسلوب التواضع للعالم حيث لا يجزم بإعطاء المعنى لوحده بل يترك للمخاطب رأيه واجتهاده في الشرح.

– يجمع في كتابه القواعد النحوية والصرفية بإيجاز غير مخل.

– يهتم صاحب الكتاب بإثارة الاعتراضات حول بعض المسائل النحوية فيضع الأسئلة والأجوبة لها، وهو بذلك لديه القدرة على تحليل المسائل تحليلاً دقيقاً.

([١]) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٢٢–ص٣٢٣.

– يبتعد الشريف الزيدي عن التكرار والإعادة، ولذلك يكثر في ثنايا شرحه عبارات الإحالة كـ"قد مضى، سيأتي...".

– يقوم الكتاب على إيراد نص كتاب "اللمع في العربية" لابن جني ثم شرحه وتوضيحه، مما يشكل نسخة جديدة "للمع" مع توضيحه وشرحه.

– ومن أهم خصائصه أنه يحفظ لنا نصوصاً نحوية ثمينة اقتبسها من كتب نحاة أعلام،كسيبويه والسيرافي وزيد بن علي الفارسي... وهذه النصوص نجدها في ثنايا صفحات شرح الشريف.

مآخذ على شرح اللمع للشريف الزيدي:

يمتاز كتاب "البيان في شرح اللمع" بسمات جمة[١]، لكنه لا يخلو من بعض الشوائب ومواطن الخلل، وأن يكون عرضة للسهو والهفوات، فلا كتاب كاملا إلا كتاب الله –عز وجل– وحده.

ولا شك أن ثمة بعض المآخذ التي يمكن أن تعزى إليه، إلا أن ورود مثل هذه المآخذ لا تجعل الكتاب مطعوناً فيه، فنحن بشر نخطئ ونصيب، وكفى بالمرء نبلاً أن تعد معايبه؛ حيث أن شعوري بمعرفتي المتواضعة لم ترتق لنقد مثل هذا العالم النحوي، وإليك بعض هذه الأمثلة:

– مآخذ على شواهد القرآن الكريم:

يؤخذ على الشريف الزيدي استشهاده في الآية الكريمة ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ أي: عامهين[٢] على رفع المضارع في جواب الأمر من سورة الأعراف، وهذا مأخذ من

---

(١) انظر الرسالة ذاتها، ص١٩٦ .

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٥٦.

الشريف؛ لأن صواب الآية قال تعالى: ﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأعراف: ١٨٦) وفي هذه الآية لا شاهد فيها.

وقد وردت في سورة الأنعام الآية الكريمة قال تعالى: ﴿ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (الأنعام: ١١٠) وهذه الآية – أيضاً – لا شاهد فيها.

وقد ذكر ابن مجاهد في كتابه السبعة أن أبا عمرو وعاصم قرا ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالياء مع الرفع، وقرأ حمزة والكسائي {وَيَذِرْهُمَ } بالياء مع الجزم، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر ﴿ وَنَذَرُهُمْ ﴾ بالنون والرفع[١].

وأما صاحب الكشف عن وجوه القراءات فقد خرّج قراءة {نَذَرُهُمْ} بالنون والرفع على القطع والاستئناف على معنى ولكن نذرهم، وخرّج قراءة ﴿ وَيَذَرُهُمْ ﴾ بالياء والرفع على القطع والاستئناف على معنى والله يذرهم، وخرّج {يَذَرْهُمْ} بالجزم عطفاً على موضوع الفاء التي هي جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ ﴾؛ لأن موضعها وما بعدها جزم، إذ هي جواب الشرط[٢].

وأجاز سيبويه قراءتي الجزم والرفع، فقال: "وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ، قال تعالى: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع

---

(١) ابن مجاهد، السبعة، ص٢٩٨. وابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ج٢، ص٢٧٣.

(٢) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات، ج٢، ص٤٥٨.

الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره"[١].

وذكر الأخفش في معاني القرآن في تخريج قراءة الرفع بالإضافة إلى ما ذكر مكي، العطف على ما بعد الفاء وهو مرفوع، وذكر قراءة الجزم بالعطف على موضع الفاء وهو الجزم[٢]، وهذا ما أشار إليه النحاس[٣].

وأما ابن يعيش ففسر معنى العطف على الموضع في تخريجه قراءة الجزم، وقال: "فالجزم بالعطف على الجزاء وهو (فلا هادي له)؛ لأن موضعه جزم، والمراد بالموضع أنه لو كان الجواب فعلاً لكان مجزوما"[٤].

وأما الشريف الزيدي فقد يكون قصد الآية الكريمة قال تعالى: ﴿ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (الأنعام: ٩١) لتكون شاهداً على رفع المضارع في جواب الأمر.

واعتقد أن هذا الخطأ لم يكن مقصوداً؛ لأن الإنسان عندما يملي ما يوجد في مخزونه الفكري من محفوظات قد ينقله ذهنه إلى شيء آخر يشابهه دون قصد.

وقد نسب الشريف الزيدي قراءة الآية الشريفة ﴿ يَعِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ (الزمر: ١٦) إلى أبي عمرو بن العلاء[٥]، إلا أنه لم يكن معروفاً عند القرّاء قراءة هذه الآية بإثبات الياء عن أبي عمرو، وإنما نسب ذلك إلى رويس، فقد قال صاحب الإتحاف: "...واختلف عن رويس في" يا

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص٩٠.

(٢) الأخفش، معاني القرآن، ج١، ص٦٢-ص٦٣.

(٣) النحاس، أحمد بن محمد، إعراب القرآن الكريم، تحقيق غازي زاهد، ج٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ، ص١٦٥.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص٥٥.

(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص٣٨٠.

عباد" : فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك ، والآخرون على الحذف وهو القياس، فإنه قاعدة الاسم المنادى "[١].

– مآخذ في شواهد الشعر:

نسب أبو الفتح في لمعه بيتاً للشاعر أمية وهو:

بِالوَارِثِ البَاعِثِ الأَمْوَاتُ قَدْ ضَمَنْتَ إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدهَارِير[٢]

لم يشر الشريف إلى أن هذا البيت ليس لأمية بن أبي الصلت،وإنما اتّبع الشّريف صاحب "اللمع" في ذلك.وقد نسب النحاة البيت إلى الفرزدق.

كما وأنه سكت على نسبة أبي الفتح إلى العجاج في:

يَا حَكَمُ الوارِثُ عَنْ عَبْدِ المَلِكْ[٣]

وهذا الرجز لرؤبة وليس للعجاج.

وقد يعود السبب في ذلك أن الشريف لا يركز على قائل الأبيات ولا يعنيه هذا بقدر ما يعنيه المفهوم النحوي وإيصال المعلومة.

والجدير بالذكر أن ما سأذكره هو من أقوال المحقق، وأما ما فعلته فهو أنني عدت إلى المصادر، وقد تبين لي صحة ذلك.

---

(١) البنا، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، حققه وقدّم له شعبان محمداسماعيل،ج٢،ط١(١٩٨٧م)،عالم الكتب،بيروت،مكتبة الكليات الأزهرية،القاهرة،ص٤٢٨.

(٢) ديوان الفرزدق، ج١، ص٢١٤. وابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٩٥. وابن الشجري، الأمالي، ج١، ص٤٠. وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج١، ص١٠٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٥٢. والشاهد على مجيء الضمير المتصل مع القدرة على المنفصل وذلك في ضرورة الشعر.

(٣) ديوان رؤبة، ص١١٨. وابن الأنباري، الإنصاف، ج٢، ص٦٢٨. والشريف الزيدي، البيان، ص٣٧٢. والشاهد على جواز الرفع في نعت الاسم المفرد المضموم بمفرد.

ويعدّ مأخذاً سكوت الشريف الزيدي على تلفيق ابن جني عجز بيت الشعر:

فَـــــلا لَغْـــــوٌ وَلا تَـــــأثيمَ فيهـــــا وَمَـــــا فَـــــاهُوا بِـــــهِ أَبَـــــداً مُقِـــــيمُ[١]

وهو بيت لأمية بن أبي الصلت، وقد لفقه ابن جني من بيتين من قصيدة واحدة، والأبيات هي (١٣) و (١٩) من ديوانه:

١٣- وَفِيَهـــا لَحـــم سَـــاهِرَةٍ وَبَحْـــرٍ وَمَـــا فَـــاهُوا بِـــهِ أَبَـــداً مُقِـــيمُ

١٩- فَـــلا لَغْـــوٌ وَلا تَـــأثيمٌ فِيهـــا وَلا عَـــولٌ وَلا فِيهـــا مُلِـــيمُ

وسكت -أيضاً- على تلفيق ابن جني مرة ثانية لبيت:

حَاشَـــا أَبِـــي ثَوبَـــانَ إِنَّ بِـــهِ ضَـــنّاً عَلَـــى المُلْحَـــاةِ وَالـــشَّتْمِ[٢]

وهو ملفق من بيتين هما:

حَاشَـــا أَبِـــي ثَوبَـــانَ إِنَّ أَبَـــا ثَوبَـــانَ لَـــيْسَ بِبَكْمَـــةٍ فَـــدْمِ

عَمْـــرو بِـــنْ عَبْـــدَ الله إِنَّ بِـــهِ ضَـــنّاً عَلَـــى المَلحَـــاةِ وَالـــشَّتْمِ

ونلاحظ أن سكوت الشريف الزيدي عن تلفيق ابن جني للأبيات، لا يعني موافقة له، فالشريف وصاحبه ابن جني يهتمان بالمعنى النحوي، ويركزان على الشاهد النحوي، وكلاهما يتمتعان بثقافة علمية واسعة وبمخزون شعري وفير، وهذا قد يؤدي إلى انتقال أذهانهما إلى شيء آخر أثناء الإملاء والحديث عن المسألة النحوية بدون أي قصد منهما. والجدير بالذكر أن

---

(١) ديوان أمية بن أبي الصلت،ص٥٤ . الفراء، معاني القرآن، ج١، ص١٢١. والعيني، محمود، المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية، ج٢، مكتبة المثنى، بغداد، تصوير نسخة بولاق، د.ت، ص٣٤٦. والأزهري، خالد، التصريح على التوضيح ج١، ص٢٤١. والأشموني، شرح الأشموني، ج٢، ص١١. والشريف الزيدي، البيان، ص١٧٧. والشاهد على أن "لا" الأولى بمنزلة "لَيْسَ"، وهي الرافعة، و"لا" الثانية مبنية مع النكرة.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٢، ص٨٥. وابن هشام، المغني، ص ١٣١.، والشنقيطي،أحمد بن أمين،الدرر اللوامع على همع الهوامع،ج٣،مصورة الطبعة الجمالية،د.ت،ص١٧٦. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٣٤. والشاهد على أن (حاشا) حرف جر وما بعدها مجرور.

الشريف الزّيدي وابن جني صاحب الدرر من النحاة انفردوا في تلفيق البيت. إذ بيّنوا أن هذا البيت مركب من البيتين السابقين.

ويؤخذ على الشريف أنه لفق في شرحه البيت الشعري:

فَأَمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عُروضِ المَواكِبِ[١]

وهو من بيتين ليسا من قصيدة واحدة، وليس رويهما واحداً، ولكنهما اتفقا في الوزن وموضع الاستشهاد وهما:

الأول – بيت لم يعرف قائله:

فَأَمَّا الصُّدورَ لا صُدورَ لِجَعْفَرٍ وَلَكِنَّ إِعْجازاً شَديْداً ضَريرها[٢]

والثاني – بيت للحارث بن خالد المخزومي[٣]:

فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْراً فِي عُروضِ المَواكِبِ

ونلاحظ أن الشريف الزيدي لم يكن يقصد تلفيق الأبيات وإنما كان هدفه توضيح الفكرة وبيان موضع الاستشهاد.

وكان الشريف الزيدي عند ذكر الشاهد لا يذكر في الغالب اسم القائل[٤].

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٤٧٣.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص١٣٤. العيني،المقاصد النحوية،ج١،ص٥٧٧. وابن هشام، المغني، ص٥٨. .

(٣) المبرد، المقتضب، ج٢، ص٦٩. والبغدادي، خزانة الأدب، ج١، ص٢١٧. والشنقيطي، الدرر اللوامع،ج٥،ص١١٠. والشاهد على أن خبر المبتدأ إذا كان جملة كان فيه ضمير يرجع إلى الأول. وهنا (لا صدور) خبر المبتدأ، والشمول هو الراجع إلى الصدور.

(٤) بلغ عدد الأبيات الشعرية التي لم ينسبها إلى قائلها ثمانية وستين بيتاً. والرجز نحو خمسة عشر.

كقول الشاعر:

صَـــدَدْتِ فَأَطْوَلْـــتِ الـــصُّدودَ وَقَلَّمـــا وِصَـــالٌ عَلَـــى طـــولِ الـــصُّدودِ يَـــدومُ[١]

لم ينسب الشريف هذا البيت إلى صاحبه.وقد تبع في ذلك بعـض النحـاة مثـل(المبـرد,وابـن جني،وابن الأنباري،وابن يعيش، والسيوطي).ونسبه سيبويه ،وابن هشام، البغدادي إلـى المـرار الفقعسي.

وقال آخر:

إِذَا غَـــابَ عَنّـــا غَـــابَ عَنّـــا رَبِيْعُنَـــا وَإِنْ شَـــهْدَ أَحْـــدى فَـــضْلُهُ وَنَوافِلُـــه[٢]

لم يذكرالشريف وصاحب همع الهوامع قائل البيت, بينما نسبه صاحب الكتاب إلى الأخطل

إن الاهتمام كان منصباً على القضايا النحوية وما يدعمها من شواهد فقط، فالتركيز على ما يخدم هذه القضايا من مواضع الاستشهاد دون الاهتمام بِمَنْ قائل هذه الأبيات.

وكان الشريف الزيدي يذكر أنصاف الأبيات[٣]، فقد يذكر الصدر دون العجز كقول امـرئ القيس:

وَتَعْطـــو بِـــرَخْصٍ غَيْـــرِ شَـــثْنٍ ..... [٤]

---

(١) سيبويه، الكتاب، ج١، ص٤٥٩.ابن الأنباري، الإنـصاف،ج١، ص١٤٤. والمبرد،المقتـضب،ج١،ص٨٤. وابن السراج، الأصول، ج٢، ص٢٤٣. وابن هشام، المغني، ص٣٣٩. والـشريف الزيـدي، البيـان، ص١٥. والشاهد على أن الفعل يسند إلى شيء.

(٢) سـيبويه، الكتـاب، ج٢، ص٢٥١. وابـن سـيده، المخـصص، ج١٤، ص٢٢٢. والـسيوطي،همع الهوامع،ج٢،ص٨٤.والشريف الزيدي، البيان، ص٥٢. والشاهد على تخفيف الكسرة فتقول العرب فـي (شَهِدَ): (شَهْدَ).

(٣) بلغ عدد أنصاف البيات عشرين بيتاً.

(٤) عجز البيت: ..... كأنهُ أَساريعُ ظَبْيٍ أَو مساويكُ إسحلِ =

وقد يذكر العجز دون الصدر كقول الشاعر:

.....لا يَقْـــــــرأنِ بالـــــــسُّور[١] .....

ونلاحظ أن ذكر الأبيات ناقصة دليل قوي على الاعتناء بمواضع الاستشهاد والتي تـــدعم المسألة النحوية. وبالرغم من أنني جعلته مأخذاً إلا أنَّ الهدف والغرض من ذلك هـــو التركيـــز على موطن الاستشهاد فقط.

مآخذ في الأقوال النحوية:

يؤخذ عليه أنه قسم حروف الجر، فقال: "وهذه الحروف تتقسم قسمين: أحـــدهما: حـــروف تنفرد بالحرفية، ولا تكون غير حروف"[٢].

ولم يذكر القسم الثاني وهو ما يأتي حرفاً وغير حرف.

نلاحظ أن الشريف قسم حروف الجر إلى قسمين: حروف تنفرد بالحرفية، ولا تكون غير حروف، ومنها حروف تعمل الجر ولا تعمل غيره وهي: (من) و (إلى) و (في) والبـــاء والـــلام و(رُبَّ)، ويكون ما بعدها مجروراً، ومنها حروف تعمل الجر وغير الجر وهي (حتى) و (الواو) و (التاء) في القسم حرفان يجرّان، ولا يجرّان في غيره.

=ديوان امرئ القيس، ص١٧. والنحاس، إعراب القرآن، ج٣، ص٢٩٢. وابن يعـــيش، شـــرح المفـــصل، ج٦، ص٩٢. والشريف الزيدي، البيان، ص٤٦٦. والشاهد على قولهم (تعطو): ما أعطاهُ، على حذف الزائد.

(١) صدر البيت: هنَّ الحرائِرُ لا ربانُ أحمرةٍ سود المحاظر.....

انظر: ديوان القتال الكلابي، ص٥٣. وثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، تحقيـــق عبـــد الـــسلام هارون، ج١، ط٢، دار المعارف، مصر، د.ت، ص٣٠١. وابـــن ســـيدة، المخـــصص، ج١٤، ص٧٠. والشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٣. والشاهد على أن تزاد حروف الجر مع المفعول الصحيح.

(٢) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٤.

ولم يذكر القسم الثاني وهو ما يكون حرفاً وغير حرف، ومنها: (عَنْ) فقد تأتي حرفاً وقد تكون اسماً وذلك إذا دخل عليها (من) وأما (على) تكون حرفاً واسماً وفعلاً[١].

وحين تحدث عن أنواع الحروف الناصبة للأفعال المضارعة، فقال: "اعلم أن هذه الحروف الناصبة للأفعال المضارعة على ضربين: منها ما يظهر ولا يجوز إضماره، وهو (كنْ، وإذاً)[٢]، فقد ذكر الضرب الأول، ولم يذكر الضرب الثاني، وهو ما يظهر وما يضمر مثل (أن، وكي).

ومن المآخذ قوله أن بين الخليل و يونس خلافا في (لولاك، ولولاي)، والصحيح أنه ليس بينهما خلاف، بل مذهبهما في المسألة هو مذهب سيبويه فقال الشريف: "وقولهم: لولاك ولولاي، فبين يونس والخليل خلاف منهما يطول شرحه وهي لغة قليلة"[٣]. وقال سيبويه:"هذا باب ما يكون مضمرا فيه الاسم متحوّلا عن حاله إذا أظهر بعده الاسم.وذلك لولاك ولولاي،إذا أضمرت الاسم فيه جرّ،وإذا أظهرت رفع.ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت،كما قال سبحانه:(لولا أنتم لكنا مؤمنين)(سبأ:٣١)،ولكنهم جعلوه مضمرا مجرورا.والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع.قال الشاعر,يزيد بن الحكم:

وكم مَوْطن لولايَ طحتَ كما هوى بأجرامه من قُلّة النيق منهَوى وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس"(٤).

فمذهب سيبويه أن الضمير بعد (لولا) مثل الكاف في لولاك والياء في لولاي في موضع جر، وهو مذهب يونس والخليل.فلا خلاف بينهما في هذه المسألة.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان، ص٢٤٧-٢٤٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٢٦.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨٥.
(٤) سيبويه، الكتاب،ج١،ص٣٨٨.

ومما قاله أيضاً – في الأسماء الثلاثية الساكنة الوسط "وكان الأخفش لا يجيز صرفها بحال"[١].

والصواب أن الأخفش حكى في جواز الصرف وتركه، وهو مذهب سيبويه وأما الذي لا يجيز صرفها هو الزجاج[٢].

وقال عن "ما"الحرفية الموصولة: "فأما (ما) فإن صلتها بالفعل والفاعل، وتكون للحال، ولما أنت فيه، وتكون صلتها في موضع رفع ونصب وجر نحو قولك، أعجبني ما صنعت"، وهو ماض"[٣].

وقوله وتكون "للحال ولما أنت فيه" هنا خطأ، ومحله "ما" النافية، قال سيبويه: "وأما "ما" فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل"[٤].

وفي حديثه عن "ليس" قال: "فأما دخول الضمير عليها واتصاله بها على حد اتصاله بالفعل فليس مما يدل على كونه فعلاً؛ لأن اسم ليس لا بد له من مسند يسند إليه إما مظهر أو مضمر"[٥].

وقد ورد "اسم ليس" خطأ، والصواب "ليس اسم".

وأنه يذكر عبارات وجمل دون أن ينسبها إلى أصحابها، ومن هذه العبارات "عندهم"، "فقال قوم"، "قال بعضهم"، "بعض الناس يقول"، "ومنهم من يقول"، "وعند غيره"، وغيرها، ومن النماذج

---

(١) سيبويه،الكتاب ، ص٥٠٩.
(٢) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج٣، ص١٤٩٢.
(٣) الشريف الزيدي، البيان، ص٦٠١.
(٤) سيبويه، الكتاب، ج٤، ص٢٢١.
(٥) الشريف الزيدي، البيان، ص١٥.

عليها ما قاله في باب المبتدأ: "وذهب بعض الناس إلى أن المبتدأ مسند إلى الخبر، كما أن الفعل مسند إلى الفاعل، وإن اختلفا في الحديث عنهما؛ لأن الفعل حديث عن المبتدأ وإن تأخر عنه"[١].

وقال في باب (نعم وبئس): "ومنهم من يقول: (نِعْم) فيكسر النون لموضع حرف الحلق؛ لأن حرف الحلق إذا وقع عيناً وكان مكسوراً أو مفتوحاً في (فَعِل) كسر ما قبله في الأسماء والأفعال، ولهذا قالوا في (فَخِذٍ) : (فِخِذٌ)" [٢].

ونخلص إلى أن الكمال لله تعالى وحده، والشريف الزيدي إنسان يتعرض للخطأ والنسيان، وإن كنت أرى أن هذه النقاط لا تعد مثالب له، فالمطّلع على كتابه الضخم يثمن له جهده وعمله الطيب فيه، كما أن مزايا الكتاب وحسناته تفوق هذه المآخذ اليسيرة.

---

(١) الشريف الزيدي، البيان ، ص١٠١–ص١٠٢.

(٢) المصدر نفسه ، ص٤٧٠.

الخاتمة:

بعد عرضي لموضوع رسالتي الموسومة بـــ (جهود الشريف الزيدي النحوية في شرح اللمع لابن جني) فقد توصلت الرسالة إلى مجموعة النتائج لعل أهمها ما يلي:

- جعل الشريف كتابه تعليمياً، فامتاز بتسلسل أبوابه وسهولة ألفاظه، ووضوح عباراته، وبإيراد الاعتراضات باستخدام "الفنقلة" أي: فإن قلت، لتفسير القضايا النحوية، وبـــورود الإحـــالات التي تتجنب التكرار وتبعد الملل عن الدارسين.

- اعتمد على مصادر متعددة في كتابه البيان، ويعد كتاب سيبويه من أهـــم مـــصادره، فكـــان لآرائه منزلة عظيمة عند الشريف الزيدي.

- اهتم الشريف الزيدي بأصول النحو وأدلته العقلية والنقلية، فاحتج بالأدلـــة الـــسماعية كافـــة، واحتج بالقياس النحوي، واتكأ عليه في مختلـــف مـــسائل كتابـــه، وبـــرع فـــي اســـتخدامه وتطبيقه,واعتدَّبالتعليل كدليل من الأدلة النحوية, وتنوعت علله التي كان يفسر بها الكثير من ظواهره النحوية، فظهرت العلل التعليمية والقياسية والجدلية النظرية، وقـــد غلبـــت العلـــل التعليمية عنده على باقي العلل.

- أولى شواهده القرآنية وقراءتها اهتماماً في احتجاجه بها، وقدمها على شواهده الشعرية.

- اتبع النحاة القدامى في إقلالهم في الاستشهاد بالأحاديث الشريفة، فلم يأتِ به من باب التقعيـــد النحوي، وإنما جاء به من قبيل الاستئناس والتمثيل.

- احتل الشاهد الشعري عنده المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد بـــه، وكان استشهاده بالقـــصيد والرجـــز، واستـــشهد بالطبقـــات الـــشعرية الـــثلاث (الجـــاهليين

والمخضرمين والإسلاميين)، وأما الطبقة الرابعة (المولدون) فأقل الاستشهاد بها، وجاء بهـا من قبيل التمثيل.

- لم يهتم بالأمثال في دعم آرائه النحوية وإثبات قواعده، وكان يأتي بها بهدف التمثيل.
- تأثر الشريف الزيدي بشيخه أبي القاسم زيد بن علي الفارسي تأثرا واضحاً في كتابه.
- أن الشريف الزيدي بصري المذهب، فقد جاءت آراؤه النحوية موافقة مع المـنهج البـصري كما وجاءت مصطلحاته النحوية مصطلحات بصرية.
- بينت آراء الشريف واختياراته عن شخصيته الفذة والمستقلة، فلم يكن تابعاً لآراء غيره دونما معالجة ونقد، فهو يسوق آراء غيره لينفد إلى مذهب يرتضيه.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.

١. ابن الأثير، المبارك بن محمد: اللباب في تهذيب الأنساب، تصوير مكتبة دار المثنى، بغداد، د.ت.

٢. أحمد بن حنبل: المسند، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف للنشر، مصر،١٩٤٨م.

٣. الأخفش، سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تحقق فائز فارس، ط١، ١٩٧٩م.

٤. الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، بهامشة حاشية العلامة يس، الحمصي العليمي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.

٥. الاسترابادي،محمد بن الحسن: شرح الكافية ، دار الكتب العلمية، ط٣، بيروت، ١٩٨٢م.

٦. الأشموني، أبو الحسن علي: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد.

٧. الأصبهاني، علي بن الحسين الباقولي: كتاب شرح اللمع في النحو لابن جني، تحقيق محمد خليل الحربي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٧م.

٨. الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.

٩. إلياس، منى: القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي،ط١،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دمشق،١٩٨٥.

١٠. الأمين، محمد: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، ط١، مطبعة الإنصاف، بيروت، ١٩٧٧م.

١١. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٢. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد ، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة، مصر، ١٩٨٠م.

١٣. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن: لمع الأدلة، تحقيق عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٨م.

١٤. ابن الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٥. أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٥، د.ت.

١٦. الباخرزي، علي بن الحسين، دمية القصر وعصرة أهل العصر، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار الفكر العربي، القاهرة، د.ت.

١٧. ابن برهان، أبو القاسم عبد الواحد بن علي: شرح اللمع، تحقيق فائز فارس، السلسلة التراثية، د.ت.

١٨. بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، ط٣، دار المعارف، مصر، د.ت.

١٩. ابن بري، عبد الله: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش، ومراجعة محمد علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٨٥م.

٢٠. البغدادي، اسماعيل باشا: هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين،مصوّرة طبعة استانبول، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٥١م.

٢١. البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الادب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، د.ت.

٢٢. البغدادي، أحمد بن علي: تاريخ بغداد،أومدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية،بيروت ،لبنان.

٢٣. البنا، أحمد بن محمد: إتحاف فصلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ، حققه وقدّم له شعبان محمداسماعيل,ط ١,عالم الكتب,بيروت,مكتبة الكليات الأزهرية,القاهرة,١٩٨٧م.

٢٤. ابن تغري بردى، يوسف: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مصوّر طبعة دار الكتب المصرية، تصوير وزارة الثقافة، القاهرة، ١٩٣٦م.

٢٥. ثعلب، أحمد بن يحيى: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، مصر، د.ت.

٢٦. الجرجاني، السيد الشريف عبد القاهر: التعريفات، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٣٥٧م.

٢٧. ابن الجزري، محمد بن محمد: غاية النهاية في طبقات القراء، عنى بنشره ج: برجستراسر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٣٣م.

٢٨. الجمحي، محمد بن سلام: طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة، القاهرة، ١٩٥٢م.

٢٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، د.ت.

٣٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان: اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، بيروت، ١٩٧٢م.

٣١. ابن جني، أبو الفتح عثمان: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق عبد القادر عطا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٩٨م.

٣٢. الجواهري، اسماعيل بن حماد: الصحاح في اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور، دار الكتاب العربي، د.ت.

٣٣. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي: المنتظم في تاريخ الملك والأمم، دراسة وتحقيق محمد عبد القادرعطا، ومصطفى عبد القادر عطا، راجعه وصححه نعيم زرزور، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان,١٩٩٢م.

٣٤. ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية في النحو، شرح الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٥. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر،بيروت–لبنان، ١٩٨٢م.

٣٦. ابن حجة، الحموي: خزانة الأدب وغاية الأرب، دار القاموس الحديث، بيروت, ١٣٠٤م،.

٣٧. الحموي، ياقوت: معجم الأدباء–إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، ١٩٩٣م.

٣٨. الحموي، ياقوت: معجم البلدان، مطبعة دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.

٣٩. أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، ط١، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.

٤٠. أبو حيان، محمد بن يوسف: البحر المحيط، مطبعة النصر الحديثة، الرياض، د.ت.

٤١. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٤٢. ابن خالويه، الحسين بن أحمد: الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م.

٤٣. ابن الخباز، أحمد بن الحسين: توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جني، تحقيق فايز زكي، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة–مصر، ٢٠٠٢م.

٤٤. الخطيب، محمد عجاج: في أصول الحديث علومه ومصطلحه، ط٤، دار الفكر للطباعة والنشر، لبنان–بيروت، ١٩٨١م.

٤٥. الخلاب، مفتاح رجب: القياس النحوي من عبد الله بن إسحاق إلى سيبويه، كلية الدعوة الإسلامية، د.ت.

٤٦. ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان، تحقيق محمد محيي الدين، طباعة نهضة مصر، ١٩٤٨م.

٤٧. الدار قطني، علي بن عمر: المؤتلف والمختلف، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٦م.

٤٨. أبو داود، سليمان بن الأشعث: سنن أبي داود، المسمى السنن، رقم كتبه وأبوابه وفقاً للمعجم المفهرس، هيثم بن نزار، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٩٩٩م.

٤٩. الداودي، محمد بن علي: طبقات المفسرين، تحقيق محمد حمزة، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٢هـ.

٥٠. الدينوري، الحسين بن موسى (الجليس النحوي): ثمار الصناعة في علم العربية، تحقيق حنا جميل حداد، ط١، وزارة الثقافة، عمان–الأردن، ١٩٩٤م.

٥١. ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، ١٣٨٠هـ.

٥٢. ديوان أبي تمام، شرح التبريزي، تحقيق محمد عزام، نشر دار المعارف، د.ت.

٥٣. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، د.ت.

٥٤. ديوان البحتري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط٢، دار المعارف، د.ت.

٥٥. ديوان توبة بن الحمير، تحقيق إبراهيم عطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ.

٥٦. ديوان جرير، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

٥٧. ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق نعمان طه، ط١، ١٣٧٨هـ، طباعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة.

٥٨. ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسج، ط١، دار الكتبة العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٩٥م.

٥٩. ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، دار قتيبة، دمشق، ١٤٠١هـ.

٦٠. ديوان الراعي النميري، جمع وتحقيق راينهرت فايبرت، دار النشر فرانتش شتاينر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٦١. ديوان رؤبة بن العجاج: باعتناء وليم بن الورد البروسي، ط٢، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٠م.

٦٢. ديوان طرفة بن العبد، جمع كرم البستاني، دار بيروت للطباعن والنشر. د.ت.

٦٣. ديوان عباس بن مرداس السلمي، جمعه وحققه يحيى الجبوري، بغداد، ١٩٦٨م.

٦٤. ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، شركة الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، ١٩٦٥م.

٦٥. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط١، ، مطبعة السعادة، مصر ١٣٧١هـ.

٦٦. ديوان عمر بن قميئة، تحقيق حسن كامل الصيرفي، د.ت.

٦٧. ديوان عنترة، تحقيق ودراسة محمد يوسف مولدي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، د.ت.

٦٨. ديوان الفرزدق، تحقيق إيليا حاوي، ط١، دار الكتاب العربي اللبناني، بيروت، ١٩٨٣م.

٦٩. ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، ١٣٨٦هـ.

٧٠. ديوان ميسون.

٧١. ديوان النابغة الذيباني: صنعة ابن السكبت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨م.

٧٢. ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

٧٣. الذهبي، محمد بن أحمد: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ١٩٩٥م.

٧٤. الذهبي، محمد بن أحمد: سير أعلام النبلاء. تحقيق شعيب أرنؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.

٧٥. الذهبي، محمد بن أحمد: العبر في خبر من غبر، حققها وطبعها على مخطوطتين، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٨٥م.

٧٦. الذهبي، محمد بن أحمد: ميزان الاعتدال، تحقيق علي محمد البجاوي، ج٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٢هـ.

٧٧. الذهبي، محمد حسين: التفسير والمفسرون(بحث تفصيلي عن نشأة التفسير وتطوره وألوانه ومذاهبه مع عرض شامل لأشهر المفسرين، وتحليل كامل لأهم كتب التفسير من عصر النبي إلى عصرنا الحاضر)، د.ت.

٧٨. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر: مختار الصحاح، أعدها للنشر محمد محمد تامر، د.ت.

٧٩. الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣م.

٨٠. الزجاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

٨١. الزجاجي، عبد الرحمن: كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط٤، دار الأمل، إربد–الأردن، ١٩٨٨م.

٨٢. أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد: حجة القراءات تحقيق سعيد الأفغاني، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٧٤م.

٨٣. الزركلي، خير الدين: الأعلام، ط١٠، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ١٩٩٢م.

٨٤. الزمخشري، محمود بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، د.ت.

٨٥. الزمخشري، محمود بن عمر: المستقصى في أمثال العرب، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٧م.

٨٦. الزيدي، عمر بن إبراهيم: كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني، تحقيق علاء الدين حموية، ط١، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م.

٨٧. ابن السراج، محمد بن السري: الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م.

٨٨. ابن سلام، أبو عبيد القاسم: كتاب الأمثال، تحقيق عبد المجيد قطامش، ط١, دار المأمون للتراث، دمشق، ١٩٨٠م.

٨٩. ابن سلمة، المفضل: الفاخر، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ومراجعة محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت.

٩٠. السمعاني، عبد الكريم محمد: الأنساب، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى، ط٣، نشر محمد أمين دبج، بيروت.

٩١. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٩٢. سيبويه، عمرو بن عثمان: الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، عالم الكتب، ١٩٨٢م.

٩٣. ابن سيده، علي بن اسماعيل: المخصص، ط١، بولاق، ١٣١٧هـ.

٩٤. السيرافي، الحسن بن عبد الله: شرح الكتاب، نسخة مصورة.

٩٥. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، د.ت.

٩٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٩٧. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: شرح شواهد المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، د.ت.

٩٨. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: طبقات الحفاظ، راجع النسخة وضبط أعلامها لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

٩٩. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وزميله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

١٠٠. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عنى بتصميمه بدر النعساني، تصوير دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، د.ت.

١٠١. الشافعي، محمد بن إدريس: المسند، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

١٠٢. ابن الشجري، هبة الله بن علي: أمالي ابن الشجري، تحقيق محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي للطبع والنشر بالقاهرة، د.ت.

١٠٣. الشرجي، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي: كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٧م.

١٠٤. الشنقيطي،أحمد بن أمين:الدرر اللوامع على همع الهوامع ،مصورة الطبعة الجمالية،د.ت.

١٠٥. شوقي، ضيف: المدارس النحوية، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م.

١٠٦. الصفدي، صلاح الدين خليل بن ايبك: الوافي بالوفيات، اعتناء رمزي بعلبكي، ط٢، تصوير مطابع دار صادر، بيروت، ١٩٩١م.

١٠٧. الطباخ، محمد راغب: أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، صححه وعلق عليه محمد كمال، ط١ (١٩٢٣م)، ط٢ (١٩٨٩م)، دار القلم العربي، حلب.

١٠٨. ابن عبد ربه، أحمد بن محمد: العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

١٠٩. ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله: تاريخ مدينة دمشق، دار البشير للنشر والتوزيع، د.ت.

١١٠. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، لسان الميزان، دراسة وتحقق الشيخ عادل أحمد والشيخ علي محمد وعبد الفتاح أبو سنية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٩٦م.

١١١. ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرب، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الإله الجبوري، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، بغداد، ١٣٩٩هـ.

١١٢. ابن عصفور الإشبيلي: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، منشورات وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٢م.

١١٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: شرح ابن عقيل، تحقيق الفاخوري، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٩م.

١١٤. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ١٩٨٤م.

١١٥. العكبري، عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١١٦. العكبري، عبدالله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله نبهان، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق–سورية، ١٩٩٥م.

١١٧. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، أشرف على تحقيقه عبد القادر الأرناؤوط، حققه وعلق عليه محمد الأرناؤوط، ط١، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩١م.

١١٨. العيني، محمود: المقاصد النحوية في شرح شواهد شرح الألفية, مكتبة المثنى، بغداد، تصوير نسخة بولاق، د.ت.

١١٩. ابن الفوطي: تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق مصطفى جواد، د.ت.

١٢٠. الفارسي، أبو علي: الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٣٨٩هـ.

١٢١. الفارسي، أبو علي: الحجة للقراء السبعة، تحقيق بد الدين قهوجي، وبشر جويحاني، ط١، دار المأمون، بيروت، ١٩٨٧م.

١٢٢. الفارسي، علي بن بلبان: الإحسان بترتيب صحيح ابن حيان، قدم له وضبط نصه كمال يوسف الحوت، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٩٨٧م.

١٢٣. ابن فارس: الصاحبي، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٤م.

١٢٤. ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٢٥. الفراء، يحيى: معاني القرآن، تحقيق ومراجعة محمد علي النجار، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٥٥م.

١٢٦. القاضي، عبد الفتاح: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة في طريقي الشاطبية والدري، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ١٩٨١م.

١٢٧. ابن قاضي شهبة الأسدي: طبقات النحاة واللغويين، تحقيق محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٤م.

١٢٨. ابن قطلوبغا، قاسم السودوني: تاج التراجم،حققه وقدّم له محمد خير رمضان يوسف، ط١، دار القلم للنشر والتوزيع، دمشق، ١٩٩٢م.

١٢٩. القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباء النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٩هـ.

١٣٠. الكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

١٣١. ابن كثير، أبو الفداء الحافظ اسماعيل: البداية والنهاية، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٣٢. ابن كثير، أبو الفداء الحافظ اسماعيل: مختصر تفسير ابن كثير، اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني، ط٧، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٩٨١م.

١٣٣. كحالة، عمر رضا: معجم المؤلفين، طبعه الترقي، دمشق، ١٩٦٠م.

١٣٤. الكفوي، أيوب بن موسى: الكليات، تحقيق عدنان درويش، ط٢، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

١٣٥. اللبدي، محمد نجيب: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٣٦. ابن مالك، جمال الدين بن محمد: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، ط٢، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م.

١٣٧. المبرد، محمد بن يزيد: الكامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته، دار نهضة مصر، مصر، د.ت.

١٣٨. المبرد، محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٨هـ.

١٣٩. المرادي، الحسن بن قاسم: الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوه ومحمد نديم فاضل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

١٤٠. المرزوقي، أحمد بن محمد: شرح ديوان الحماسة، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

١٤١. مسلم بن الحجاج: صحيح مسلم، تحقيق محمد فوائد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤٢. أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، د.ت.

١٤٣. مكي، ابن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م.

١٤٤. الملخ، حسن خميس سعيد: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، ط١، دار الشروق، عمان– الأردن، ٢٠٠٠م.

١٤٥. ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، طبعة مصورة عن طبعة بولاق، معها تصويبات وفهارس متنوعة، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

١٤٦. ابن منظور، محمد بن مكرم: مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، تحقيق روحية النحاس، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م.

١٤٧. الميداني، أحمد بن أحمد النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار الجيل، بيروت–لبنان، ١٩٨٧م.

١٤٨. النووي، يحيى بن شرف: رياض الصالحين (من كلام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم).

١٤٩. النووي، يحيى بن شرف: صحيح مسلم بشرح النووي، مكتبة الإيمان، المنصورة، د.ت.

١٥٠. النحاس، أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تحقيق غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ.

١٥١. ابن نور الدين، محمد بن علي: مصابيح المعاني في حروف المعاني، تحقيق جمال طلبه، دار زاهد القدسي، ط١، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٥٢. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ج١، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٣٩٤هـ.

١٥٣. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٣هـ.

١٥٤. ابن هشام، عبد الله بن يوسف: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق بركات يوسف هبود، ط١، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٩٩٩م.

١٥٥. الهندي، المتقي بن حسام الدين: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، طبعه وفسر غريبه الشيخ بكري، جمعه ووضع فهارسه الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٩م.

١٥٦. الهيثمي، علي بن أبي بكر: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحرير العراقي وابن حجر، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ١٩٨٦م.

١٥٧. ابن الوراق، محمد بن عبد الله: علل النحو، تحقيق محمود محمد محمود نصار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ٢٠٠٢م.

١٥٨. ابن يعيش، يعيش بن علي: شرح المفصل، تصوير مكتبة عالم الكتب، بيروت.

١٥٩. اليماني، عبد الباقي عبد المجيد: إشارة التعيين في تراجم النحاة اللغويين، تحقيق عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ١٩٨٦م.

Abstract

Al-Sharif Al-Zaidi Grammatical Efforts in Explaining Al-Luma'a to Ibn Jenni

Amal Mohammad Jatha'n Al-Hlaiban

Al al-Bayt University ٢٠٠٨/٢٠٠٩

This study aims to show Al-shareef Al-Zaidi grammatical efforts in explaining Al. Lumaa' to Ibn Jenni, also it show the methodology followed by Al-Sharif in his book titled with "the clearance in explaining Al-Luma"a. And showing the grammatical issues which he discussed with showing his attitude toward these issues.

This chapter divided into five chapters:

The first chapter: divided into two parts. the first one included the speech about "Al- Luma'a in Arabic" book about identifying the anther "Ibn-Jenni", and showing the book material and importance, and mentioning it's explainers. The second part in cluded the speech about "the clearance in explaining AL-Iuma`a about identifying AL-Sharif AL-Zaidi and showing the method in which he took the book, and talking about the book resources from which he derived his syntactical opinions.

The second chapter: talked about the grammatical structures with AL-Sharif AL-Zaidi about idenfifying listening, and showing it's resoureces represented in holy Quran and it's reading, and prophet sunna and Arab speech and it shows the grammatical in qnery for al-sharif about identifying the inqnery, with showing it's elements and conditions, and based on showing causing, and showing the grammatical parts of causing and its forms which result from his relation to causing.

The third chapter: focus the light on AL-Sharif AL-Zaidi attitude towards grammatical, and showing his attitude toward bassries and kuffies and toward Ibn Jenni through showing opinions with out rejecting them, or showing them and rejecting them, or showing them and accepting them.

The forth chapter: based on conducting acomparative between the explaining of AL-Sharif AL-Zaidi and both Ibn Burhan and Ibn AL-Khabbaz explaining about the methodology, evidiences, and cause and effect.

The five chapter: comes as evaluation to "al-Bayan" book, so, it shows the grammatical methodology of AL-Sharif Al-Zaidi, and showing his choices, items, and mentioning his book characteristics and it's disadvantages.